ضد المظالم البيئيّة في تونس

مذكرة للحركات الاجتماعية 2016-2017

قسم العدالة البيئية
المنتدى التونسي للحقوق
الاقتصادية والاجتماعية

2017

©
المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

ضد المضامٍ البيئيّة في تونس
مذكرة للحركات الاجتماعية 2016-2017

صورة الغلاف هدية من المصور رفائيل بودين مشكورا

ضد المضالم البيئيّة في تونس

مذكرة للحركات الاجتماعية

2016-2017

زووي فرنان

قسم العدالة البيئية

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

2017

فهرس

مقدمة عامة 7

القصرين :
الحلْفاء وقانون الصّمت 21

صفاقس :
نعم لغلق الشركة حتى تتطوّر المدينة 35

القلعة الصغيرة :
المُلوّث يرفع شكوى ضدّ ضحاياه 53

قابس :
«تشرنوبيل» الصغرى تطالب بحقّها في الحياة 65

ماجل بلعبّاس :
هل يحصّن التّلقيح من غياب الماء الصالح للشرب؟ 95

الحوض المنجمي :
«أعلموهم بما فعل بنا استغلال الفسفاط !» 115

المنستير :
هل هي خاتمة نضال بيئي بتونس ؟ 141

الخاتمة 153

كلمة شكر

أود التوجه الى كل من التقيت بهم في ربوع تونس والذين سخروا الكثير من وقتهم لمشاركتي تجاربهم وآمالهم وصداقتهم، فتحية تقدير وإعجاب لتفانيهم من أجل هذه القضايا النبيلة ولحسهم الجماعي ولشجاعتهم.
لقد زادتني هذه اللقاءات شحنة كبيرة للمثابرة على ما جئت من أجله.
من بين الشهادات التي جمعتها في هذا الكتاب، أود أن أخص بالتنويه اثنين من الناشطين اللذين فارقانا هذه السنة : نادر شكيوة أصيل حي شط السلام بقابس ومحمد عبد المولى أصيل جهة صفاقس.
كما أتوجه بالشكر الى أصدقائي بالجمعية الدولية للفنيين والخبراء والباحثين وكذلك أصدقائي في جمعية التبادلات والشراكات لتمكيني من فرصة التحول الى تونس بل ومرافقتي عن بعد طوال هذه السنة.
الشكر موصول أيضا لأصدقائي المقربين لمراجعاتهم المتأنية ونصائحهم السديدة.

نُشرت هذه المقالات على موقع المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية وموقع جمعية التقنيين والخبراء والباحثين AITEC وفي مدونة Vues d'Europe et d'Ailleurs.
امتد تحرير المقالات على فترات مختلفة بين سنتي 2016 و2017 ويهدف إلى الكشف عن حقيقة المظالم البيئية في تونس. وقد اعتمدت طريقة الإستعادة الحرّة لما عشته أو لاحظته في ميدان البحث الذي يمكن أن يشكّل قاعدة أولية للتعريف بالحركات والإشكاليات المتعلقة بها والتي من شأنها أن تتطوّر في قادم الزمن.

يتوجه المنتدى بالشكر إلى
فتحية الشعري التي قامت بترجمة هذا العمل.

مقدمة عامة

في أحواز سجنان على بعد كيلومترات من أحد أكبر سدود منطقة الشمال الغربي للبلاد التونسية، يقضي المتساكنون ساعة من المشي على الأقدام للوصول إلى أول عين للماء الصالح للشرب.

من العسير تقديم تعريف عام للحركات «البيئية» طالما أن هذه الحركات تغطّي واقعا شديد الاختلاف في تونس. فهي تتعلّق بمبادرات ونضالات متنوعة يمكن إدراجها في فئات مختلفة : «البيئة»، أو «من أجل عدالة بيئية أو مناخية[1]» أو «ضدّ الأنشطة الإستخراجية ذات الانتاجية العالية أو المُبالغ فيها» وتصل إلى شعار «ضد الرأسمالية والاستعمار الجديد»، إلا أنه من النادر أن تفصح هذه الحركات في تونس عن مقاومتها للتلوّث بهذه العبارات.

وتبدو هذه الحركات كرجع الصدى لتطلّعات الثورة التونسية التي انطلقت منذ ست سنوات تحت شعار: «الكرامة والخبز والعدالة الاجتماعية». والديمقراطية أيضا. وهي تستنكر عموما الحيف الاجتماعي والاقتصادي المرتبط بالتعرّض غير المتكافئ وغير المتساوي لبعض المجموعات من المواطنين إلى تدهور الوضع البيئي والأخطار التي تحدق بهم بسبب حرمانهم من العيش في بيئة سليمة. وهي بعبارة أخرى، حركات تدافع عن احتياجات بيئية أساسية من حيث أنها شرط ضروري للعيش

بكرامة. بهذا المعنى فإن المشاكل البيئية التي تؤسس لهذه الحركات تهدّد الحقوق الأساسية وترتبط مباشرة بعدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية.

تستند هذه التحاليل إلى مجموعة من المقابلات مع ناشطين في هذه الحركات وإلى زيارات ميدانية خلال سنتي 2016-2017 إلى كلّ من القصرين، سليانة، قصيبة المديوني، الرديف (الفرع المحلي للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية)، متلوي، صفاقس، قرقنة، قابس والقلعة الصغيرة. كما تعتمد أيضا على معطيات المرصد الاجتماعي التونسي (م.ا.ت) للمنتدى لسنة 2015 والسداسي الأول من سنة 2016 الذي قام بجرد للتحركات «البيئية» حسب «المنطقة وأسباب التحرك وتاريخ انطلاقه ومكان وأساليب القيام به والمجموعات المنخرطة فيه ومطالبه الأساسية والمُستهدفين منه وأهدافه.»

كما أن النشريات حول «المحيط-البيئة» التي أصدرها المنتدى سنتي 2015 و2016 مثّلت لنا مصادر لمعلومات مفيدة. و ساهم كذلك في إثراء هذه هذه الدراسة التي تعتمد مقاربة اندماجية للحركات المدافعة عن البيئة حضورنا في بعض العروض ومنها عرض منير حسين في الفرع المحلّي للمنتدى بقصيبة المديوني في 17 أكتوبر 2016 أو مداخلات المشاركين في المنتدى المغاربي من أجل عدالة اجتماعية وبيئية في 27 و28 ماي 2016[2]. واطلعنا أيضا على مؤلفات لإغناء هذه الدّراسة ومنها «ايكولوجية الفقراء» لجان مرتيناز آلييي وعلى عديد النقاشات غير الرسمية على هامش المقابلات.

وترنو هذه المقدمة أولا إلى وضع حركات مختلفة ومتعدّدة في تونس في سياقها من أجل التعرّف على التحدّيات الأساسية والتنظيمية التي تعترضها . لذلك ينتهج هذا التحليل الاولي الخطوط العريضة التالية : النضالات، المناضلون، الدّيناميّات وأجوبة السلط» تماهيا مع مقال لويزة توسكان «الثورات العربية والبيئة : الشعب يريد الماء في الحنفية[3]» (2015). ومن ثمّة، نستكمل الصورة بسبع مقالات من شأنها أن توثّق بأكثر عمق أشكال الحركات الجماعية حول البيئة وإشكالات العدالة البيئية الراهنة بكل من القصرين وصفاقس وسوسة وقابس وقفصة والمنستير. ونتساءل في الخاتمة عن نطاق وتأثير هذه الحركات على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية إن كان ذلك على السياسات المُتبعة أو على مستوى التعبئة والحشد.

ولعله من الجدير التوضيح أن الاهتمام لن ينصبّ على الحملات أو المساهمات التي

تقوم بها المنظمات غير الحكومية بل يتعلّق بديناميات منغرسة يوميّا في واقع محلّي مشترك بين شرائح واسعة من المواطنين وهي نتيجة مبادرات أقلّ تنظيما من عمل المجتمع المدني.

النضالات

بعض الحركات تناضل للوصول إلى الموارد الطبيعية والبعض الآخر يطعن في طريقة تسيير أو حماية هذه الموارد. الاستحواذ على الموارد والإفراط في استغلالها وتلويث المياه والهواء والأرض وما تحويه هي عموما الأسباب الرئيسية وراء هذه الحركات. ولا سيما فى الحالات التى تشكّل فيها الاضرار البيئية تعديا على الاحتياجات الأساسية لصحّة السكان وتهديدا لها. فالدولة والسلطات المحلية او بعض الوكالات الوطنية ايضا يمكن مساءلتها عن الظلم الناجم عن سياستها وخاصة فيما يتعلق بتوفير وإدارة الخدمات الاساسية : وقد شهدت سنة 2016 عددا هاما من التحركات تمحورت مطالبها في المطالبة بالحصول على الماء أو بتحسين نوعيته من مصالح توزيع المياه[4] بالشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه («انتفاضة العطش»[5]) أو على خدمات التطهير من الدّيوان الوطني للتطهير (مثلما هو الحال في عموم البلاد وفي القصرين مثلا سنة 2015[6])

كما لاحظنا نموّ حركات ضدّ التلوّث المتأتي من الفضلات لا سيّما في المصبّات العشوائية وهي تحركات تستهدف بالخصوص الوكالة الوطنية للتصرّف في النفايات : في جميع الجهات (تونس الكبرى[7] ، سيدي بوزيد والكاف ونابل، الخ.) وخاصّة الحراك الهام في جزيرة جربة[8] منذ سنة 2014. وهناك أخيرا الصراعات الاجتماعية المتعلقة بالوصول إلى الموارد واستغلالها وعلى وجه الخصوص الناجمة عن ادارة الاراضى من أملاك الدولة كما هو الحال بالنسبة للمعركة -الرّمز لسكان ومزارعي جمنة[9] عام 2016.

ففي خضم الزخم الثوري، سنة 2011 بادر بعض الفلاحين باسترجاع (افتكاك لها معنى سلبي) ضيعات وأراض فلاحية أُنتزعت منهم تباعا من طرف المستعمر ثم من طرف الدكتاتورية التي تنازلت عليها لصالح مستثمرين خواص عديمي الاهتمام بالتنمية المحلية، ليستقروا بها ولاستغلالها. إلّا أن الحكومة تعتبر استغلال هذه الأراضي من طرف الفلاحين «غير مشروع» ممّا حدا بها إلى تجميد الحسابات البنكية لجمعية الدفاع عن واحات جمنة بينما خصّصت هذه الأخيرة مداخيل الصابة لاستصلاح

البنى التحتية للقرية ولتهيئتها. والتجمّع الذي نظّمه الفلاحون إثر طردهم من الأراضي الفلاحية من طرف الإدارة العامة للغابات في باجة سنة 2015 مثال آخر على محاولة المواطنين الوصول إلى الموارد والتمتع بها (المرصد الاجتماعي التونسي).

بعض التحركات تستهدف مسؤولية القطاع العام في تعاطيه للأنشطة التجارية: المجمع الكيميائي التونسي من أجل نشاطه الإستخراجي وغسل الفسفاط وتحويله في صفاقس وقابس وقفصة بالخصوص. فرغم أنّ نسبة التلوّث عالية وتمسّ كل مكوّنات النظام الإيكولوجي المحلّي فإنّ مناهضتها تبقى حيوية والحركات أكثر تنظيما في مناطق تحويل الفسفاط بسبب الغازات السامة والأدخنة والفضلات «الفوسفجبسية» الناجمة عنه (تعبئة في صفاقس وقابس والمظيلة حذو مدينة قفصة، أين تقوم شركة فسفاط قفصة باستخراجه وتحويله إلى أسمدة و حامض فسفوري).

تظاهرة بقابس يوم 30 جوان 2017 ضد التلوث النا جم عن المجمع الكيميائي التونسي

كما تناهض هذه الحركات **الاجتماعية** الآثار البيئية **للنشاط الاقتصادي الخاص**. ففي القطاع الصناعي، تشكّل مصانع الأقمشة هدف الحركات الناشطة ضد التلوّث مثل ما هو الحال في خليج مدينة المنستير منذ سنة 2016[10]، ومصنع للألمنيوم بمدينة بوفيشة[11] قرب الحمامات في 2016، ومصنع للجبس في تطاوين[12] سنة 2016 ومصنع للآجر في القلعة الصغيرة بالقرب من سوسة منذ 2015. كما أن قطاع المحروقات المُستثمر من طرف الشركات متعدّة الجنسيات على وجه الخصوص مُستهدف أيضا من طرف الحركات المحليّة: في سنة 2016، تشكّل حراك في منزل بورقيبة[13] قرب بنزرت لمناهضة التلوث الذي يسبّبه نقل الفحم البترولي وشهدت سنتا 2015 و2016 عديد المظاهرات في أولاد خليفة قرب مدينة المهدية تعبيرا عن السخط على الأضرار البيئية التي تتسبّب فيها حقول النفط في المنطقة (المرصد الاجتماعي التونسي). ومظاهرة نظمها الصيّادون سنة 2016 في جزيرة قرقنة[14] إثر تسرّب مواد بترولية في مياه البحر جرّاء نشاط شركة غير مقيمة.

في نفس السياق، يمكن أن نذكّر بحراك الفلاحين والمتساكنين في منطقة أولاد نصير قرب مدينة القيروان[15] سنة 2013، الذي انطلق إثر انقطاع الماء الصالح للشراب وتلوّث الأراضي الفلاحية والتضرّر من ضجيج التفجير الناجم عن أشغال الحفر الإستكشافية. يجب التذكير هنا أنّ هذه الحركات تتوجّه رأسا إلى السلطات العامة لمطالبتها بالقيام بعمل ما (اتخاذ تدابير في شأن ما أو تفعيل الرقابة على نشاط مُعيّن أو معاقبة المخالفين) ذلك أنّ أسباب تدهور الوضع البيئي تتراكم وتزداد خطورتها فحالات التلوّث الناتجة عن المياه المُستعملة هي في الغالب وفي نفس الوقت مظهر من مظاهر تعسّف الفاعلين الاقتصاديّين (التخلّص من الفضلات والنفايات بطرق غير مشروعة) ومن نقائص خدمات التطهير الواجبة على المرفق العمومي كما بيّنته الفحوصات المواطنية في خليج المنستير[16] بخصوص صناعات النسيج وضعف دور الدّيوان الوطني للتطهير على سبيل المثال.

ويمكن أن تكون عوامل الظلم في ذات الحين سياسيّة واقتصاديّة وتقنية واجتماعية أو من فعل الطبيعة : من فعل الطبيعة. ففي مدن الحوض المنجمي، يُعتبر الاستغلال المُفرط للمياه وتلويثها من طرف شركة فسفاط قفصة نهبا لموارد شحيحة إذ أن انقطاع الماء المُخصص للاستعمال المنزلي متواتر الحصول وتطول مدّته إضافة إلى أن المنطقة تشكو من الجفاف والتصحّر المتواصل.

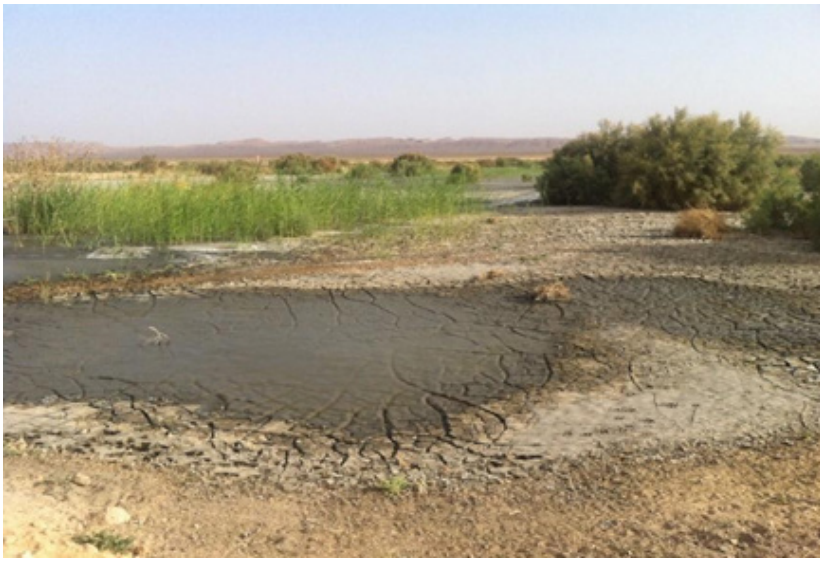

قرب الحوض المنجمي، الواد يختفي تحت تراكم الطين نتيجة غسل الفسفاط ومن جرّاء الجفاف.
قرب الحوض المنجمي، الواد يختفي تحت تراكم الطين نتيجة غسل الفسفاط ومن جرّاء الجفاف المتواتر.

وهكذا، وحسب أصل الصراعات والجهات سواء كانت قروية أو حضرية داخلية أو ساحلية وحسب المشاكل مصدر الحراك تختلف أنساق طرق العمل المتبعة لتحقيق وأولوياتها وتطوّرها المطالب. ففي صفاقس على سبيل المثال، انطلق النضال من أجل بيئة سليمة ليتوسّع إلى احتياجات تتعدّى البيئة وترتبط بمحيط العيش وتخطيط المدينة وتصميمها عموما، الخ.

وفي قابس حيث دمّر التلوّث التنوع البيولوجي الفريد لخليج المدينة ولواحاتها تستنكر الحركات الاجتماعية آثاره الخطيرة على صحة المتساكنين وخسارة التشغيل في الفلاحة والصيد البحري واضمحلال جزء من التراث الخاص المشكّل لهويّة الجهه. أما في الحوض المنجمي فيندّد المناضلون بالأضرار الإيكولوجية لقطاع الفسفاط فيما يخص مشاكل الماء الصالح للشراب والمشاكل الصحية أيضا. كما يعتقدون أن هذا النشاط هو المتسبّب في غياب استثمار بديل يسمح بتوفير تشغيلية أكبر وأكثر تنوّعا قد طال انتظارها من طرف مواطني الجهة.

وهكذا فإن مطالب هذه الحركات موسومة بمرجعية التفاوت بين الجهات من ذلك أن الجهات الداخلية تشكو من نقص خطير في البنى الأساسية. ففي صفاقس وقابس

والحوض المنجمي تتردّد الإحالة إلى «التضحية» الإيكولوجية لهذه الجهات التي تعرف التلوث بسبب قطاع الفسفاط ولا تتوانى على استحضار المقارنة مع الجهات الساحلية «المحميّة أو المُميّزة» من حيث أولويّة العناية بقطاعي الفلاحة والسياحة.

وختاما فإن مجمل الحركات الاجتماعية تثير إشكاليّات هيكلية مثل الفساد وغياب الشفافية والحوار من طرف السلطات العامة.

المناضلون

تتسم هذه الحركات الاجتماعية عموما بتنوّع مُكوّناتها ويمكن توصيف أغلبها بأنها «حركات متساكنين» رغم أنّ البعض منها يفضّل التعريف بنفسه «كحركات مواطنين» ويمكن تفسير ذلك بارتباط غياب العدالة البيئية بالمجال الترابي-المحلّي لهذه الحركات. فالأدخنة المتصاعدة والملوّثة وانقطاع الماء الصالح للشراب لا تفرّق بين الضحايا بحسب أصولهم الاجتماعية ومواقعهم المهنية وأعمارهم أو مشاربهم السياسية إلاّ جزئيّا. مع الإشارة إلى أنّ بعض الحركات تتميّز بطابعها الشبابي مثل «من أجل وقف التلوّث بقابس» أو ببعض المهن ذات القيمة الاجتماعية العالية (على سبيل المثال، في صفاقس هناك رجال أعمال وأطبّاء ومهندسين منخرطون في حراك «أغلقوا السياب») وهو أمر يجد تفسيره بلا شك في مكانة «أصحاب المبادرة أو النواة الأساسية للحراك».

لكنّ يتّضح في أغلب الحالات أن المصنع أو المصبّ الملوّث أو عدم القدرة على الحصول على المياه الصالحة للشراب تؤثر بأكثر حدّة على سكّان الأحياء الشعبية أو المناطق المحرومة وأن العمّال المُهدّدين في صحّتهم وفي مورد عيشهم هم بالأساس عمّال هذه المصانع ذاتها وغيرهم من صغار الصيّادين والفلاّحين[17].

كما يمكن أن تكون الحركات الاجتماعية نتاجا لالتقاء بين أطراف عديدة . ففي قابس مثلا، يوجد في حيّ شط السلام الذي يقع في الواجهة الأولى للتلوّث الناجم عن المجمع الكيميائي التونسي حراك بادر بتأسيسه مجموعة من الأشخاص والجمعيات المستقلّة التي تلتحق بانتظام بفعاليات حركة «أوقفوا التلوث» التي يمتدّ نشاطها في كامل المدينة.

ومن النادر أن يلعب عمّال المصانع دورا نشيطا أو قل هم لا يلتحقون بالتحركات الاحتجاجية إذ يدفعون غالبا بضرورة الحفاظ على مواطن شغلهم ومن ذلك أن تظهر الفروع الجهوية للاتحاد العام التونسي للشغل بمظهر الخصم-المُعارض للتحركات لا بمظهر الحليف. أما الجانب الحكومي فيعتبر أن الضرورات الاقتصاديّة -إذن وفي الآن ذاته مواطن الشغل- هي ذات أولويّة بالنسبة للبيئة وهي إذن تتعارض مع المطالب المتعلّقة بضرورة العناية بها.

ففي شهر فيفري 2017، «جاور» اعتصام «يزّي» الذي نظمه الحراك المدني في صفاقس أمام مقرّ الولاية، اعتصام العمّال المدعومين من الاتحاد العام التونسي للشغل.

يدافع على الحفاظ على مواطن الشغل في نفس المصنع.

في هذا الصدد، يشكل الاتحاد الجهوي للشغل بمدينة قابس استثناء إذ يساند الحراك الاحتجاجي من أجل البيئة بعنوان الظروف الصحية وشروط سلامة العمال. وفي أواخر أكتوبر 2016 إثر وفاة عبد القادر الزيدي، الموظف بالمنطقة الصناعية على اثر تسرب غاز قاتل من معمل الأمونيتر شارك الفرع في تأبين الفقيد إلى جانب حراك «أوقفوا التلوّث».

نقف إذن على أن المناضلين ينخرطون في التحركات ويتفاعلون بطرق متعدّدة مع المجتمع المدني على المستوى المحلّي كما على المستوى الوطني. فبعض الحركات لا رابط لها بهذا أو ذاك وبعضها الآخر ناتج عن ائتلاف بين منظمات محليّة مثلما هو

الشأن في صفاقس والقلعة الصغيرة على سبيل المثال أو عن لقاء أفقي بين ناشطين في منظمات أخرى مثل «أوقفوا التلوث بقابس». والمناضلون من الجمعيات الذين يحومون حول هذه الحركات أو يساندونها هم إما منخرطين في الفروع المحلية لرابطة الدفاع عن حقوق الإنسان أو منتمين لجمعيات محلية مختلفة لها اهتمام كبير بالمسائل البيئية أو هم من جمعيات تنشط على المستوى الوطني وهذه الجمعيات يمكن أن تكون «مختصّة في البيئة» أو ذات منحى عام. وخلافا للجمعيات المحلية، فإنّ الجمعيات المساندة والداعمة للحراك بشكل عام والتي تتناول المسألة البيئية من زاوية نضال شعبي وسياسي في ذات الوقت قليلة العدد. ورغم أن البعض من هذه جمعيات قد تخصّص في القيام بحملات المناصرة والاشتغال على القوانين أو على استراتيجيات وطنية، فإنها تترك «الميدان» لتدخّل الكثير من المنظمات التي تتوخى رؤية وأهدافا تكميلية ولكن بمقاربة «تنمويّة» (كزرع أشجار، رسكلة النفايات) وبطريقة تدخّل «عموديّة» تتمثّل في «وضع خبرتها لصالح تحسيس وتوعية المواطنين).

وأخيرا تدعو بعض الحركات النوّاب أو مناضلي الأحزاب السياسية في الجهة المعنية (صفاقس والقلعة الصغيرة) للتشاور والتحاور معهم بينما لا يلجأ غيرها من الحركات إلّا قليلا إلى الحوار والتفاوض والتنسيق مع الأحزاب السياسية.

ديناميكية الحركات

تتميز الحركات أيضا بشكلها وباستمرارها في الزمن : فبإمكانها أن تكون محكمة التنظيم فتتركّز وتستقرّ أو عفويّة بهدف ممارسة ضغط اجتماعي آنيّ ردّا على حدث استثنائي (مثل انقطاع الماء الصالح للشراب أو حصول أيّ مشكل آخر) وتختلف ديناميكيات الحركات بشدة من جهة إلى أخرى وفق نمط تطور الجهة وبالنظر إلى الحركات المتواجدة بها أيضا. ونستخلص من مختلف الشهادات أن النضال يصبح أكثر تعقيدا عندما يتواجد في نفس الجهة حراك قويّ من أجل الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعية. ولنا في ما حصل في جزيرة قرقنة إثر تسرب النفط في مياه البحر مثال. إذ احتجّ الصيادون بشدّة ضدّ شركة طينة للخدمات البترولية TPS المتسبّبة في التسرب البترولي، وقد جدّت هذه الحادثة في وقت مفصلي وفي مناخ يتّسم بتواصل

احتجاجات أصحاب الشهائد المُعطّلين عن العمل الذين أوقفوا سير العمل بشركة بتروفاك للمطالبة بتسوية وضعياتهم وبإنشاء صندوق لتنمية الجزيرة. وفي الحوض المنجمي الذي يعرف أعلى نسب البطالة في البلاد يعسر على الحراك من أجل البيئة أن يتّسع وينمو لمقاومة آثار التلوّث الناجمة عن نشاط يمثّل مصدرا نادرا بل هو الوحيد للتشغيل : إذ يوجد بعض التنافس بين التحرّكات حيث يُنظر إلى الحقوق التي يُطالب بها على أنّ أحدها يستثني الآخر. وفي القصرين، يفسّر بعضهم الغياب التام لحراك ضدّ التلوّث الكارثي لشركة إنتاج الحلفاء بنفس هذه الأسباب. في المقابل، في منطقة مزدهرة كما هو الحال في صفاقس حيث تكسب الحركة نسقا تصاعديّا للتعبئة من سنة إلى أخرى، لم تعد المطالب تقتصر على معالجة آثار التلوّث والامتثال للقوانين أو تحسين البيئة فحسب، وإنّما تجاوزتها إلى المطالبة بإغلاق المصنع الملوث نهائيّا.

في القصرين، واحدة من أكثر المناطق تهميشا، تفسّر الخشية من أن تؤدّي المطالب البيئية إلى فقدان مواطن الشغل في كل من المصنع الملوث وفي القطاع الفلاحي غياب حراك بيئي وفقا لعدد من الشهود على الرغم من تلوث واضح في المياه والتربة والهواء.

تختلف إذن الاستراتيجيّات بحسب ما تطرحه المسائل البيئية من إشكاليات وبحسب

الجهات وبحسب المناضلين كما تختلف أيضا بحسب موقع المحاورين واختلاف مراتب السلط السياسية المتوجّه لها (وزارة البيئة أو وزارة الطاقة والمناجم أو الولاية أو البلدية على سبيل المثال) للتوصّل إلى حلّ فوري أو للشروع في مفاوضات أو للضغط لإصدار قرار أو لتفعيل وعد لم يتحقّق. ويمكن أن تتلخّص المطالب في المطالبة بوقف المظلمة أو أن تُرفق بطلبات إضافية ونادرا ما تصاحبها اقتراحات بديلة.

أما طرق ووسائل الحراك فهي أيضا عديدة ومتنوعة وتتراوح بين **المظاهرات** في الشوارع في أغلب الأحيان والاعتصام أمام الشركات والمصانع المتسبّبة في التلوث وأمام مقرّات السلط العامة المحلية (مقرّ الولاية عموما) أو أمام المسرح البلدي في العاصمة أو غلق الطرقات والسكك الحديدية أو غلق المصنع أو الشركة المُلوّثة أو الإضراب أو احتلال الساحات العامة (مثل ما حدث في شاطئ مدينة صفاقس) أو التوقيع على عريضة أو نشر بيان في وسائل الإعلام (في الصحف وعلى مواقع التواصل الاجتماعي)، الخ.

ومن بين هذه الحركات من تقدّم بشكوى إلى الوكالة الوطنية لحماية المحيط وبعضها الآخر تقدّم بشكاوى إلى المحاكم. ولا يوجد إلى حدود هذا اليوم «تنسيق» فعلي و لا مبادرة تضامن هامة بين هذه الحركات ذات الطابع المحلّي مع أنّ بعض المبادرات كانت جامعة بل قل مؤسّسة للتحرّكات مثلما هو حال المظاهرة التي انتظمت أمام مبنى البرلمان في أكتوبر 2012 ضدّ استكشاف واستغلال الغاز الصخري (وتلتها المظاهرة التي دعت لها مجموعة «أوقفوا الغاز الصخري في تونس»). بعض الحركات الأخرى نسجت علاقات مع ديناميكيات عالمية كما هو الحال لحركة «ضدّ التلوث بالمنستير» وحركة «أوقفوا التلوث بقابس» اللتان شاركتا في لقاءات كالمنتدى الاجتماعي العالمي أو في الفضاءات البديلة التي تنتظم بموازاة مؤتمرات الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة حول التغييرات المناخية على وجه الخصوص (COP 21 et 22)

أجوبة السلط والجهات المسؤولة على التلوّث

غالبا ما تُجابه الحركات المناهضة للتلوّث بالتّجاهل من قبل السلط لكنّها يمكن أيضا أن تُواجه بالقمع . ففي سنة 2012 جُرح متظاهرون إثر التدخل العنيف لقوات

الشرطة وحُكم على أربعة منهم بعقوبة سجنية سنة 2015[18]، وواصلت الحركة في المطالبة بإطلاق سراحهم بعد عام من سجنهم (حسب مُعطيات المرصد الاجتماعي التونسي).

وفي الحوض المنجمي وصلت العقوبات التي طالت شباب الحركة إلى عشر سنوات سجنا[19] إثر مشاركتهم في التظاهر احتجاجا على التلوّث وعلى احتكار الماء من طرف شركة فسفاط قفصة. ويترافق هذا **التجريم** للحركات الاجتماعية وللمناضلين بضعف التغطية الاعلاميّة إذ قلّما تكون الصحافة مساندة لمطالب المُحتجّين. ويحدث أن يلجأ المسئولون على التلوّث أنفسهم إلى سلوك مخلّفات اللأجهزة الاستبدادية مثل ما حصل في القلعة الصغيرة حيث تقدّم صاحب المصنع المُلوّث بالعديد من الشكاوى ضدّ النشطاء مركّزا دعواه على «استعمال تقارير ذات معلومات مُدلّسة» رغم أنّ المعلومات قد وردت في تقرير رسمي-عمومي. والهدف من استعمال هذه الطرق الملتوية هو الضغط على الحركات الاجتماعية لتثبيط عزيمتها. ففي شهر أكتوبر 2016، سُحب الترخيص المبدئي الذي حصلت عليه حركة «أوقفوا التلوّث بقابس» في آخر لحظة بينما كانت هذه الأخيرة بصدد التحضير لتنظيم منتدى حول البيئة بمناسبة حلول أوديسي ابن بطوطة للبدائل بتونس. ويستنكر بعض المناضلين المُمارسات الزبونيّة والمحسوبيّة المتمثّلة في تشغيل الناشطين العاطلين عن العمل في «شركات البيئة» (هي هياكل أنشأها المركّب الكيمياوي التونسي والعديد من المُتسبّبين في التلوّث على المستوى المحلّي ومواطن الشغل فيها غالبا ما تكون صوريّة) كما يستنكرون ما يُدفع من تمويل للجمعيّات المحليّة لتقديم بعض التنازلات عن مطالبها ذات الصبغة البيئيّة.

وأخيرا، حتّى وإن افتتحت السلطات المحليّة قناة للتفاوض مع المناضلين فإنّها تبقى عاجزة عن إيجاد حلول بسبب التمركز الحاد للاختصاصات وضعف سلطة القرار من ناحيتها. كما أن التفاوض مع الوزارة لا يمكن أن يكون مثمرا بسبب التحويرات الوزارية المتكرّرة وغياب الإرادة السياسية. وهكذا نادرا ما تؤدّي الإجراءات المتخذة والوعود المقدّمة إلى القضاء على مشكل التلوّث.

إثر مطالب الحركة في مدينة المنستير (تعود هذه المطالب إلى سنة 2006) وإن

انطلقت فعلا أشغال تنظيف الخليج من التلوّث سنة 2017 إلاّ أنه لم يقع النظر في الأسباب الهيكلية للمشكل إلى حدّ الساعة (إنشاء محطّة تطهير جديدة ونظام جمع ومعالجة وإعادة استخدام المياه المستعملة في صناعات النسيج).

ويمكن أن يكون الهدف من بعض الاجراءات وقف الاحتجاجات ففي القلعة الصغيرة على سبيل المثال، طالبت الوكالة الوطنية لحماية المحيط من صاحب المصنع الناجم عنه التلوّث أن يشيّد مواقد وأن يجهّزها بمصفيات للتقليل من انبعاث الغازات السامة لكن المناضلين يشكّون في تقيّد صاحب المصنع بمطلب الوكالة كما يشكّون في أن تكون التجهيزات الموعودة فعّالة.

وبالنهاية، تتمثّل **بعض الحلول المُقترحة في نقل التلوّث من جهة إلى أخرى ممّا قد يثير صراعات اجتماعية جديدة في الجهة المقصودة** كما هي الحال بالنسبة للشركة الصناعية للحامض الفسفوري والأسمدة-سياب (صفاقس) التي يُعتزم نقلها إلى المظيلة قرب قفصة ممّا أدّى إلى تظاهر المتساكنين في شهر جانفي 2016 رفضا لهذا القرار (معطيات المرصد الاجتماعي التونسي)

أمّا سكّان وذرف التي تبعد 17 كم عن قابس فقد تظاهروا في شهر فيفري 2017 ضدّ تخزين نفايات الفسفاط (مادّة الفوسفجبس) التي تُرمى عرض البحر قرب حيّ شطّ السلام بقابس. هذه القرارات علاوة على أنها لا تمثّل حلولا للمشاكل البيئية تُباعد إمكانيّة حصول التضامن بين مختلف الحركات (صفاقس والمظيلة على سبيل المثال)، بل هي تُهدّد نفس هذه الحركات بالانقسام (كما هو الحال بقابس).

هوامش

1 « Sur les jalons d'une lutte et d'une « culture » militante », Zoé Vernin, Août 2016, blog Vues d'Europe et d'ailleurs :
http://emi-cfd.com/echanges-partenariats/?p=9163

2 https://ftdes.net/rapports/fmjsc2016.pdf

3 http://taharour.org/?revolutions-arabes-et-environnement-le-peuple-veut-l-eau-au-robinet

4 M. El Bouti « L'Observatoire Tunisien de l'Eau met en garde contre une «révolte de la soif» », aout 2016, Huffpost Tunisie

5 Y. N. M., « Kasserine : Des citoyens manifestent contre la détérioration de l'environnement » , avril

6 https://nomadredeyef.carto.com/me 2015, Kapitalis

7 N. El Houda Chaabane, « La décharge de Borj Chakir : Mirage de la « vie décente pour tous », mars 2015, Nawaat

8 H. Chennaoui, « Des ordures pourrissent la vie des Djerbiens ! », juillet 2014, Nawaat

9 V. Szakal, « Gestion de l'oasis à Jemna, un projet contre la politique de l'Etat », Sept 2016, Nawaat

10 N. Akari, « Pollution : Baie de Monastir à Ksibet El Mediouni, un «triangle de la mort» », sept 2013, Nawaat

11 « Bouficha : Des protestataires bloquent la route nationale N°1 », sept. 2016, Jawharafm

12 « Sit in dans la localité de Ouadi Al Ghar contre la pollution », sept 2016, Directinfo

13 « Menzel Bourguiba : Les habitants révoltés contre la pollution », mai 2016, Webdo

14 H. Hamouchène, « Au large de la Tunisie, l'archipel des Kerkennah souffre des effets du changement climatique de l'industrie pétrolière et de la répression », juin 2016, Observatoire des multinationales

15 S. Sbouaï, « Kairouan : Un forage pétrolier provoque la colère des habitants », Juillet 2013, Nawaat

16 « Le désastre écologique de la baie de Monastir, 2013, FTDES : http://ftdes.net/rapports/desastreecologiqueMonastir.pdf

17 Le Rural Dans la Révolution en Tunisie : Les Voix Inaudibles », septembre 2013, blog Dimmer : https://habibayeb.wordpress.com/2013/09/28/le-rural-dans-la-revolution-en-tunisie-les-voix-inaudibles/

18 الناصر بوعبيد «سجن أربعة شبان ضحيّة أزمة النفايات في جربة»، 4 فيفري 2015، كابيتاليس.

19 هندة الشناوي، «البركة : أحسن مثال على تهميش الحوض المنجمي»، جويلية 2014، نواة.

القصرين :
الحلْفاء وقانون الصمت

6 ديسمبر 2016

القصرين هي أول جهة جئت إليها لإجراء لقاءات وحوارات حول المشاكل البيئية. وقد بدا لي من المهم شيئا ما أن تشكّل مدينة القصرين مدخلا أتناول من خلاله هذه القضية بسبب حدّة الظلم الاجتماعي والاقتصادي في هذه الجهة وصورتها التعيسة في البلاد التونسية.

أليست ولاية قصرين نموذجا تونسيّا لقانون الصمت الذي يحيط بالظلم البيئي؟ أم هل تحمل اسما آخر؟ إنها في كلمة أنموذج عن وضعيّة البيئة في الجهة، وضعية تُفاقم من حدّة الهشاشة الكبيرة وتكشف في نفس الوقت منطق الحكم القائم على البحث عن الربح واستغلال النفوذ

الذهاب إلى تونس عبر سليانة : بإمكان البيئة أن تنتظر

اغتنمت فرصة ذهاب صديق لي إلى القصرين لأرافقه وأتابع معه عملية التحقيق المواطني الذي انطلق في إنجازه عدد من الجمعيات والمناضلين مع الفرع المحلي لمنتدى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية من أجل معرفة سبب تجميد مشروع تحوّل قسم الاستعجالي بمستشفى الجهة الذي يوجد في حالة كارثية إلى مستشفى جامعي[1].

كانت تغمرني لهفة استثنائية وأنا أنظر عبر زجاج نافذة الحافلة التي تقلّنا إلى القصرين إلى المناظر الطبيعية: إشراق الطبيعة يزاحم أفكاري ويكاد تحولها عن وجهتي النهائية وما سأقوم به في ما يخصّ إشكالات الوضع البيئي.

مدينة القصرين من أكثر الجهات عرضة للتهميش في تونس. في ما قرأته وسمعته عنها تلتصق بصورتها دوما صفة «مسكينة» إذ هي فقيرة وضحيّة في نفس الوقت وجلّ الأرقام تؤكّد ذلك. على أن رقما واحدا كفيل بالتدليل على وضعها : فهي تحتلّ المرتبة الأخيرة في مؤشّر التنمية الجهوية للأربع وعشرين ولاية التي تعدها البلاد التونسية. وقد وردت هذه الأرقام في تقرير حكومي لسنة 2012 يُعني بجودة الحياة والصحة والتربية والتشغيل الخ. وازدهرت عمليات التهريب على الحدود الجزائرية بشكل ملحوظ خلال العشريات الأخيرة حتّى أنها عُدّت نشاطا اقتصاديّا للبقاء وكسبت قبولا اجتماعيا لدى المتساكنين و»تسامحا» من الدولة التي لا يُستبعد أنها كانت تتقاسم أرباح «الريع الحدودي» [2]

وكغيرها من المناطق المحرومة خرجت مدينة القصرين أيضا في ديسمبر 2010 لتعبّر عن سخطها على سياسات بن علي التي لم توفّر لها لا التنمية ولا الكرامة. وقبل سقوط النظام في 14 جانفي 2011، سقط العديد من مواطني القصرين برصاص الجيش والشرطة. وجعلت أحداث القتل من القصرين أحد معاقل الانتفاضة الأكثر تعرّضا للقمع، «والجهة شهيدة الثورة»

غداة الثورة وفي إطار مسار العدالة الانتقالية الذي انخرطت فيه تونس من أجل كشف الحقيقة والاعتراف وجبر الأضرار للضحايا سواء تعلّق الأمر بأفراد أو

بمجموعات في الفترة الممتدّة من 1955 -تاريخ الاستقلال- إلى حدود سنة 2013، بادرت جهة القصرين بتقديم ملفها إلى هيئة الحقيقة والكرامة بعنوان «الجهة الضحية»[3] ويهدف الملف إلى إبراز معاناة الجهة من التهميش المُمنهج ومن الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي من طرف الدولة. ولإثبات وقائع التهميش والإقصاء أُرفق الملف بالمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بولاية القصرين مقارنة بالمعدّلات الوطنية أو بجهات أخرى. فالأرقام التي تكشف الحيف بين الجهات مفزعة خاصة في ما يخصّ البطالة حيث ترتفع نسبتها في جهة القصرين إلى 26.2% بينما يبلغ المعدّل الوطني 17.6%. واليوم أصبح ملف الجهة تحت أنظار هيئة الحقيقة والكرامة ومن الصعب التكهّن بمآله وبطرق جبر الضرّر إذا وقع الاعتراف للجهة بصفة الضحيّة. على العموم، جهة القصرين هي التي افتتحت باب المبادرة نحو الاعتراف بمفهوم «الجهات الضحية» في تونس وهي إحدى الرائدات في العالم التي تتوجّه إلى مؤسّسات العدالة الانتقالية بناء على دوافع اقتصاديّة واجتماعية[4].

في الأثناء لم تلحظ وضعية الجهة تحسّنا منذ سنة 2011 ممّا أفضى إلى خيبة الأمل والاحساس بأن الثورة وشهدائها لم يغيّروا شيئا من واقع الجهة هو إحساس منتشر بكثرة عند الأهالي ويتواصل التعبير عنه من خلال الحركات المحليّة **إذ تتواصل الاعتصامات أمام وزارة التشغيل وأمام مقرّ الولاية إلى يومنا هذا** احتجاجا على اللامبالاة. حتّى أنّ اليأس دفع في عديد المرّات الشباب العاطل عن العمل إلى الإضراب عن الطعام وخياطة أفواههم والإعلان وحتى محاولة الانتحار جماعيا وهو ما أدّى أخيرا إلى تعريض حياة العديدين إلى الخطر[5]

يوم 16 جانفي الماضي، تُوفّي الشاب رضا اليحياوي، وهو متحصّل على شهادة عليا، بشكل مأسوي بعد أن تسلّق عمودا كهربائيا أمام مقر الولاية ليعبّر عن غضبه وحنقه بعد أن تمّ في اليوم نفسه سحب اسمه من قائمة المنتفعين بالتشغيل دون أي تفسير بينما كان ينتظر أن تحقّق الولاية وعودها بتشغيله.[6]

وغداة وفاة هذا الشهيد الجديد للبطالة والفساد اشتعلت المظاهرات على مدى الأيام الموالية[7] في غمرة الحداد في المدينة والجهة عموما وامتدّت أيضا إلى الولاية المجاورة –سيدي بوزيد-وإلى تونس العاصمة. وتواترت الاشتباكات مع قوات الشرطة وأسفرت على العديد من الجرحى مرّة أخرى ممّا حدا بوزير الداخليّة إلى إقرار منع

الجولان ليلا في كامل المدينة بناء على حالة الطوارئ بسبب التهديدات الارهابية[8] في البلاد.

شكلت حالة الطوارئ في تونس حجة مناسبة ل«تطويق» الحركات الاجتماعية أو لزجرها في مناخ ما بعد الثورة وإثر الهجمات الإرهابية. ووفق العديد من الشهادات في القصرين على وجه الخصوص، فإن التعايش الفعلي للجهة مع الخطر الإرهابي يعطي لهذه الحجة قوة إقناع كبيرة. فمنذ عدّة سنوات تتواتر الاشتباكات بين قوى الجيش والخلايا الإرهابية في جبال الجهة ممّا يجعل من القصرين ضحية مضاعفة مرّة أخرى: فهي من جهة ضحية الإرهاب الذي تسبّب في موت مدنيّين وهي أيضا على الأرجح ضحية رهانات أمنية لاحتواء التحركات الاحتجاجية.

من خلال بلّور الحافلة كنت على ما أظنّ أحاول أن أتبيّن من البانوراما رموزا بإمكانها أن تطمئنني لمعنى زيارتي إلى القصرين كنت أتساءل عن الجدوى من تقليب أوجاعها وأسبابها المشروعة من خلال مدخل المشاكل البيئية التي تعيشها ولو أنّ الطريق كانت رائعة وخالية من أيّ مؤشّر على المشكلة، وفي المقابل هذه المناظر الطبيعية الخالية من الناس والمساكن كانت حُبلى بكلّ الاحتمالات وقد مالت الألوان إلى الوردي قبل أن يخيّم الظلام على المدينة ساعة وصولنا.

في اليوم الموالي قابلت «أمان» وهو صحفيّ ومنسّق الفرع الجهوي لمنتدى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية وحكى لي عن الوضع العام في القصرين وكلّ إشكالاته المتشابكة والمتداخلة. وبالفعل لم يكن هناك أيّ حراك منظم من أجل البيئة رغم أن المشكل موجود حقيقة، لذلك ليست المسألة مجرّد مدخل بل هي أحد وجوه التهميش الذي تعيشه القصرين.

مصبّ فوضوي وحيد أو رمز الاختلال بين الجهات

انطلقنا من المقهى في وسط المدينة نحو مصبّ الفضلات العشوائي الذي كان أمان يحدّثني عنه قبل قليل. على بعد أقل من كيلومتر واحد من المساكن المحاذية للمصبّ، كلّما اقتربنا من هذا الفضاء الممتد يصبح الهواء خانقا ويحيلك من الوهلة الأولى إلى الاضمحلال والفوضى. الفضلات التي تُجمّع وتُحرق في الهواء الطّلق تغطّي الأرض القاحلة التي تلوّنها بقايا البلاستيك تارة والرماد المسوّد أحيانا.

ترى العين أكواما متناثرة يصل ارتفاعها إلى حوالي مترين من الأكداس المتعفنة المتكوّنة من **فضلات منزلية ونفايات طبية ومن جثث الماشية**. ويحدّثني «أمان» عن تلوّث التربة والنباتات وأيضا عن التلوّث والتسمّم الذي يطال مياه القنال الذي يمرّ غير بعيد أسفل المصبّ كما يثير المشاكل الصحّية المرتبطة بتلوّث الهواء وإلى انتشار الأمراض التي تنقلها الحيوانات التي تتّخذ من المصب مكانا للرّعي. هذا المصب الذي تُرك أمره «لأقدار الطبيعة» في ظلّ غياب حلول أخرى ليس الوحيد في المدينة.

مع أنّ دراسة مشتركة بين البنك العالمي ووزارة البيئة بين 2012و2013 توصّلت إلى غياب كلّي لمصبّ عمومي للنفايات في كلّ ولاية القصرين وأن دراسة لاحقة قد حدّدت مكانا محتملا لمصبّ يخضع لمُراقبة الولاية والبلدية ووزارتي الصحة والبيئة وأن دراسة جدوى لمصبّ في أحواز مدينة القصرين قد وقع المصادقة عليها أيضا ولكن لم يقع نشرها حسب شهادة «محمد» أحد مواطني القصرين الذي قابلته في اليوم الموالي لزيارتي للمصبّ. وكان محمّد على علم بمشاريع الولاية من خلال عمله فيها لمدّة سنوات قبل أن يقع طرده، ثمّ نقله منها بسبب تشهيره ببعض ملفات الفساد بينما تتمسّك الجهات الرّسمية بأنّ تجميد مشروع إنجاز المصبّ العمومي يعود إلى عائق «ماليّ».

شركة الحلفاء : عنوان لظلم متراكم... أو كيفأصبحت المدينة رهنية

سلكنا طريق العودة إلى وسط المدينة وتوقّفنا عند جسر يمرّ من تحته واد «أندلو» الذي تسقي مياهه المائلة إلى اللون الأصفر الأراضي الفلاحية المجاورة وخاصّة أشجار الزيتون التي مررنا بها وتنبعث منه رائحة كيماوية مردّها الكلور الذي استقرّ في القاع ويفسّر أمان ذلك بتصريف المياه غير المُعالجة الذي يقوم به مصتع بوسط المدينة في الوادي ويصيف أنه قبل ذلك كان يوجد الزئبق الذي حجّر استعماله في تونس سنة 1998.

مؤخّرا قامت جمعية «انقذوا البيئة» بدراسة لقيس خطورة هذا النوع من التلوّث في مدينة القصرين وتوصّلت إلى أن نسبة الزئبق في إحدى عشر نقطة من العينات مازالت تفوق 70 مرّة المعيار المسموح به كما أنّ نسبة تواجد الكلور تفوق 8 مرّات المعدّل المعمول به في تونس[9].

والتلوّث الناجم عن هذا المصنع لا يسمّم المياه السطحية فحسب وإنّما يمتدّ إلى المياه الجوفية وإلى التربة. أضف إلى ذلك أن الواد يصبّ في نفس القنال الذي يربط القصرين بمدينة سيدي بوزيد ممّا يجعل أضراره على الأراضي الفلاحية بوجه خاصّ متمدّدة وظاهرة للعيان في «اللون الأزرق لأشجار الزيتون» أو «في حجم السلطة غير المتناسب على بعد عدّة كيلومترات» ويضيفمحدّثي أنّ «المساحة المتضرّرة من التلوّث

الناجم عن المصنع تبلغ حوالي 250 متر مربّع في السنة» وأن الأضرار تمتدّ أيضا إلى تربية الماشية حيث «هلكت قطعان من الخرفان بعد أن شربت من ماء الواد»[10].

لم يشهّر الفلاحون بتاتا بأضرار التلوّث ولا يريدون الحديث إلى وسائل الإعلام التي تهتم بوضعية البيئة. ويبدو أن الأمر وصل مؤخّرا إلى الاعتداء بالضرب على بعض الصحفيّين كتنبيه إلى مغبّة الكتابة حول الموضوع ويشرح «أمان» سلوك الفلاحين بخوفهم من مقاطعة إنتاجهم إذا ما أُلقي الضوء على تسمّمه. تلك أوّل حلقات الصمت المعروفة في القصرين حول مصادر أضرار التلوث ولو أن الفلاحين ليسوا الوحيدين الذين استكانوا إلى الصمت.

نقترب شيئا فشيئا من الدّخان الأسود الذي يدلّنا على الطريق نحو المصنع في قلب المدينة. وراء الأسوار، توجد الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق، المعروفة باسم «مصنع الحلفاء» والتي وقع إنشاؤها سنة 1980 إثر اندماج شركتين وطنيتين : الشركة الوطنية للسليولوز (أنشئت سنة 1956) والشركة التونسية لورق الحلفاء (أنشئت سنة 1968)[11]. وتُعتبر الشركة مصدر تشغيل أساسي في الولاية إذ تعدّ بين 400 و900 عاملا وإطارا دائما (حسب مصدر المعلومات) وتوفّر العيش لحوالي 8000 عائلة إذا ما احتسبنا العاملين غير القارّين الذين يقومون بجمع نبتة الحلفاء في مختلف الولايات الواقعة في غرب البلاد. ولأن إنتاجها مُوجّه إلى التصدير فحسب للشركة صفة احتكاريّة في سوق صناعة الحلفاء في تونس. لكن يبدو أنها تشكو عجزا ماليّا وأنها قد جُرّدت من نشاط إنتاج الورق منذ اندلاع الثورة كما يبدو أنها كانت

ستباع إلى أحد أفراد عائلة بن علي قبل 2011 ممّا جعل نشاطها مُعلّقا. و يعبّر بعض مواطني القصرين عن خوفهم من التفويت في الشركة للخواص في المدى المتوسّط. ويبدو أيضا أن هناك مشاكل تصرّف خطيرة ونقص متواتر في مخزون الحلفاء. وفي القصرين يُفسّر انخفاض محصول الحلفاء بقرار الشركة تغيير عقود العاملين في جمع الحلفاء إلى «عقود حضيرة» وهذا النوع من العقود يتميّز بالهشاشة ولا يوفّر تغطية اجتماعية وأقلّ أجرا ممّا كان العمال يتقاضونه رغم الصعوبة الشديدة لعملهم. لذلك أصبح نشاط الشركة يقتصر على صنع عجين الورق. وهناك فيديو ترويجية للشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق تعطي لمحة عن مراحل الانتاج من جمع نبات الحلفاء حتّى تصفيفها وتغليفها[12].

تستخدم الشركة الكلور لتبييض عجين الورق، وتحتاج هذه العملية إلى وحدة تحليل كهربائي تستوجب استعمال مواد سامة (حامض الهيدروكلوريك والصودا والكلور السائل على وجه الخصوص) وهي نفس المواد التي نجدها بعد ذلك في واد أندلو حيث تُلقى مياه الصرف دون معالجتها. ليست هذه ال مياه الملوثة سوى إحدى أبرز علامات تقادم الآلات والمعدّات وانتهاك الشروط الدّنيا للإنتاج وإنعدام الشفافية الكلّي والفشل التقني. ففي شهادة له حول شركة الحلفاء منذ وقت وجيز،[13] تحدّث أمان عن الصعوبة الكبيرة في التواصل مع المسؤولين للتحاور معهم أو الوصول إلى معلومات موثوقة بعد العناء الذي جابهه للقيام بزيارة للشركة تحت رقابة شبه عسكرية. ويواصل أمان قائلا : «ظروف العمل صعبة للغاية بل قل خطيرة على العاملين في الشركة. فالآلات قديمة ولا شيء يحمي العملة المُعرّضين لأضرار المواد السامة عبر استنشاقها أو لمسها ولكن لا أحد قبل أن يقدّم شهادة عن ظروف العمل ولا حتّى طبيب الشركة، ومن ناحيتي فقد تعرّضت للتهديد عن طريق عديد المكالمات الهاتفيّة مجهولة المصدر»

يبقى إذن نفس الصمت سيّد الموقف داخل المصنع ولنفس السبب : الخوف من خسارة العمل فيها مثل ما حصل لأحد المُهندسين الذي يبدو أنه وقع فصله لانّه «تكلّم كثيرا».

حيّ الخضراء الشعبي المتاخم للشركة هو الضحية الأولى لتلوّث الماء والهواء.

«هنا كما في كل المدينة عموما يغلب حذر وتحفظ المتساكنين والجمعيات على التشهير بالوضع البيئي فدخل الكثير من العائلات يتوقف على الشركة» حسب رأي «أمان». ممّا يضع السكّان في مواجهة ابتزاز الشركة التي تتمسّك بمساهمتها في الاقتصاد التونسي وخاصّة اقتصاد القصرين من ناحية، ومن ناحية أخرى أمام إعلانات الحكومة بأن معدّات الشركة للتطهير ولحماية الهواء «كافية» رغم وجود عديد التقارير التي قامت بها جهات مختلفة ومنها بالخصوص التقارير التي أعدّتها الوزارة سنة 2013 وتقرير GIZ سنة 2015 وتقرير جمعية «أنقذوا البيئة» في 2016 والتي أقرّت كلّها وجود المشكل وانتهت إلى بعض وعود الاستثمار .

أما العائلات التي رفعت شكاوى أمام القضاء لتعرّضها إلى أمراض «الربو وارتفاع ضغط الدم واضطرابات القلب والسرطان والأمراض العصبية فى بعض الأحيان[14] فهي تتّسم بالشجاعة في مناخ عام يغلب عليه الانكار والضغوطات التي «طالت حتّى

مجلس إدارة الشركة» الذي تسنّت لمحمّد المشاركة في أشغاله بحكم مسؤولياته القديمة هناك. ورغم أنّ الدعاوى القضائية لم تُسفر عن نتائج إلاّ أنه يبدو أنّ «عددها بصدد التزايد».

ليس هناك نقص في الموارد بل ان البنى التحتية وسوء التصرّف فيها هو ما يمنع الحصول على الماء الصالح للشراب

توجّهنا ظهر اليوم نحو أماكن بالمدينة تشكو على نحو خاصّ من مشاكل الحصول على الماء الصالح للشراب. مررنا أولا بالحيّ المحاذي للمستشفى الذي لم ينج هو أيضا من انقطاع الماء باستمرار. ثمّ سلكنا الطريق المؤدية للمساكن المحاذية للمدينة حيث يتظاهر السكّان ويغلقون الطّريق مطالبين بتزويدهم بالماء مثلما أخبرني «أمان».

وفي ما يتعلق بمشاكل توزيع المياه الصالحة للشرب يقول «أمان» أن السلطات تتحجّج بانتظام بالمشاكل التقنية وتؤكد في تصريحاتها الرسمية على «ضعف قدرة مضخّات الماء بسبب قدمها» ممّا يؤثر أيضا على نوعية المياه المُوزعة إذ «تترسّب فيها كمّيات كبيرة من الحديد» حسب ما اعترف به أحد المسؤولين في الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه ومسؤول جهوي في الصحة. ويحدّثني «أمان» عن مشروع طريق غير بعيدة عن هذا الحيّ تسبّب مؤخّرا في قصّ القنوات ممّا حدا بالفلاحين إلى التظاهر والاحتجاج على ملوحة في المياه الموزعة لم يلاحظوها من قبل.

في ملف «القصرين، الجهة الضحية» قُدّر ربط السكّان بشبكات الماء الصالح للشرب ب 27% مقابل معدّل وطني يبلغ 56%[15].

وبيّن تقرير مصوّر حقائق ووضعيات مختلفة لغياب أو لنقص البنى التحتية لتمكين مختلف جهات المدينة من الرّبط بشبكة الماء الصالح للشراب : الحفر العشوائي ونقل المياه في شاحنات-صهاريج وعدم التساوي في الحصول عليها وافتقادها لمواصفات النقل السليم وسعرها المرتفع، ممّا دفع السكّان إلى مغادرة القرى ضحيّة العطش[16]. وحسب نفس التحقيق ليس هناك نقص في الموارد المائية : فقد جاء في تقرير حديث للمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بالقصرين، أن الجهة تتوفر على موارد مائية هامة تُقدّر ب 271 مليون متر مكعب في السنة إضافة إلى وجود 29 مائدة مائية سطحية اثنتان منها مشتركتان مع جهتي الكاف وسيدي بوزيد مع 29 مائدة مائية جوفية[17].

تتراكم مشاكل غياب ونقصان الماء ومشاكل البيئة ويغذّي أحدها الآخر كما تتفق الشهادات التي استقيناها على التقصير والفشل في توفير البنى التحتية وفي إدارة خدمات التطهير حيث لا يوجد غير محطّتا تطهير في كامل ولاية القصرين. ويتواصل توجيه الاتهام إلى الدّيوان الوطني للتطهير الذي كان يعد في كلّ مرة بالقيام بأشغال صيانة وترميم دون أن يفي بوعوده. فإذا كان المبدأ هو استعمال الماء بعد معالجته وتطهيره فإنّ ما يحصل اليوم هو أن المياه التي وقعت معالجتها تختلط في نفس القنال بالمياه غير المعالجة لمصنع الحلفاء. و في سنة 2012 أبدى البنك الدولي وصندوق تمويل ملحق بسفارة السّويد عن استعدادهما لتدارك النقص الذي تشكو منه عديد معتمديّات الجهة لتفريق شبكات المياه المعالجة عن شبكات المياه غير المُعالجة في حدود 25 مليون دينار. ويبدو أنّ الدّيوان الوطني للتطهير قد تحصّل على هذا التمويل دون أن يقوم بالأشغال وهو اليوم مُطالب بإرجاع هذا المبلغ إلى المموّلين. ويبرّر الدّيوان عدم إنجازه للأشغال بوجود «مشاكل عقّارية» حالت دون إنشاء محطّات تطهير جديدة. بينما يرى «محمّد» أنّ هذا التبرير لا يستقيم بما أنه توجد أراض غير فلاحيّة وأنّه حتّى في هذه الحالة تتمتّع الولاية بسلطة تحويل صبغة العقّار استنادا إلى الحاجة الملحّة للتزوّد بالماء.

القصرين - تونس عبر القيروان : «التسويات» في مجال البيئة هي أيضا تسويات اجتماعية واقتصادية

نفس السيناريو يُعاد مرارا وتكرارا سواء تعلّق الأمر بمصبّ فضلات المصنع أو بخدمات التزوّد بالماء : **العجز التقني والإداري و عدم احترام الآجال والشكوك حول الفساد وسوء التصرّف المالي**، وهي نفس الأسباب التي شجّعت الأشخاص الذين قابلتهم على القيام بتحقيق مواطني في مسألة مستشفى القصرين. ولا تقتصر قائمة المشاريع غير المُنجزة عند هذا الحدّ: هناك تقرير يرجّح وجود 1900 مشروع لم تر النّور تُقدّر قيمتها بمليار من الدّنانير[81].

وهكذا **تتضاعف معاناة السكان** من خلال المشاكل البيئية وما صمتهم إلاّ دليل على وضعهم أمام معادلة أُريد لها أن تكون مستحيلة مفادها أن لا مكان لتمتّع الجميع بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.

إنّ وضع والصحة والصناعة والفلاحة الواحدة في مواجهة الأخرى هو من بين الجدليّات التي يكشفها الظلم البيئي ويفصح عنها باستمرار، وفي انتظار سياسات شاملة ومندمجة يزداد الوضع البيئي تأزّما وتتقلّص إمكانية إيجاد البدائل. وإن تجد كل هذه المظالم البيئية في القصرين صعوبة في تبنّيها وإدانتها من طرف الحركات الاجتماعية فليس مردّ ذلك عدم الوعي بها أو بطابعها المستعجل، فهناك الخوف والخيارات التي تحرّكها الشروط الحالية للبقاء على قيد الحياة إذ لم يعد سكان القصرين، الذين تُركوا لنفسهم، يثقون بأن السلط العمومية ستحقّق لهم أبسط احتياجاتهم التي تتراوح سلوكها بين التهميش حينا وخيانة التزاماتها حينا آخر.

هوامش

1 Hafawa Rebhi, « Kasserine, radioscopie d'un hôpital malade », sept 2016, Nawaat

2 Hamza Meddeb, « Rente frontalière et injustice sociale en Tunisie », dans l'ouvrage collectif « L'Etat d'injustice au Maghreb, Maroc et Tunisie » de Bono Irene, Hibou Béatrice, Meddeb Hamza et Tozy Mohamed.

3 Sana Sbouai, « Kasserine se constitue en région victime », Juil.2015, Inkyfada.

4 Congrès national sur la justice transitionnelle, Tunis, les 2 et 3 novembre 2016

5 Henda Chennaoui, « Jeunes chômeurs : Tentative de suicide collectif à Kasserine et procès à Gafsa », Oct.2016, Nawaat

H. Chennaoui, « Ridha Yahyaoui : Un stylo m'a tuer », Janv. 2016, Nawaat 6

H. Chennaoui, « Reportage à Kasserine : « Personne ne saura calmer la colère de la faim », janv 2016, Nawaat 7

C. Bozonnet avec K. Ben Tarjem, « En Tunisie, la contestation sociale s'étend », janv 2016, Le Monde 8

H. Chennaoui, « Kasserine : mercure et chlore empoisonnent la vie des habitants », avril 2016, Nawaat 9

B. Berthelot, « Kasserine: accro à l'usine qui l'empoisonne », juin 2016, Mashallah News 10

Informations disponibles sur le site officiel de la SNCPA 11

Disponible sur youtube : https://www.youtube.com/watch?v=hUfMdVZKM0A 12

A. Allah Missaoui et R. Yahyaoui, « Kasserine. L'Usine qui nourrit et empoisonne la ville », mars 2013 13

H. Chennaoui, Nawaat Avril 2016, « Kasserine : mercure et chlore empoisonnent la vie des habitants » 14

S. Sbouai, « Kasserine se constitue région victime », juillet 2015, Inkyfada 15

La rédaction de Nawaat, « Enquête : A Kasserine, le drame de l'eau potable éreinte les habitants ! », Dec 2014, 16

نفس المرجع 17

Walid Mejri et Kais Zriba, « Kasserine : un milliard de dinars en suspens » Oct. 2016, Inkyfada 18

صفاقس :

فلنغلق المصنع لتنمية المدينة !

18 جانفي 2017

تحوّلت في وقت لاحق خلال فصل الصيف إلى صفاقس. وعلى النقيض من القصرين تُعدّ ولاية صفاقس ومدينتها من الجهات التي بلغ فيها التطور درجات عالية علاوة على وجود حراك ضدّ التلوث ما فتئ ينمو في المدّة الأخيرة.

يسمتدّ حراك «اغلقوا السياب» قوته من النضال ضد التلوث الناجم عن الشركة الصناعية للحامض الفسفوري والأسمدة وهي شركة متفرّعة عن المركب الكيميائي التونسي استقرّت بجنوب مدينة صفاقس منذ سنة 1952. وقد نشأ الحراك كما نشهده اليوم بعد الثورة وإن كانت المشاغل التي يثيرها قديمة وتتعدّى الآثار الحاسمة للتلوّث الذي تسبّبت فيه الشركة.

«الجميع يريد الرّحيل من صفاقس لأنّ العيش فيها أصبح مستحيلا»

«السرديّة الجهوية التي تجعل من صفاقس **مدينة ضحيّة** منتشرة بكثرة بين سكانها» حسب محمد المناضل في جمعية ايكولوجيا خضراء وهو ليس أول مواطن من صفاقس أستمع لشهادته لكنّني لم أتهيئ لحضور هذه «اللّحمة» الجهويّة.

فمن ناحية الاختلال بين الجهات تحتلّ صفاقس موقعها في «النّاحية الإيجابية» من المعادلة فهي القطب الدّيمغرافي الثاني بعد تونس وهي مدينة ساحليّة يرتكز ازدهارها الاقتصادي منذ القدم على العلاقات التجاريّة التي سهّلها ميناؤها. ويواصل محمّد شرح أسباب «النسيج الجهوي» قائلا «صحيح... هناك شعور عام بالفخر بمدينة للعمال المهرة ولأحسن المعدّلات الدراسية في مناظرة الباكالوريا وللأقطاب الجامعية المُتميزة و للأنشطة الاقتصادية المختلفة ولنسبة ضعيفة من البطالة مقارنة بجهات تونس الأخرى،الخ. وصحيح أنه من المعروف عن صفاقس اهتمامها بمجال الأعمال أكثر من اهتمامها بالمجال السياسي»

إلاّ أنّه يغلب على المواطنين الشعور بأنهم يدفعون مقابل تمركز الأنشطة الصناعية بجهتهم تدهورا خطيرا وملحوظا لطريقة عيشهم ولصحتهم إذ تشبه صفاقس للمدينة-المصنع سواء من حيث عدد المصانع المنتشرة بها أو من حيث الاندماج الهام للأنشطة الاقتصادية في نسيج المدينة الحضري وفي ضواحيها[1] ممّا جعلها تحتل المكانة الرابعة عالميا في قائمة المدن التي تشكو من تلوّث الغلاف الجوّي، حسب المنظمة العالمية للصحة. و حسب رأي محمد «ليس هناك مدينة يتمركز فيها هذا القدر من النفايات، إذ ينجرّ عن وجود وحدات معالجة كثيرة العدد تمركز النفايات والمخلفات الصناعية والزراعية»

فصفاقس في طليعة الجهات التي تنتج الزيتون وتستخرج منه الزيوت وهي عمليّة تنجرّ عنها كمّيات هامة من فضلات «المرجين» الضارّة (وهي مادة سائلة موجودة في حبات الزيتون ويضاف لها ماء غسل الزيتون،أي ما يقارب 800000 متر مكعب في السنة، ويصعب تخزينها وهي إن لم يقع معالجتها يمكن أن تكون مُلَوّثة ومُصنفة مادة صناعية خطرة في القانون التونسي) وهناك أيضا نفايات المواد الغذائية المُصنعة ونفايات حقول النفط التي تجاور الأحياء السكنية، الخ. مقابل ذلك، وقع غلق المصنع الوحيد لمعالجة النفايات السّامة إثر الشكاوى والمظاهرات التي قام بها المتساكنون تنديدا بالأضرار التي لحقتهم.»

وتقوم شركة السياب بتحويل الفسفاط الذي يقع استخراجه في الحوض المنجمي إلى أسمدة وحامض فسفوري (ما يعادل 80 بالمائة من إنتاج السوق الوطن). أمّا إنتاج الفوسفوجيبس –النفايات- فيُقدّر ب –612 طنّا سنويّا). وفي مدينة صفاقس لا يقع رميه في البحر مثلما هو الشأن في قابس ولكن عن طريق تخزينه بطريقة الرطوبة كما هو الحال في المظيلة. وينجرّ عن هذه الطريقة في التخزين أكداس من الردم يبلغ ارتفاعها حوالي 50 مترا وتمتدّ على مساحة 48 هكتارا بدون أيّ نوع من الحماية للتربة أو للمياه الجوفية[2] دون احتساب الغازات السامة التي تنفثها في أرجاء المدينة.

وممّا يزيد في إحساس مواطني صفاقس بأنهم ضحية اعتقادهم بأن مساهمتهم الهامة في الاقتصاد الوطني لم يحصلوا منها على آثار إيجابية في مجال التنمية الثقافية والسياحية كما هو الحال بالنسبة لجيرانهم في سوسة والحمامات. «فسكّان صفاقس المعروفين بطريقة عيشهم البسيطة يحسّون بالحيف منذ السنوات السبعين من القرن الماضي عندما تقرّر منع السباحة بسبب التلوث وتلاها منع العلب الليلية في الثمانينات... ممّا يجعلهم اليوم يطرحون العديد من التساؤلات.»

حاسم[3]، وهو مناضل بجمعية بيت الخبرة يشعر باليأس أمام العدد المتزايد لشباب صفاقس الذين يغادرونها دون رجعة بعد إنهاء دراستهم : «في نفس الوقت، هذا السلوك عادي... مناخ المعيشة غير مريح بالمرّة... فالشاطئ يمتدّ على 36 كيلومتر في صفاقس ولا مكان للسباحة فيه في فصل الصيف، أمّا في الشتاء فتخلو شوارع المدينة منذ السادسة مساء لأنه لا وجود لقاعات سينما أو مسارح ولا أي نشاط ترفيهي آخر».

وأصرّ حاسم على أن يستهلّ الحديث معي بنبذة عن تاريخ الشواطئ بصفاقس بالعودة إلى الانزال الفرنسي القاتل سنة 1881. وعندما نستمع إلى تفاصيل هذه الأحداث التاريخية ندرك أن الصفاقسية عاشوا أحداثا موجعة وتختزن شواطئهم هي أيضا أسطورة مدينة أدارت ظهرها شيئا فشيئا للبحر وللترفيه.

هذا الاحساس بالتهميش يستند عند الكثير من سكان صفاقس وعند حاسم بالأخص إلى قناعة فحواها أن «إرادة سياسية وجدت منذ البدء للتقليل من شأن مدينة صفاقس وحصر مجالها في العمل فحسب ومنعها من كل سبل التطور والتنمية»

من إغلاق مصنع إلى آخر: النضال من أجل البيئة في صفاقس

«أغلقوا السياب» ليست أول حركة صفاقسية تناضل من أجل غلق مؤسسة صناعية. في السنوات 1980 طالب مناضلو جمعية حماية البيئة والمحيط لصفاقس بغلق شركة سويدية للحامض الكبريتي و تحويل الفسفاط. وقد اسقرّت الشركة بقلب المدينة وكانت أنشطتها لا تنشر الأدخنة الملوثة وتتسبب في حوادث تسرّب الغازات فحسب بل إنها فصلت المدينة نهائيا وبصفة قطعية عن البحر الذي تحولت شواطئه الشمالية إلى مصب لفضلات الفسفاط (التي تبلغ 450000 طن من الفوسفجيبس سنويا طيلة ثلاثين عاما)

عبد الحميد، وهو اليوم رئيس لجمعية «حماية الطبيعة والمحيط»، عرف هذه الفترة وساهم في النضال من أجل غلق الشركة السويدية. «كانت لنا الشجاعة لنصدح بأعلى صوتنا انهم يريدون قتلنا وخنق المدينة» وقد تقرر غلق المصنع سنة 1986 تحت حكم الرئيس بورقيبة وتم غلقها فعليا سنة 1992 خلال فترة حكم الرئيس بن علي . وناضلت الجمعية بكل شجاعة في مناخ كانت فيه المسألة البيئية غائبة تماما بل كانت تُعدّ من التابوهات وكان المجتمع المدني مُكبّلا ويرزح تحت ضغوطات السلطة».

وقد وُلد مشروع «تبرورة»-الإسم القديم لمدينة صفاقس- إثر غلق شركة «الأنبيكا» السويدية بهدف إزالة التلوُث وإعادة تهيئة الشواطئ الشمالية لصفاقس. ويقتضي المشروع في مرحلة أولى تجميع كميات الفوسفجيبس المُلقاة في التربة وفي البحر

وتغليفه بإحكام تحت الأرض لغرس الأشجار أو لتغطيته بالرمال التي سيقع جلبها من جزيرة قرقنة.

يرمي المشروع الى ردم الفوسفجيبس والغطاء النباتي هو بالأساس لاختبار حصانة هذه الطريقة في التخلص من أضرار الفوسفجيبس. هذه الصور التي وقع تركيبها منشورة في موقع الواب لمشروع تبرورة[4].

أنشئت شركة الدراسات وتهيئة السواحل الشمالية لمدينة صفاقس سنة 1985، قبل أن يرى مشروع تبرورة النور، ويتحوّل من مشروع لإزالة التلوث إلى مشروع تنموي يهدف إلى مصالحة المدينة مع بحرها. «هو فعلا مشروع للمستقبل ولكنه في نفس الوقت مشروع اقتصادي عقاري وسياحي» حسب تعبير عبد الحميد. لذا، يرتبط مصيره بمشاريع تهيئة أخرى نجد صدى لرهاناتها في قرار غلق السياب سنة 2008 بلا شكّ.

مشروع عمراني في خدمة مقاومة التلوث ؟

يقول محمّد إن الرئيس بن علي قرّر في السنوات 2000 الإعلان عن مناقصة لمشروع تبرورة. «كان يأمل أن يرى هذا المشروع مشابها لضفاف بحيرة تونس، الواجهة النيوليبرالية للحكومة» التي تقع على الضفاف الشمالية للبحيرة في العاصمة. وحين ننظر للمسألة بعمق يكتسي هذا التشبيه شيئا من النبوءة.

إذ أنّ «ضفاف البحيرة» ظهر كمشروع تهيئة «في قطيعة واضحة مع الأسطورة السوداء للبحيرة»[5] الموصومة بكارثة إيكولوجية فبعد أشغال تطهير المنطقة خلال السنوات التسعين «طرحت المنطقة محلّ النظر مسألة إنتاج الفضاء للنّخب وبالنّخب» حسب الباحث ب.أ. بارتال، عن طريق «إنتاج التجهيزات والمعدّات المهيبة والمرموقة والعقارات الفاخرة لاستعمالها كمقرات للعمل أو للسكنى تمتاز بمكانة عالية « ممّا جعل ضفاف البحيرة تصبح «في أقلّ من عشر سنوات تونس المال و الترف»[6]. ويشدّد المؤلف أيضا على أنّ «النخب الصفاقسيّة لعبت دورا رياديّا ونشيطا بشكل خاص في هذا المشروع المتّجه أساسا إلى الاستثمار الخاص.

ما المانع إذن من محاولة إعادة إنتاج «هذا النجاح» في تبرورة ؟

إلّا أنّ القيمة التجارية للموقع هذه المرّة متدهورة بشكل ملحوظ بسبب قربها من «المحطة-الرصيف-قفصة» للقطارات التي تجلب الفسفاط من هناك ولمخلّفات شركة «الأنبيكا» المُلحقة بالميناء التجاري أين تقع عمليات التصدير الهائل لمادّة الكبريت وأيضا لوجود كلّ الحاويات المجاورة.

سنة 2006 توقّع أول تخطيط عمراني في أفق 2016 «سماب3» نقل كامل البنى التحتية «المزعجة» نحو الأراضي الجنوبية لشركة السياب التي يجب غلقها. يستعيد محمد تلك الفترة فيقول: «كانت وسائل الإعلام في ذلك الوقت تعلن عن نسب تلوّث مرتفعة بشكل غير عادي». أما من ناحية المناضلين «فقد رحّبوا بقرار الحكومة غلق السياب سنة 2008 والذي يوافق مرور عشرين سنة على غلق شركة «الأنبيكا»، كما يروي عبد الحميد.

لم يجدّ جديد منذ ذلك القرار. تواصل شركة السياب حتى سنة 2016 نشاطها بطاقة عالية ويبقى مشروع تبرورة مجرّد وعود...

قرب الموقع، يستمرّ إيداع مادّة الكبريت المستوردة التي تجلبها العربات المقطورة

عبر المدينة دون أيّ حماية نحو شركات التحويل (سياب، الصخيرة، قابس والمظيلة). والكبريت الذي يُحوّل إلى حامض كبريتي هو مكوّ ن أساسي لتحويل الفسفاط إلى أسمدة وإلى حامض فسفوري. «لقد رفعنا الأمر إلى القضاء في هذا الشأن»، يقول عبد الحميد، «لأنه من المستعجل على المدى القريب تغطية القاطرات الحاملة لهذه المواد وتبيان موقع إيداعها ... ولهذا فإن مشكل»الأنبيكا لم ينته تماما».

ويبدو أن تهيئة الميناء أصبحت اليوم ضرورة ملحّة لأن الحاويات تتراكم على الشواطئ القديمة التي «أصبحت مخازن ل 100000 حاوية بعد أن كان العدد لا يتجاوز 30000 سنة 2008» حسب قاسم. ويبدو قرار غلق السياب كما قرار توسيع الميناء شمال المدينة متعارضين من وجهة نظر المناضلين الصفاقسيين لأن القرارين ليسا لصالح نضالهم من أجل البيئة ولا يستجيبا لرغبتهم في التصالح مع شواطئ المدينة وبحرها والتمتع بها. وهكذا تتجدّد المفاوضات مع الوزارات المختلفة على وقع كلّ تحوير حكومي ممّا يصيب المناضلين من أمثال قاسم بخيبة أمل «... فالقرار السياسي القاضي بتوسيع الميناء من الناحية الشمالية أصبح شبه نهائيّ».

من الشاطئ إلى السياب، الحراك مستمرّ

سنة 2014، انطلقت حملة للتوقيع على عريضة مواطنية من طرف المواطنين المُساندين لغلق السياب. وحظيت هذه المبادرة بمساندة واسعة من المواطنين ومن الجمعيات تشكلت على إثرها لجنة إشراف على حراك «أغلقوا السياب» تتكفل بتوجيه وتنسيق نشاط تنسيقية البيئة والتنمية بصفاقس. وتشمل التنسيقية جمعية «بيت الخبرة» وجمعية حماية البيئة والمحيط وفرع الرابطة التونسية لحقوق الإنسان بصفاقس الجنوبية والفرع المحلي للمعهد العربي لرؤساء المؤسسات وجمعية المحامين الشبان، الخ. وحاسم هو المنسق العام للتنسيقية حاليّا.

ويشير عبد الحميد أنه قبل 14 جانفي 2011 كان التنسيق يقتصر على الاتحاد العام التونسي للشغل والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان وجمعية حماية البيئة والمحيط أمّا اليوم «فالجميع يريد الحديث عن البيئة ممّا يستوجب التنسيق والتحالف حتى لا تتبعثر الجهود»

استعادة الشواطئ سنة 2015 : «دليل على أننا قادرون على الفعل معاً».

هذا ما يقوله عبد الحميد. ففي سنة 2015 دعت التنسيقية إلى مسيرة يوم 14 جانفي تنطلق من أمام مقر البلدية لتصل إلى الشواطئ المتضررة والمُهدّدة من طرف مشروع توسيع الميناء. ولم يكن اختيار تاريخ 14 جانفي صدفة فهو يوافق مرور أربع أعوام على الثورة «التي جاءت لتكرّس حقنا في بيئة سليمة وفق أحكام الدستور»، حسب تعبير قاسم... «وقد فاجئنا عدد الحضور الذي بلغ 5000 مواطن وسرنا معا مسافة 2 كيلومتر حتى وصلنا إلى الشاطئ». وخلال هذه المظاهرة وقع التلويح بهذا الشعار: «لنستعد الشواطئ في شهر جوان !»، يضيف عبد الحميد.

«هناك من اعتبرنا مجانين»، يقول حاسم بنبرة ساخرة ويشرح لي أن استعادة الشواطئ حصلت وفق خطّتين : «قرّرنا اتباع مسلكين مختلفين : المفاوضات مع السلطات والتحرّك المواطني المستقلّ. فقدّمنا المشروع للحكومة وطالبنا المساعدة والعون من الإدارات العمومية ومن ناحيتنا، خصّصنا كلّ نهايات الأسبوع طيلة شهر جوان لحملات تنظيف الشواطئ مع المواطنين وأزلنا 35000 طنّ من الفضلات وأنقاض

تركيب صور منشورة في صفحة فايس بوك لحركة «سكّر السياب»

مواد البناء حتّى نتمكن من السباحة خلال الأسبوع الثالث من شهر رمضان».

«لقد عملنا ليلا نهارا ونجحنا في جلب الرمال وفي وضع الشمسيات وتهيئة موقف للسيارات. ونظّمنا احتفالا كبيرا على الشاطئ يوم 15 جويلية 2015 تخلله عشاء وموسيقى ومسابقات للكرة الطائرة. وتواصلت هذه الحركية الثقافية على امتداد كامل فصل الصيف.» عند هذا الحدّ، فهمت أكثر لماذا بدأ قاسم حديثه معي بتاريخ شواطئ صفاقس : من وصمة الضحية، صارت هذه الشواطئ رمزا لانتصار مواطني. فبالنسبة لقاسم: «النضال من أجل بيئة سليمة لا يُخاض منفردا. التملّك بالفضاء وخلق الفعاليات من طرف المواطنين يمنحهم الإحساس بالانتماء إلى المكان وهما خاصيتان أساسيتان لحراك يأمل أن يكون شعبيّا وباعثا للثقافة في صفاقس في نفس الوقت. والأنشطة الثقافية هي أحسن طريقة لإيقاظ الوعي بقيمة وأهميّة المحيط البيئي». بعد ذلك، ذهبنا للتجوال.

تحت شمس شهر أوت، استطاعت كثير من العائلات التمتع بالهدوء وبالسباحة وأُفتتح نادي للسباحة كأنّما ليعبّر عن ولادة حاجز أخر بين البحر والحاويات، وكأنّه استباق لمذاق مستقبل أحسن، أو الفكرة الأولى «لإثبات إمكانية طيب العيش بصفاقس». ويعتقد قاسم أنه من المهم كسر الإحساس بقدريّة استمرار الوضع البيئي على ما هو عليه بالجهة «وبضرورة تعزيزّ ثقة المواطنين في أهمية الحراك بعد أن لاحظوا أنّ الوعود بصدد التحقّق».

في آخر اليوم، يعود عبد الحميد إلى الحديث في نفس الموضوع قائلا :» يؤاخذنا البعض على السماح للمواطنين بالسباحة لوجود كميات هامّة من الكبريت في مياه البحر وعلى الشاطئ، لكنّنا نظنّ أن السماح بالسباحة أو تحجيرها هو من مشمولات ومسؤولية الدولة».

وفي هذا الصّدد، وبعد تدشين السباحة في الشواطئ، تواصلت معركتنا مع الوزارات لتبقى الشواطئ مفتوحة للعموم ويقع التخلّي فعليّا عن مشروع توسيع الميناء على أن المفاوضات صعبة وإجراءات الحكومة تعكّر شروط الحصول على اتفاق إيجابي بين الجانبين. وبالفعل، وقع فصل مدير شركة تهيئة الساحل الشمالي للمدينة في شهر جوان 2015 على خلفية مشاركته في الحملة المواطنية من أجل استرداد الشواطئ. ويضيف محمّد : «يبدو أن المدير المُقال قد استعمل موارد الشركة للقيام بحملة ضدّ مؤسّسة عمومية –ديوان الموانئ - عندما جلب الرّمال إلى الشواطئ». وقد انتهى الأمر أمام القضاء.

وحاليّا، تتجّه التنسيقية في مفاوضاتها نحو بلدية صفاقس ويشرح قاسم هذه التوجه قائلا : «طلبنا من المجلس البلدي أن يتحرّك من أجل التحوّز بالشواطئ ونحن ننسّق معها بهدف تغيير صبغة العقار والعملية متواصلة ونعتقد أنه من الهام مشاركة البلدية لتكون هذه الأخيرة مرآة لإرادتنا...

ولعلّها الطريق الوحيدة لتبليغ مطالبنا وشكاوينا إلى السلط المركزية التي تواصل وضع يدها على أغلب القرارات»

ماذا عن السياب في سنة 2016 ؟

الفنانة التي صوّرت هذا المسدس على حائط الشركة –السياب- وقع إيقافها من طرف الشرطة وأرغمت على التوقيع على التزام بعدم الاقتراب من السياب[7].

عند هذا الحدّ، من المهم ملاحظة أن النضال البيئي لحركة «أغلقوا السياب» وقع خوضه على ميدان التهيئة العمرانية. فمشروع تبرورة من حيث المبدإ برّر القرار الحكومي بغلق السياب سنة 2008. أمّا بعد الثورة، فإن مشروع تهيئة الميناء من الناحية الشمالية يقوّض النتيجة النهائية لمشروع «تبرورة-السياب» التي قامت ضدّها حملة استعادة الشواطئ. «وهكذا كسب الحراك ثقة المواطنين والمؤسّسات الجهوية ووقع التراجع عن مشروع توسيع الميناء» في سنة 2015، يضيف قاسم.

استمرار التعبئة وتضاعف عدد المتظاهرين

سنة 2016، تكرّرت «الدعوة إلى التظاهر يوم 14 جانفي» وفي هذه المرة، سار نحو 10000 مواطن من وسط المدينة نحو السياب وفي حركة رمزية، ذهب بعض الشباب إلى ربط أنفسهم ببوابات المصنع.

«لا نموّ لا سياحة... السياب قتلت الفلاحة»

«وبهذه المناسبة ذهبنا حتّى تشريك الأحزاب السياسيّة من كان منها في السلطة ومن كان في المعارضة. وكان القصد أن نتجاوز الانقسام الذي لا يحبّذه المواطنون ودعونا النوّاب إلى المشاركة في المظاهرة السّلمية والمواطنية دون الظهور بألوانهم الحزبية وكان أن استجاب 9 نوّاب من أصل 16 منتخبين على جهة صفاقس»، يروي قاسم.

فدعوة النوّاب كفيلة بحملهم على نقل مطالب الحراك أمام أنظار البرلمان وبذلك يواصلون الضغط من أجل تحقيقها في أعلى مراتب السلطة أين تنبّه كلّ الإشارات إلى الاهتمام المتواصل بهذه المسألة.

مشروع تبرورة يحجب مشروع إغلاق السياب ؟

«منطق التركيز على أن السياب هي المشكل والحلّ هو إنجاز مشروع تبرورة هو الحلّ لا يخلو من اللّبس ومن الغموض» كما يرى محمد. إذ لا بدّ من الإشارة أن هذا «الحلّ» يزيد من ذرّ الرماد على الأعين أكثر من القضاء على « المشكل»

فإلى حدود سنة 2016 تستمرّ المراوحة بهذا المشروع بين الدعوات إلى الإفصاح عن الرغبة في إنجازه والنّداء إلى عرض مشاريع بشأنه بدعم خاصّ من البنك الأوروبي للاستثمار والوكالة الفرنسية للتنمية التي تنظّم الإجراءات والإتحاد من أجل المتوسّط الذي يمنحه العلامة المميزة، الخ. حتّى أن فرص الشراكة بين القطاعين العام والخاص قد وقع «عرضها» خلال المؤتمر العالمي الاستثمار[8] «تونس 2020» الذي التأم في شهر نوفمبر الفارط وسط استنكار كبير.

وحسب رأي محمد، ستتسبّب الأطماع في الظفر بالمشروع إلى سباق من الانتهازيّة والنفعية لا جدال فيه كما أن التعبئة من أجل غلق السياب لا تخلو هي أيضا من

«لعبة اللوبيات وإن وُجد فيها، طبعا، أناس يريدون الخير لجهتهم بصدق»، يضيف محمد.

ويعبّر قاسم من جهته عن أسفه أن الإرادة السياسية للسلط المركزية تتغلب على إرادة المدينة أوالسلط المحلية في خصوص هذا المشروع. لذلك من الضروري النضال «ليكون الميدان كما مستقبل مشروع تبرورة من أنظار صفاقس وليستجيبا للرؤية التي صمّمها متساكنو صفاقس لمدينتهم في أفق 2030»

وبما أنه «لا يمكن خوض المعركة دون رؤية واضحة» فهو يرفع اللّبس الذي يمكن إلصاقه بتقرير «أغلقوا السياب» ومشروع تبرورة ويرى أن العلاقات بينهما تتلاءم في سياق وحيد : «من هنا وحتّى سنة 2030، سيكون العيش طيّبا في صفاقس».

هذه الرؤية التي تتفرّع إلى عدّة محاور («مصالحة المدينة مع البحر» و» الإقتصاد والبيئة» و»إنشاء قطب صحّي تكنولوجي «، الخ) هي التي مكّنت الحراك من أجل غلق السياب أن يترسّخ اجتماعيّا بأن مكّن المواطنين من الوعي بأنّه يمكن «القضاء على نشاط صناعي بهدف تنمية المدينة»

«عدونا الرئيسي اليوم هو الاتحاد العام التونسي للشغل بصفاقس!»

يعتقد عبد الحميد أن الحكومة وخصوصا وزارة البيئة «لا يمكنها اتخاذ قرار لفقدانها للشجاعة في مواجهة اللوبي النقابي في صفاقس»

ويواصل قاسم في نفس السياق مستنكرا سوء النية في حجة النقابة التي تدافع على مواطن شغل 400 عامل بالسياب «هذا كذب. فهناك مشروع حلّ اجتماعي يهدف في نفس الوقت إلى تمكين الشغالين في عمر متقدّم والراغبين في غلق الشركة ليتوقفوا عن العمل من تعويض وفي ضمان إعادة تشغيل الشباب عن طريق وعود الانتداب التي وقعوها مع رجال أعمال في الجهة... لكن الحقيقة هو أن الاتحاد الجهوي للشغل في صفاقس يعارض غلق السياب لكونها موردا ماليا، فهي تمنحه مليون دينار في السنة. كما أن هناك 87 عاملا يتقاضون أجرا فقط لحماية مصالح النقابة ودون أن تطأ أقدامهم الشركة أبدا. إنهم منحرفون وقد اعتدوا علينا بالعنف عندما ذهبنا للتظاهر أمام مقرّ الشركة. لكنّنا لن نستسلم ... تصوّروا عدد المصانع وعدد العمال

الذي يمكن انتدابهم على مساحة 400 هكتار التي تحتلها السياب لوحدها !»

كما حدّثني قاسم عن الاجتماع الذي جمعهم بوزارة الطاقة والمناجم منذ ستة أشهر حيث قدّم كل طرف حججه. وتتمحور حجج الحراك بالخصوص حول غلق الشركة وتحويل نشاطها نحو المظيلة وهي مدينة منجمية في جنوب قفصة يقع فيها استخراج وغسل وتحويل الفسفاط. ويؤيّد محمد ما ذهب إليه قاسم من أن نقل نشاط الشركة ممكن «لأن مصنع المظيلة لا يشتغل إلاّ بمعدّل 50 بالمائة من طاقته وأنّ أشغال بناء مصانع المظيلة 2 و3 متواصلة»

ويتابع قاسم :»كان الوزراء متفقين معنا. ما الذي منعهم ؟ إنه الاتحاد الجهوي للشغل بصفاقس مرة أخرى وبحجة مواطن الشغل لا للعاملين في الشركة فحسب ولكن للنّاقلين أيضا. فحاليّا لم يعد هناك إلا قطارين في الأسبوع يقدمان من المظيلة إلى صفاقس بينما لم يعد يأت أيّ قطار من قفصة وهذا يخدم مصالح الشركات الخاصة للنقل بالشاحنات التي تعوّض القطارات وتتقاضى ما يضاهي خمس مرّات سعر النقل. وقد أصبح لوبي أصحاب الشاحنات قويّا ومؤثّرا إذ نجد ضمن من يجنون أرباحا نقابيّين ونوّابا في البرلمان.

«لم نعد نتحدث على غلق السياب بل على تغيير وجهتها الصناعية»

هل يبقى الوضع على ما هو عليه ؟ لا، ليس تماما. مثل قاسم ومحمد ينتهي عبد الحميد إلى إثارة مشروع «التحويل» الذي يُتهامس به في صفاقس :» حاليّا، عوض غلق الشركة يحدّثوننا عن تحويل نشاطها إلى نشاط غير مُلوّث. وهو ما يعني إيقاف إنتاج ثالث الفسفاط الرفيع والمرور إلى إنتاج آحادي الفسفاط الرفيع من مادّة الفوسفجيبس (نفايات الفسفاط). يريدون تثمين الفوسفوجيبس عن طريق تحويله ومعالجته. هكذا، وفجأة يصبح المنحدر منجما !» مّا محمد فيعتبر أنّهم «يقدّمون هذا الحلّ الزائف كدافع للتنمية» لكنّ الغموض يبقى سيّد الموقف. ويرى عبد الحميد أنّ شركة السياب تصرّح أنها لن تنتج ثالث الفسفاط الرفيع مستقبلا بينما يروي بعض العمال العكس تماما» ولا يخفي أسفه من عدم تطبيق القانون مرّة أخرى : «حتّى إذا أخذنا على محمل الجد مرور الشركة إلى إنتاج آحادي الفسفاط

الرفيع فلم يقع القيام بأيّ دراسة لتقييم نجاعة-جدوى العملية ! وهو ما تطالب به اليوم جمعية حماية البيئة». وينهي عبد الحميد قائلا :»تؤيد الحكومة تصريحات شركة السياب وهي شركة عمومية، فإمّا أن تكون الحكومة كاذبة وتصبح بذلك حكومة مارقة وإمّا أنّها ضحية أخبار كاذبة يروّجها فريق يعمل تحت إمرتها» .

«أغلقوا السياب» : هل يؤسّس النّضال من أجل البيئة لفقه قضاء تونسي ؟

هناك سياقات أكثر ملاءمة من غيرها يتجاوز فيها مطلب الحركات التي تناضل من أجل البيئة من المصانع الملوّثة الامتثال للمعايير البيئية أو تطوير بنيتها التحتية، ليصل إلى المناداة بالغلق النهائي لها. من الثابت أن النضال ضدّ التلوّث في صفاقس من أجل أهداف بهذا التجذّر لا يمكن تصوّره في مدينة القصرين على سبيل المثال لأنها لا تتمتّع بنفس «مناخ الأعمال[9]» ولا بنفس حظوظ إعادة تشغيل اليد العاملة ولا بنفس تجارب التشاور بين المجتمع المدني والسلط.

في الواقع، لا يخلو البديل القاضي بتحويل نشاط السياب إلى المظيلة من الإشكال. لأن التسيير الحالي لمصانع المركّب الكيميائي التونسي في تلك الجهة غير مطمئن من ناحية أوضاع العمال[10] في صورة زيادة مستوى الإنتاج.

المدن التي يقع فيها تحويل الفسفاط : صفاقس، الصخيرة، قابس والمظيلة

ومن ناحية أخرى، يتعرّض السكان المعدمين كما الموارد الطبيعية الهشّة في المنطقة المنجمية القاحلة لأنواع خطيرة من التلوّث في الجهة المنجمية بقفصة. لذلك لا يمكن الإقرار بأن غلق السياب هو انتصار «كامل» للبيئة في تونس إذا كان ثمنه نقل التلوّث إلى مناطق موصوفة حاليا بالمحرومة.

إلاّ أنّه بالنظر إلى الوضع الحالي وقلّة الضمانات المتاحة للحراك، تبقى تجربته ملهمة من عديد النواحي إذ استطاع أن يقوم بنشاط تحسيسي وتعبوي واسع النطاق ضدّ التلوّث من خلال الدّفاع عن مناخ للعيش المشترك ومن خلال استعادة التملّك بالمجال العمراني من طرف السكان.

وهكذا يتخلّص الحراك قدر الإمكان من وضعية الرّهينة لحجّة إهدار مواطن الشغل بالعمل على إثبات أن غلق الشركة-السياب من شأنه أن يزيد في تنمية المدينة على المستوى الاجتماعي-البيئي والاقتصادي والسياحي والثقافي، الخ.

يأخذ التعبير على الرفض أساليب متعددة في صفاقس خاصة لدي الشباب الذي أظهر الكثير من الإبداع. صورة من الأغنية المصورة (كليب) «إنّي أختنق... إنّي أختنق» من إخراج عمر، منشط براديو الديوان.« Je suffoque, je suffoque »

تميّز الحراك كذلك ومنذ البداية بنوع من المـأسسة : جلّ قراراته ونشاطاته هي نتيجة تنسيق بين جمعيات عديدة تشكّل نواته الصلبة. كما تجدر الإشارة إلى أنّ هذا التحالف اعتمد ترسانة هامة من وسائل وطرق النضال : الحوار مع المؤسّسات على الصعيد المحلّي والجهوي والوطني (الحكومة) وأيضا التظاهر في الشوارع والمبادرات المواطنية وحتى اللجوء إلى القضاء

منذ زيارتي في شهر أوت، أخبرني قاسم أن المركّب الكيميائي التونسي قد يكون شرع في عمليتين «متكاملتين» تتمثّل الأولى في دراسة جدوى لإنتاج آحادي الفسفاط (س.س.ب) والثانية في القيام بطلب سحب الفوسفجيبس من قائمة المواد والنفايات الخطرة من أجل استخدامه في إنتاج آحادي الفسفاط.

ويبدو حسب قاسم أنّ الحراك قد بدأ من جهته في «كسر الوحدة المقدّسة حول اتحاد الشغل» إذ أنه نجح في جلب بعض النقابات الأساسية مثل نقابتي التعليم

الثانوي والتعليم العالي. كما يبدو أن الحوار متواصل مع بعض الإدارات والمؤسّسات الجهوية التي تُعرب على إشارات القبول لمطالب الحراك.

ويؤكد الحراك أنه لن يتراجع عن مطلب الغلق النهائي للسياب في سنة 2017. وفي هذا الصّدد يؤكّد بيان التنسيقية الصادر في 4 جانفي 2017 بوضوح أنه ينتظر موفّى شهر جانفي 2017 (ماذا ينتظر؟) :» وفي غياب إعلان صريح لإنهاء كلّ نشاط صناعي كيميائي في آجال معقولة ، سنلجأ إلى تحرّك كبير».

هوامش

1 أنظر
Monia Gasmi, « La répartition des établissements industriels à Sfax : un schéma radio-concentrique », Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée, mars 2006.

2 أنظر
« Réforme politique concernant la gestion du phosphogypse en Tunisie, Phase 1 : Evaluation de la situation actuelle », 2012, Plan d'Action pour la Méditerranéen, PAM/PNUE.

4 Entretien du 19 août 2016

5 موقع واب تبرورة http://www.taparura.com/?p=397

6 أنظر
Pierre-Arnaud Barthel, « Mondialisation, urbanité et néo-maritimité : la corniche du Lac de Tunis », L'Espace géographique, 2006/2 Tome 35, p. 177-187.

7 أنظر
Pierre-Arnaud Barthel, « Les berges du lac de Tunis : une nouvelle frontière dans la ville ? », Cahiers de la Méditerranée, 73 | 2006, 107-127.

8 المصدر
http://www.realites.com.tn/2016/01/une-artiste-arretee-pour-exces-de-creativite.

9 أنظر
Collectif de Citoyen.ne.s Tunisien.ne.s pour la souveraineté nationale « Les Investisseurs ont là ? Les résistants aussi. La néo-colonisation ne passera pas », nov. 2016, Nawaat.

10 أنظر
V. Szakal, « Tunisia 2020 : Cartographie régionale du climat d'affaires », nov 2016, Nawaat.

11 أنظر
H. Rebhi, « Mdhilla : 17 ouvriers brûlés à l'acide sulfurique », mai 20 16, Nawaat.

القلعة الصغيرة :
الملوّث يرفع شكوى ضد ضحاياه

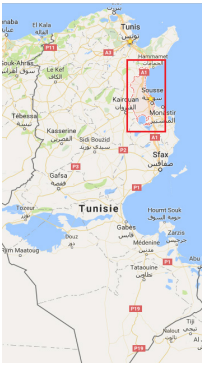

الإربعاء 25 جانفي، أُلتقطت هذه الصورة حوالي الساعة الخامسة والنصف مساء بالقلعة الصغيرة.

9 فيفري 2017

في جانفي 2017 يستهلّ متساكنو قرية صغيرة قرب ولاية سوسة العام الجديد بخبر شكوى رُفعت في 31 ديسمبر 2016 ضدّ التنسيقية المحليّة لحماية البيئة، وهي ليست المرّة الأولى التي يقوم فيها صاحب المعمل المُلوّث في القلعة الصغيرة برفع قضية ضدّ من يثيرون مسؤوليّته ويندّدون بأخطار التلوّث النّاجم عن نشاط المصنع التي دمّرت صحة المتساكنين والبيئة بشكل عام.

مصنع الآجر الذي يستهدفه المتساكنون

امتطيت سيّارة للنقل الجماعي من تونس لأتمكّن من ملاقاة **أنيس** عند نهاية الطريق السيارة نحو ولاية سوسة. عند وصولي إلى هناك تشبّث **عجمي** و**أنيس** بالقيام بجولة بالسيارة للتعرّف على الجهة المحيطة بمعمل الآجر. وتتّسم سوسة الجهة بقلّة المرتفعات وكثافة العمران، حيث تنتشر التجمّعات السكنيّة والكليات كما يوجد بها مستشفى جامعي وملعب أولمبي.

يقع المصنع في الحدّ الفاصل بين سوسة - العاصمة الساحلية - وغرب مدينة القلعة الصغيرة (حوالي 40000 متساكن). ويقول عجمي «تهبّ الرياح القويّة تارة على سوسة وتارة على القلعة الصغيرة... وبما أنّنا حاليّا في فصل الشتاء فإن الرياح المحليّة تتّجه نحو سوسة لتنحصر في الأحياء الدّاخليّة الكثيفة العمران ممّا يُعرّض سكّان هذه الأحياء إلى القدر الأكبر من الانبعاثات الناجمة عن المعمل.»

على أن التلوّث الناتج عن مصنع الآجر بالقلعة الصغيرة يبقى إلى حدّ هذا اليوم مسألة خاصّة بالقلعة الصغيرة «لأنّ المتساكنين في سوسة أقلّ وعيا بالمشكل... فهم لا يشاهدونه باستمرار بأمّ أعينهم»، يضيف عجمي. وفي الحقيقة فإن البنايات العالية في المدينة كفيلة بأن تخفي المدخنات الضخمة.

وتجدر الإشارة أن المصنع ينتج آجرّا من مادّة الطّين أساسا واعتماد على المعلومات المتوفّرة في صفحة «ويكيبيديا « هذا المصنع هو الأكبر بالجمهورية التونسية.»

عندما رأيت الغبار المائل إلى اللّون الأحمر يغطّي حافة الطريق من الجهتين، تيقّنت أنّنا بدأنا نقترب من المصنع. وبالفعل، يرتفع وراء جدران المصنع جبل من الطين، في الهواء الطلق، وهي طريقة لتخزين هذه المادّة الأوليّة.

«لا أحد يجهل ما يحدث في القلعة الصغيرة...»

توقّفنا أمام منزل أنيس قبالة مصنع الآجر وكان قد أعلمني قبل ذلك أنّه اضطرّ الى مغادرته في المدّة الاخيرة ولا يعرف متى يمكنه العودة إليه بعد أن اكتشف أن ابنته الرضيعة تعاني من صعوبة في التنفس.

دعاني أنيس للدخول قائلا أنّ درجة الرطوبة عالية لأنه لا يستطيع فتح النّوافذ للتهوئة خوفا من تسرّب الغبار الملوُث. ومع ذلك، نرى بالعين المُجرّدة البقع السوداء على الستائر البيضاء والتي تؤكّد أنّ المنزل ليس بمعزل عن تسرّب الانبعاثات الملوّثة من المعمل.

يؤكّد أنيس على الأضرار النفسية للتعرّض للأدخنة باستمرار داخل المنزل والإكراهات التي تسبّب فيها «ينتابني الشعور بأنّني أعيش في سجن... وبأنّ حياتي لا تعني شيئا لهذه الحكومة التي تخلّت عنّا»

وتجدر الإشارة أنّ أنيس من المناضلين الذين رفع صاحب المصنع قضية عدليّة ضدّهم ... ولم أكن أعلم ذلك إلاّ من خلال شهادات رفاقه في الحراك لأنه كان يُفضّل إعطاءالأولويّة لغيره في التعبير عن مشاغلهم.

عرّفني أنيس على جاره سويّح وهو فلاح ومربّي ماشية. ويطلّ المصنع على ضيعته المتكوّنة من 270 شجرة زيتون وبعض أشجار الرمّان. ممّا نتج عنه أنه لم يعد بإمكانه أن يزرع العديد من أنواع البقول والخضراوات (مثل البقدونس والسبانخ والبصل تحت أشجار الزيتون كما كان الأمر قبل وجود المعمل. أصبحت الأرض متشققة ويميل لونها إلى الأحمر «لقد غطّاها الطّين الذي تجلبه الريح فلم تعد تمتصّ الماء.» علمت من سويّح ونحن نتجوّل في قطعة أرضه انّه فقد هذه السنة شجرات الزّيتون الأربعة التي توجد على حدود مرتفعات الطّين.

حاول سويح، صحبة أخيه، أن يطلب مساعدة ماديّة من صاحب المصنع للقيام بتطهير أرضه لكن طلبه لم يلق قبولا وهو يفكّر في ترك العمل بالفلاحة ليقوم بنشاط آخر. فماذا سيكون مصير قطع الاراضي الفلاحية إذا لم يستطع أيّ من السكّان توفير الإمكانيات المادية لمواجهة طبقات الطين المتراكمة؟

غير بعيد عن أرض سويّح التقينا أيضا بسالم الذي اعتاد أن يأخذ قطيعه من الخرفان للرّعي في الناحية السفليّة للمعمل الآجرّ. وعندما تناولنا الحديث بخصوص تأثير التلوّث الناجم عن أنشطة المصنع أكّد أنّه «السبب في موت عدد من خرفانه اختناقا إثر الرّعي من الحشائش المحيطة « وقد أمضى سالم 28 سنة من عمره عاملا في المصنع.

كل سكان القلعة الذين التقيناهم في زياراتنا لمحيط المصنع يعربون عن قلقهم وانزعاجهم من تلوّث الهواء. ففي الحيّ المجاور للمصنع تقول العاملات في قطاع النسيج اللواتي تحدّثنا معهنّ خلال استراحة الغذاء» الرائحة خانقة على الدوام» ... ويضيف عليّة، أحد السكان المجاورين للمعمل» حوالي السادسة أو السابعة مساءا يستحيل علينا رؤية أي شيء بسبب الأدخنة التي تميل الى السواد... هذا السواد تلوّنت به أيضا جدران منازلنا.» أما حبيب صاحب محل ميكانيك عام قبالة المصنع فيقول «نحن في القلعة كلّنا مرضى ونموت كلنا تدريجيّا.»

وإذا كانت العلاقة بين التلوّث والأمراض المنتشرة في القلعة الصغيرة صعبة الإثبات عادة فعصام، وهو طبيب، لا يرتابه أدنى شكّ في آثار الأدخنة على صحّة المتساكنين. ويؤكّد من خلال تجربته بالمستشفى الجامعي فرحات حشاد بسوسة على «وجود أعلى نسبة لمرض السرطان في القلعة الصغيرة مقارنة بمعدّل الإصابات في كامل ولاية سوسة « فهناك نسبة مرتفعة من الإصابة بسرطان الرئة وسرطان الدم وسرطان الثدي لدى النساء وسرطان الدم وسرطان المثانة لدى الرجال. رغم أنّ عدد الذين يصرّحون بمرضهم قليل، مما يؤخر، حسب رأي عصام، معرفة مدى انتشار الإصابات. وبحكم فحصه لمتساكني القلعة الصغيرة بمنازلهم وخاصة في الأحياء الأكثر تعرّضا لأدخنة المصنع فقد «لاحظ بانتظام ارتفاع العدد الهام للسكّان المصابين بالأمراض الجلديّة وأمراض الجهاز التنفسي. « وهو ليس الطبيب الوحيد المنشغل بهذه الظاهرة فقد وقّع حوالي خمسين طبيبا من الجهة عريضة سنة 2016 يدينون فيها آثار التلوث الناجم عن أنشطة المصنع على صحّة السكان.

ويمكن أن يكون تشخيصهم قد استند أيضا على نتائج عملية المراقبة الصحية التي أجراها المرفق العام الجهوي للصحة في أوت 2015 بناء على طلب متساكني القلعة الصغيرة. وقد قضّى الفريق الصحّي يومين في قيس نسبة تركز الملوّثات الأكثر ضررا للصحة في المحيط المباشر لمصنع الآجر والأكثر استقرارا في الأنسجة الرؤية والتي تتسبب في أمراض القلب والشرايين.

وجاءت هذه الفحوصات لتؤكّد بوضوح أقوال المتساكنين الذين يلاحظون فرقا بين الانبعاثات النهارية والانبعاثات اللّيلية: إذ اتضح أن تركز بعض الملوثات في النهار يفوق 67 مرة الحجم المسموح به، بينما يصل أو يجاوز تركّز الملوثات ليلا 87 مرّة الحجم القانوني.

ويعدّ نقص علو مدخنات المعمل من الأسباب الرئيسية لتعرّض السكان المفرط للأدخنة وقد تمسّك الفريق الطبي أيضا بتضمين ما ظروف عمله خلال اليومين حيث شعر أعضاء الفريق الصحّي «بالتهاب في العينين والأنف وصداع ومذاق غير عادي في الفم»

مطلبنا الوحيد إزالة التلوث

يقول يامن « انطلقت التعبئة ضدّ التلوث في البداية ببعض الافراد، ثم تعاونّا مع منظّمات من المجتمع المدني في تأسيس ديناميكية محلّية سنة 2013 التحقت بها سريعا بعض النقابات الأساسية»

يامن هو المنسق لهذه التشكيلة الغير رسمية التي تجتمع بمعدّل مرّة في الشهر وأحيانا أكثر من مرّة وفق المستجدّات وقد أطلقت التنسيقية المحلية لحماية المحيط عريضة سنة 2016 جمعت ألاف التوقيعات التي تدين المصنع وتطالب بحلول لإزالة التلوّث وأخيرا كانت هذه التشكيلة وراء المبادرة بتنظيم المظاهرتين الاولى بتاريخ 16 جوان 2015 والثانية يوم 7 ماي 2016 وقد شارك فيهما الآلاف من سكّان القلعة الصغيرة.

أطلعني يامن على محتوى بيان 10 ماي 2016 الذي تضمّن مطالب الحراك وخاصة منها «رفض غلق معمل الآجر كنقطة أولى متبوع باشتراط إيجاد حلول جذريّة للتلوّث» ومن ضمن الموقعين على العريضة والأعضاء في الحراك نجد جمعية صوت الشباب بالقلعة الصغيرة واتحاد الفلاحين وجمعية الزيتونة والفرع المحلي للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان ونقابتا تعليم ونقابة أعوان الصحّة بمستشفى سهلول (بسوسة) والتنسيقية الوطنية للصيادلة الشبان. أما الأحزاب السياسية التي ساندت هذا الحراك فهي: حركة النهضة والتيار الديمقراطي وآفاق تونس والجبهة الشعبية كما لقى الحراك دعم جمعية آس.أو.آس بيئة-أنقذوا البيئة-ومقرّها في تونس العاصمة مما أدّى إلى إقحام رئيسها مرشد في الشكوى التي تقدّم بها مسؤولو المصنع في 31 ديسمبر 2016. وأخيرا جمعية «أونيفار» التي أسّسها يامن وأنيس

وعجمي وكريفة وقاسم ولطفي سنة 2016 (وكلّهم التقيتهم في القلعة الصغيرة) مع أشخاص آخرين لم تتوفّر لي فرصة مقابلتهم. هناك مثل تونسي يستطيع اليوم أن يلخّص ما قام به صاحب مصنع الآجر ضدّ المتساكنين « ضربني وبكى سبقني و شكى».

إنتاج صناعي بوسائل تقليدية : المصنع مارق عن القانون

لم يكن المصنع دائما على الحالة التي تميّزه اليوم فعند نشأته في الثمانينات، بدء بصناعة الآجر بطريقة تقليدية وكان حجم الإنتاج أقلّ وكذلك عدد المدخنات ولم يكن السكّان حينئذ يعانون من نفس القدر من التلوث والإزعاج. فقد كان المصنع يشتغل من ستّة إلى ثمانية ساعات يوميّا بينما يتواصل الإنتاج اليوم 24 ساعة على 24 ساعة طيلة أيام الأسبوع. وإن شهد نشاط المصنع تطوّرا تدريجيا مع مرور الوقت إلاّ أن نسقه صار محموما عندما انتقلت ملكيته إلى مالك جديد في نهاية سنة 2000. على أنّ ازدياد حجم النشاط لم تصاحبه الوسائل والمعدّات الضرورية الملائمة. ولم تعد رخصة العمل الأصلية صالحة ممّا يجعل عمل المصنع غير قانوني، حسب **عجمي.** وقد أطلعني **يامن** على مراسلة من وزارة الصناعة سنة 2016 تعلم فيها صاحب المصنع بغياب ترخيص رسمي لممارسة نشاطه الصناعي.

وقد استمعنا لشهادة شخص يعمل بالمصنع منذ وقت قصير (لم يرغب في الإفصاح عن هويته) : «ظروف عمل 400 عامل بالمصنع شاقّة جدّا إذ يشتغلون دون أقنعة واقية وقرابة النصف منهم شارفوا على سنّ التقاعد... بعض الأماكن في المصنع مظلمة والجوّ فيها خانق ويصعب التنفس فيه... وكلّهم يتحدّثون فيما بينهم عن الضرر الذي يتقاسمونه وبالخصوص عن الصعوبات في التنفس والاضطرابات في الجهاز الهضمي».

ويصف هذا العامل المرحلة التي تمّر فيها العربات المملوءة آجرا إلى الفرن بأنها أخطر مراحل التصنيع على الإطلاق بسبب آلات غير ملائمة وبسبب نسق العمل المرتفع. فالآجر لا يبقى بالفرن أكثر من 15 دقيقة ويقع الزيادة في سرعة عمل المواقد ليلا كما في نهاية الأسبوع إذ لا يبقي الطوب في الفرن إلا 10 دقائق.

وهكذا يساهم عدم تناسب وسائل العمل مع المردود المأمول في التلوّث بشكل مرتفع وباءت كل محاولات الاتفاق بين السلط المحلية والمجتمع المدني وصاحب

المصنع بالفشل «كلّما طرحنا عليه المشكل وضغطنا عليه من أجل إيجاد حلول، يقدّم صاحب المصنع وعودا ولا يفي بها... والسلطات تعلم أن المتساكنين يعانون كثيرا من قساوة التلوّث لكنها لا تفعل شيئا. بلدي يصيبني باليأس عندما يتواطأ مع صاحب المصنع المُسبب للتلوث... هكذا يُنهي هذا العامل بالمصنع شهادته.

فقضية المصنع معلومة ومعروفة من السلطات ومن كل مؤسساتها إذ توجد في شأنه عديد التقارير والإجراءات الإدارية الجارية.

الوكالة الوطنية لحماية المحيط: حليفة للمتضرّرين من حيث المبدأ...

معاينة التلوث

تنقلنا إلى مقرّ معتمدية القلعة الصغيرة ودار النقاش مع رئيس البلدية والمعتمد (حمادي الجيب) حول الدور الذي يمكن للسلطات أن تلعبه بين مصنع متسبّب في التلوّث والسكان المتضرّرين. وحسب رأيه «ينبغي قبل البدء في أيّ إجراء مُعاينة التلوّث وهو ما قام به مهندسون وتقنيون من الوكالة الوطنية لحماية البيئة بمناسبة تقريرين لقيس نسب التلوث الأول في 2014 والثاني في 2015».

ويمكن أن نقرأ في التقريرين الخاصّين بمصنع الآجر في القلعة الصغيرة أنّه «تمّ القيام

بالمعاينة في إطار مراقبة اعتيادية للانبعاثات الهوائية الملوّنة الناجمة عن الأنشطة الصناعية في كامل البلاد التونسية والهدف منها مراقبة احترام القانون الجاري به العمل (مرسوم 2010-2519. 28 سبتمبر 2010) وتحسيس المصنّعين بضرورة الحد من الانبعاث حين يتجاوزوا الحد المرخص فيه»

وقد اتضح من معاينة الانبعاثات من كلّ مدخنة (توجد في المصنع 4 مدخنات) سنة 2014 ومن معاينة لمدخنة وحيدة سنة 2015 أن النّسب تتجاوز بانتظام وبشكل مذهل النسب المحددة في المرسوم الخاص بملوثات الهواء (مثل أكسيد الكربون وثاني أكسيد الكبريت وفي بعض الأحيان أكسيد النيتروجين) 6 مرّات النسبة المرخّصة. ففي سنة 2014 على سبيل المثال، لاحظت الوكالة أن معدّل نسبة أوكسيد الكربون تجاوزت 67 مرّة الحدّ المسموح به بالنسبة للمدخنة (ب 3) كما تجاوزت نسبة أوكسيد الكبريت 6 مرّات ما هو معمول به بالنسبة للمدخنة (ب2)

التقييم

ويواصل رئيس البلدية «بعد المعاينة ينبغي طبعا وقف التلوّث» وفي هذا الصدد لم تكن تقارير الوكالة الوطنية خالية من الاقتراحات. فبعض مكوّنات المادّة الاولية كالكبريت مثلا تتطلب طرق معينة لإزالة التلوث مثل امتصاصه بحجر الكلس، أمّا الحدّ من انبعاث الغبار فممكن عن طريق تجهيز المصنع بمصفيات ذات أكمام.

وبدأت الوكالة الوطنية بمتابعة مقترح جاء في تقرير سنة 2015 بعنوان «إنجاز دراسة لإزالة التلوّث». ويوضح السيد الحبيب (المعتمد) «لقد قام المصنّع بهذه الدّراسة عن طريق مكتب دراسات وصادقت عليها الوكالة... وانطلاقا من هذه الدّراسة شرع الطرفان (المصنع والوكالة) في تحديد التزامات كلّ منهما والجدول الزّمني المحدّد للتنفيذ»

الردع

في شهر سبتمبر 2016 اعتزم مناضلو القلعة الصغيرة رفع شكوى إلى مركز الوكالة الوطنية في تونس العاصمة، وبهذه المناسبة اكتشفوا أن صاحب المصنع «أمضى اتفاقا مع الوكالة الجهوية قبل شهر (1 اوت 2016) مما يعني أنّ مكاتب الوكالة في المستوى الجهوي لم تبذل جهدا لتطبيق الاتفاق.

«ويتضمّن الاتفاق احترام 3 آجال و6 إجراءات مختلفة تنطلق من أوت 2016 وتنتهي في جوان 2018 وقد التزم صاحب المصنع بإنجاز 3 إجراءات من تاريخ التوقيع إلى حدود نوفمبر 2016 وهي على التوالي: تشجير محيط المصنع وتغطية البساط الناقل للمواد الأولية إلى وحدات الرّحي والرفع من علوّ سياج المصنع على مستوى خزن كل المواد الاولية.

في شهر ديسمبر 2016 رافق رئيس البلدية فريق الوكالة لمراقبة تنفيذ الجزء الاول من الاتفاق. ويعترف أنه « وقع احترام انجاز التزامان من ثلاثة إذ لم يقع الرفع من علوّ سياج المصنع» وقامت الوكالة بزيارة ثانية «مفاجئة» في شهر جانفي 2017 وقدّمت تقريرها للوزارة على أن كلّ شيء على ما يرام رغم عدم إيفاء صاحب المصنع بالالتزام الثالث (رفع علوّ السياج) في الأجل المُحدّد (في نوفمبر 2016).

وكون الوكالة طرف في الاتفاق وهي نفسها التي تراقب إنجازه يمثّل إشكالا، لأنّها تملك وحدها الحق في تأويل بنود الاتفاق وفي الرّدع عند الإخلال به» يقول يامن الذي أطلعني على صور للوحات حديدية (1 متر على 2 متر) أضافها صاحب المصنع للسياج. ويبدو أن ذلك ما «أكسبه ثقة» فريق المتفقدين في مواصلة إنجاز التزاماته. وهو ما يبيّن سوء نيّة صاحب المصنع تجاه الحراك (المتساكنين).

ويشير رئيس البلدية إلى وجود مُذكّرة للوكالة بخصوص الاستعدادات بهدف تطبيق القسط الثاني من الإجراءات المُتفق على إنجازها قبل مُوفّى فيفري 2017 والتي تتعلّق برفع علوّ المداخن وفق المواصفات كما تذكّر الوكالة أنّ «الإنجاز بالغ التعقيد وصعب التحقيق من الناحتين المادية والتقنية، والحال على ما هي عليه، في الآجال المحدّدة».

أمّا مناضلي الحراك من ناحيتهم، فهم أيضا غير متفائلين في ما يخصّ احترام أحد أهمّ الآجال المأثّرة على صحّة السكّان. خاصّة وأنّه حسب العقد المُبرم بين الوكالة والمصنع تنتهي آجال الإنجاز في موفّى فيفري 2018. إذ يجب أن يُجهّز المصنع بالمصفّيات بأكمام خلال سنة وأن يقوم بثبيت نظام قيس داخلي دائم لانبعاث الأدخنة والغازات. وأخيرا، إذا لم يلتزم المصنع بإنجاز الاتفاق فيمكن للوكالة أن تتّخذ ضدّه الإجراءات اللاّزمة بداية من جوان 2018.

مهزلة أم مأساة : المسؤول عن التلوّث يقاضي ضحاياه

يوم واحد بعد مظاهرة 7 ماي 2017، رفع صاحب المصنع قضايا فردية ضدّ «لطفي وكريفة ومالك... المسؤولين على إثارة الفوضى» كما يقول يامن. إذ تلقّى كلّ منهم مكالمة هاتفية من الحرس الوطني تدعوهم للحضور للردّ على الاتهامات الموجّهة إليهم. «بما أنني مدير مدرسة، وُجّهت لي تهمة حشد الأطفال المشاركين في المظاهرة»، يحكي كريفة. أمّا لطفي فقد وقع اتهامه «بتحريض المتظاهرين على رفع شعارات للمسّ بكرامة صاحب المصنع ووالده (المالك السابق)».

في شهر سبتمبر، جاء دور يامن الذي دُعي (عن طريق مكالمة هاتفيّة) للحضور لدي الحرس الوطني غداة مشاركته في برنامج إذاعي تحدّث فيه عن التزامات المصنع التي عقدها مع الوكالة الوطنية لحماية المحيط والتي يتقاعس في تنفيذها. وقد تأسست الدعوى ضدّه على «بثّ أخبار كاذبة»، «والمشاركة في وفاق سرّي... وتوزيع مناشير غير مُرخّص فيها»

لم يتلقّ إذن أيّ من مناضلي الحراك وثيقة رسميّة بالتّهم التي وُجّهت لهم وما قالوه لي هو فقط ما بقي في ذاكرتهم من المكالمات الهاتفية التي أبلغتهم بالتهم الرّعناء التي ابتدعها صاحب المصنع... «ملفّي خال تماما ... لم نستطع الاطلاع على أية وثيقة مكتوبة تمكّننا من معرفة موضوع الشكوى لإعداد وسائل دفاعنا» تقول يسرى، المحامية المتطوعة للدفاع عن مناضلي الحراك.

وتعود يسرى إلى تفاصيل الإجراءات في قضية الحال فتقول: وقع الاستماع إلى لطفي وكريفة من طرف الحرس الوطني وإحالة ملفاتهم إلى قاضي التحقيق بالمحكمة الابتدائية الذي سيقرّر التتبّع من عدمه. ولا تخفي اندهاشها من بطئ المحكمة في أخذ هذا القرار «... ففي العادة لا يستغرق هذا الإجراء وقتا طويلا».

وبما إنّ مهنة مالك، المتهم الثالث في القضية، هي المحاماة فقد أُحيل ملفّه على لجنة خاصّة في نفس المحكمة ومازال يامن ينتظر استدعاءه من طرف الحرس الوطني للاستماع له.

من اليسار إلى اليمين، المناضلون المُشتكى بهم: عجمي وكريفة وحاسم وكلّهم أعضاء بجمعية « أونيفار»

لم يتوقّف صاحب المصنع على هذه الشكوى رغم ضعف مستنداتها المادية والقانونية حيث تقدّم في 31 ديسمبر 2016 بشكوى ثانية، شملت هذه المرّة التنسيقية المحلية لحماية البيئة بناء على «استعمال تقارير مُدلّسة» ممّا حدا بأنيس إلى الحديث عن «هرسلة مدروسة ومُمنهجة». فالتقارير المدلّسة المُشار إليها ليست إلاّ التقارير الصادرة عن الوكالة (وهي هيكل عمومي رسمي) التي اعتمدها الحراك في حملاته التحسيسيّة كما يؤكّد يامن. ممّا يعني التشكيك في صحّة المعطيات العامّة لمجرّد استعمالها من طرف المناضلين. ولنفترض جدلا أنّ «التقارير الصادرة عن هيئات حكومية غير صحيحة، فعبء الإثبات يقع على صاحب المصنع الذي رفع الشكوى» حسب رئيس البلدية، وتجسّد سابقة خطيرة على المطالبة بالحقوق البيئية»، يقول مرشد من جمعية آس. أو. آس-بيئة. وحتّى الآن لم يقع الاستماع إلاّ له وليامن في إطار هذه الدعوى الجماعية وقد اصطحبهم أوائل جانفي العديد من سكان القلعة الصغيرة يوم الاستماع لهم في مركز الحرس الوطني للتعبير لهم عن مساندتهم. وأُجّل في نفس اليوم الاستماع إلى 14 عضو الباقين إلى تاريخ غير مُسمّى.

وفي انتظار استجوابهم -وربّما مرورهم أمام قاضي التحقيق-تسعى يسرى (المحامية)

إلى تكوين لجنة دفاع لأنها تعتقد أن الشكوى خالية تماما من أيّ سند ولا معنى لها إلاّ تخويف المناضلين المُشتكى بهم وربح الوقت» ومع ذلك وجب الاستعداد تحسّبا لقرار المحكمة بالتتبّع.

من العسير الاختيار بين عبثية وخطورة هذه الشكاوى... أمّا أنيس فيفضل عدم أخذها مأخذ الجدّ قائلا: «إذا تقرّر سجننا فسأطالب مدّنا بلباس خاصّ... لباس أخضر اللّون» للتذكير أنهم، من خلال حراكهم لم يطالبوا بغير الدفاع عن حقّهم في بيئة سليمة وبانتهاج طرق سلميّة.

فلتتواصل السخرية عسى أن تمكّن من تسليط الأضواء على الخزعبلات الجائرة لمستثمر من أجل إبعاد كلّ الشبهات عن الجنح التي ارتكبها.

في المدى القصير، ينبغي أن تتحوّل الشكوى في نفس الوقت إلى أداة للإعلام على نطاق واسع وإلى كسب مساندة واسعة للحراك من طرف المتساكنين للضغط على السلط المختصّة لحماية مصالح المجموعة بمواجهة مصالح فرديّة.

قابس :
"تشرنوبيل مصغّرة" تطالب بحقها في الحياة

أمام المجمع الكيميائي بقابس. صورة لرفائيل بودين

16 جوان 2017

عاودت زيارة مدينة قابس مرات عديدة خلال السنة الماضية بعد أن ذهبت إليها للمرة الأولى في أواخر شهر أوت 2016. وما يمكن قوله في هذا الصّدد هو استحالة «التلبّس بالحياد» أمام ما يحصل بالمدينة بسبب انتهاج منوال تنمية أقل ما يمكن أن يشخّصه قسوته وظلمه الكبيرين إن لم نقل "إجرامه" في حق سكان الجهة وبيئتها. ولا غرابة أن نقرأ في ما كتب و في شهادات من استمعنا لهم خلال هذا العمل نعوتا ك"الكارثة" و"الفضاء المسموم" ... ليبلغ الأمر ببعض متساكني هذه المدينة الساحلية حدّ تسميتها "ضفاف الموت" و"الأرض الملعونة".

حال وصولي إلى المدينة في المرة الأولى « لم أشتم رائحة التلوث فحسب بل تذوقت طعمها في فمي» تقول إحدى النّساء اللّاتي قابلتهنّ في قابس والتقيتها فيما بعد عديد المرات. في الحقيقة، تزاحمت كل الشهادات وكل المقالات التي قرأتها بذهني بمجرد وقوفي أمام المجمع الكيميائي التونسي في اليوم الموالي، وخانتني الكلمات للتعبير عن حيرتي للمناضلين الذين كانوا برفقتي ومكثت برهة مرتبكة ومشتتة الذّهن أنظر إلى هذا الاخطبوط العملاق ذي المخالب التي تنفث دخانا ووحلا أسود اللون عرض البحر على بعد مائة متر من أولى التجمعات السكانية.

هذا المأزق المحزن يكشف مدى الظلم البيئي الذي يعسر القبول به وإن كان يمكن فهمه. فجزء من الحقيقة والحلول يكمن في شهادات السكان وفي أساليب المقاومة التي يخوضونها إذ ينتفض اليوم الكثير منهم ضدّ تدمير تراث إيكولوجي لا يُقدّر بثمن وضد مورد للعيش وضدّ تدهور صحة المتساكنين الذين لا حق لهم في الوصول للمعلومة ولا في الحصول على العلاج.

«جنة أرضية» على مذبح التنمية

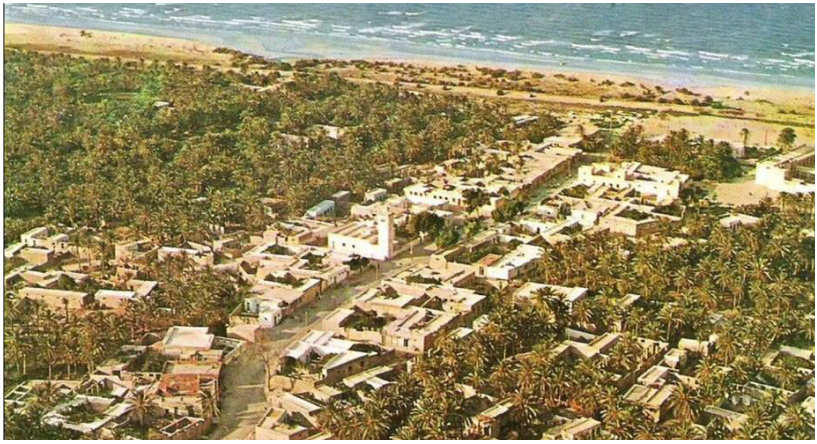

قابس بين الواحة والبحر قبل أن يحلّ بها المجمع الكيميائي

واحة قابس: إبداع من عمل الإنسان يدمّره اليوم شيئا فشيئا

« الواحة هي نظام إيكولوجي ابتدعه الانسان حول نقطة ماء في الصحراء وعمل على العناية به بدراية تقنية واجتماعية مُحكمة من ناحية التصرف في الموارد المائيّة»، يقول **أمين** المهندس الزراعي والمناضل في جمعية المحافظة على واحة شنّي[1] ليضيف سريعا: «واحة قابس هي الواحة الساحلية الوحيدة في العالم ممّا جعل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة-اليونسكو تصنّفها كتراث طبيعي إنساني[2].» وقد كانت مواردها من المياه والتنوع البيولوجي استثنائية في الماضي.

ويبدي سكان قابس الذين التقيتهم تعلّقا شديدا بمدينتهم إذ تملك فيها كلّ عائلة تقريبا قطعة من «جنّة عدن». ويحكي عبد الله المولود في الاربعينات «طفولته الآمنة» في واحة شطّ السلام أين كان «كلّ السكان يعيشون في وئام من عملهم في الصّيد وفي الفلاحة»[3].

من اليسار إلى اليمين: علي، نجيب وابنه محمّد، وأمين الذين يعملون على المحافظة على ما تبقّى من واحة شننّي.

واليوم يواصل الشباب استحضار ملامح هذه «الجنّة الضائعة» من خلال ما تجود به ذكريات الأجيال السابقة. ويتواصل هذا الإحساس بالانتماء إلى الواحة من جيل إلى جيل وكثير من شبابها يحاول اليوم أن يساهم في إنقاذ تراث بلا نظير.

فأمين الذي وُلد وعاش كل حياته في واحة شننّي يعمل اليوم في جمعية المحافظة على الواحة. وقد دعاني الى زيارة «حديقة التنوع البيولوجي» التي يقوم على العناية بها ويهدف من خلالها إلى الحفاظ على أنواع مختلفة من الزراعات المحلية بصدد الاضمحلال اليوم «بفعل التدهور البيئي وغزو البذور المورّدة من السوق العالمية»، يواصل أمين[4].

أما نجيب في وسط الصّورة فقد جعل من قطعة أرضه متحفا يواصل العمل فيها منذ حصوله على التقاعد في انتظار أن ينقلها يوما ما إلى ابنه محمّد. وأخيرا، علي على يسار الصورة، يعمل من جهته في قطعة أرض خصّصها لإنتاج واستنساخ البذور المحلية.

الإنسان الذي خلق بقابس هذه الواحات منذ قرون، خرّبها في غضون عقود قليلة فالصناعة الكيميائية جفّفت الموارد المائية بالواحة كما هي الحال بمنبع "راس الواد" اليوم.

في الفيلم الوثائقي «قابس لاباس»[5] للحبيب العايب، نستمع إلى شهادات صغار الفلاحين بالواحة يتحدّثون عن معاينتهم لنضوب المياه منذ بداية الثمانينات. المياه التي كانت بالماضي «متدفقة بكثافة ومجانية" أصبحت شحيحة وباهضة الثمن منذ قدوم المجمع الكيميائي التونسي وقد زاد تلوّث الماء والهواء من الآثار الكارثية

على المحاصيل، كما تسبب في بعض الأحيان في تسمّم الحيوانات والمواشي التي يتم تربيتها بالواحة.

ورغم اصرار الكثيرين على «عدم بيع أراضيهم بأي ثمن» الاّ أن البعض الآخر اضطر للإمتثال لهذا الإكراه نظرا لصعوبة العيش بالواحة ولمغادرة الأبناء الذين لا أفق لهم بأرضها. واليوم، يساهم التوسع العمراني -العشوائي غالبا- في القضاء على ما تبقى من المساحات الواحيّة شيئا فشيئا.

خليج قابس يتحوّل من «مطمورة» بحرية إلى مقبرة

عرف خليج قابس بكونه أكبر مصدر للأسماك والمحار والعديد من أنواع القواقع في تونس وقد جعل منه جرفه القاري الواسع، وقوة المد والجزر وخاصة تنوعه البيولوجي ثروة بحرية استثنائية بالمتوسط.

وعلى شواطئ قابس اليوم، يلفظ البحر السلاحف البحرية والأسماك النافقة في مشهد مأساوي حيث يعتبر خليج قابس من أكثر مناطق المتوسط تلوثا حتّى أنه صار اليوم موصوما « بالمنطقة الساخنة»، ممّا يعني دقّ ناقوس الخطر لبلوغ نسبا شديدة الارتفاع.

وحسب جمعية SOS قابس التي توثق آثار وأضرار التلوث[6] فإن عدد الفصائل البحرية تقلّص من 250 سنة 1965 الى 50 فقط حاليا. ممّا أجبر صيادي الجهة للإيغال في الابحار في عرض الخليج لتحصيل رزقهم واضطرهم في العديد من المناسبات إلى تنظيم وقفات احتجاجية للتّنديد بالانقراض المطّرد للموارد البحرية التي تمثل مصدر رزقهم الوحيد والتي كانت تعيل سكّان قابس وتوفّر لهم العيش الكريم.

هكذا أضحت إحدى "أجمل مناطق الأرض" إحدى أكبر المناطق الصناعية لتحويل المواد الكيميائية في تونس، وتستضيف علاوة على ذلك شركات صناعة الإسمنت واستخراج النفط ويتمركز فيها أكبر موقع لإنتاج الأسمدة والحامض الفوسفوري بالمجمع الكيميائي التونسي.

قابس ليلاً أشبه بمدينة تحت القصف

قابس ليلا، صورة تغزو مواقع التواصل الاجتماعي.

سجّلت مدينة قابس دخولها «عهد التنمية» في أوائل السبعينات بفتح أول مصنع لتحويل الفسفاط الى حامض فوسفوري الذي أرسى بدوره وحدة لإنتاج حامض الكبريت وذلك سنة 1972. ويوفر هذا الموقع حتى اليوم قرابة 57% من الإنتاج الوطني للحامض الفوسفوري المُستخدم أساسا كمانع للأكسدة في المخابر والصناعات المعدنية وأيضا في صناعة المياه الغازية والتنظيف والأسمدة. واصل المركب الصناعي بالتوسع حتى سنة 1985، حيث تم إنشاء مصنع لإنتاج فسفاط الأمنيوم ومصنع لإنتاج الأمونيتر (الذين يستخدمان أساسا كسماد). كل هذه المؤسسات عمومية وترتبط أنشطتها الصناعية بالمجمع الكيميائي التونسي الذي تستخرج وتغسل وحداته بمنطقة الحوض المنجمي الفسفاط قبل أن يتمّ نقله نحو المصانع المُختصّة في تحويله. وتحتاج كلّ هذه المراحل كميات هائلة من المياه وتستنزف بذلك الموارد المائية بقابس وأيضا بالمظيلة وصفاقس والصخيرة.

منذ خمسة وأربعين سنة، يتنفس أهالي مدينة قابس هواء مشبعا بالغازات، من أوكسيد الكبريت وأوكسيد النتروجين والفلور وكبريت الهيدروجين وغيرها من الغازات الملوثة السامة.

ولئن صدرت بعض النصوص القانونية لمراقبة ومتابعة الانبعاثات الغازية[7] إلا أنها لم تشمل المجمع الكيميائي التونسي الذي "تتمتّع وحداته الصناعية بوضع استثنائي من طرف السلطات العمومية المُكلفة بمراقبته وذلك لأهمية أنشطتها" حسب تقرير أصدره برنامج الأمم المتحدة للبيئة[8]. وحسب نفس التقرير "يتكفل القائم بالنشاط بتركيب أجهزة القياس وأخذ العينات" وبذلك "يتكفل المجمع الكيميائي التونسي بالمراقبة الذاتية".

وتستمرّ بذلك الجرائم البيئية للمجمع من خلال التجاوزات التي يرتكبها في عمليات تصريف النفايات إذ تُستخدم خمسة أطنان من الفوسفجيبس للحصول بالنهاية على طنّ واحد من الحامض الفوسفوري. وهو ما يعني أن كمّية النفايات التي تنتجها قابس تفوق كمّية المنتوجات المُصدرة بخمسة أضعاف. أرقام تصيب بالدوار إذ تُقدّر ب 000 095 4 طن من الفوسفجيبس سنويا بالاعتماد على كمية الانتاج (900.000 طنّ من حامض الفوسفوري في السنة) ... طيلة 45 سنة.

000 42 مترا مكعبا من الوحل "الجبسي" (نتيجة اختلاط المياه بالفوسفجيبس) تُلقى يوميّا في مياه خليج قابس دون أي معالجة فتغطي قاع البحر. مع أن الفوسفجيبس مُصنّف ضمن النفايات الخطرة في القانون التونسي[9] وذلك لاحتوائه على معادن ثقيلة ومواد إشعاعية يطول حصرها، نذكر منها السترونشيوم، الكادميوم، الرصاص، النيكل واليورانيوم وغيرها...[10]

غير أنّ المجمع الكيميائي التونسي لم يلتزم بالقوانين الخاصة بالتصرّف في النفايات الخطيرة، مثلما جاء في نفس التقرير، وهو ما يمكن ملاحظته بالعين المجرّدة من خلال السيول السوداء التي يُلقي بها يوميا عرض البحر.

وحسب جمعية البيئة بقابس (SOS Environnement Gabès) يفوق حجم الإشعاعات المنبعثة من شواطئ قابس القيمة القصوى المحددة من طرف الهيئة الدولية للوقاية من الإشعاع النّووي بأربع الى خمس أضعاف.

التهميش البيئي:

«قابس هي تشيرنوبيل تونس» يقول نادر الذي يقطن بحيّ شط السّلام على بعد بعض مئات الأمتار من المجمع الكيميائي: «... نشعر وكأنّنا نعيش في مدينة اجتاحتها

الحرب... أنا فعلا لا أستغرب اختيار تركيز المجمع الكيميائي التونسي هنا فقابس مدينة سياحية بحسب طبيعتها إلاّ أنّهم قرّروا تدميرها لتشعّ أماكن سياحية غيرها»

أما عبد الله الذي «عاصر» إنشاء المجمع فيقول أنّ «سكان قابس لم يكونوا على وعي بالمخاطر البيئية لمّا استقرّ المجمع بالمدينة للمرة الأولى... بل إنهم كانوا سعداء بهذا «الإنجاز» الذي سيفتح آفاقا جديدة للتشغيل بالجهة".

في إطار مسار العدالة الانتقالية الذي تبع ثورة 2011، تقدّم فرع الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان سنة 2016 بملفّ لهيئة الحقيقة والكرامة من أجل الاعتراف بقابس «كجهة ضحيّة للتلوّث» ويهدف الإجراء إلى الوقوف على حقيقة التهميش البيئي المُمنهج الذي طال الجهة. ومن شأن الأدلّة والمستندات التي ضمّنت بالملف الأضرار التي خلّفها المجمع الكيميائي لا فقط أن ترفع الحجاب عن هذه «حقيقتها» بل ستمكّن من الاعتراف وجبر الأضرار لسكّانها. وما يزال الملف محلّ نظر من الهيئة حاليّا.

"هنا في قابس، نصاب بالسرطان بسهولة... كما نصاب بالزكام"

"هذا الجسد من قابس": عرضت صور هذا الطفل أصيل حي السلام الذي يعاني من تشوهات خلقية هامة خلال زيارة قافلة تضامن دولية يوم 17 أفريل 2017 كشهادة حيّة للنتائج المباشرة للتلوث تحت هذا الشعار: بيئتنا دمّرت صحّتنا، قابس تموت. هذا الجسد من قابس وهذه تنميتكم"

المشاكل الصحية المسكوت عنها منذ زمن طويل رغم احتلالها حيزا يوميّا بارزا في حياة سكان قابس لم تلق إلا التجاهل وغياب الحلول.

في هذه المدينة، أصبحت الأمراض "النادرة" أمراضا "شائعة" تماما كحالات الوفاة المبكرة." يقول سكّان قابس الذين التقيتهم. ومن بينهم "رشيد" وعائلة "عاجي" وهما عائلتان تكبّدتا المرض والحزن كعائلات كثيرة أخرى بالجهة خاب أملها في وعود ثورة انتظروا أن توفيهم حقوقا طالما طالبوا بها ومنها أيضا الحق في بيئة سليمة.

طيلة 39 سنة عمل «رشيد» كتقني صيانة لكل آلات الشركة الصناعيّة للفلور التي أنشأتها الدولة سنة 1971بجانب المجمع الكيميائي التونسي وهي الوحدة المختصّة في إنتاج وتوزيع فلور الألومنيوم (تمت خصخصة هذه الشركة سنة 1992)

ويقول رشيد عن تجربته: "بدأت أشعر بآلام في المفاصل منذ سنة 1991 وراجعت العديد من الأطباء وقمت بالعديد من الفحوصات بالأشعة منذ تلك الفترة إلى غاية سنة 2011 وأتفق جميعهم على نفس التشخيص: «أنت بخير، كلّ ما تشعر به هو مجرد التهاب بالمفاصل!»... كنّا ممنوعين من الكلمة والتّعبير قبل 2011! والتطرق إلى آثار التلوّث على الصحة يُعدّ من التابوهات. أستطيع اليوم أن أقول إنني مُصاب بمرض التسمّم بالفلور وهو مرض مهني معترف به منذ زمن طويل على الصعيد الدولي لكن تونس لم تعترف به إلا منذ سنة 2011.»

غداة ثورة 2011 قرّر رشيد «خوض معركته» أمام القضاء والصندوق الوطني للتأمين على المرض. وفي نفس السنة، اتجهت المحكمة إلى اعتماد توصيف مرضه بالمهني وحمّلت المسؤولية للشركة التي عرّضته لمخاطر المواد السّامة دون توفير الحد الأدنى من الحماية أو إعلامه المسبق بالأخطار المحيطة المرتبطة بعمله فيها.

"لا يوجد علاج لهشاشة العظام وتكلّس الأوتار، كل ما يمكنني تناوله هو مضادات الالتهاب.» وقد فقد رشيد بسبب التسمّم من الفلور 40%من قدراته الجسدية ممّا جعله يؤسّس دعواه القضائية على طبيعة عمله بالمصنع الكيميائي والتصنيف القانوني لتسمم الفلور كمرض مهني للمطالبة بحقوقه (وخاصة الحق في الحصول على تعويض). إثر نطق المحكمة بقرارها في شأن حالة رشيد، اتصل به العديد من العاملين في الشركة لإنارتهم كي ينسجوا على منواله للمطالبة بحقوقهم. وتجدر الإشارة أنّ الاصابة بتسمم الفلور سواء في قابس أو في غيرها من الجهات الأخرى بالبلاد لا

تنحصر في الوسط المهني إذ يمكن التعرّض لها من الإنبعاثات والغازات الصادرة عن النفايات الصناعية –الفوسفجيبس مثالا-التي تلوّث التربة والمياه السطحية والجوفية وتعرّض بذلك حياة السكان للخطر. ولنا أن نتساءل في هذا الصّدد: هل يمكن للمصابين اللجوء للمحاكم للدفاع عن حقوقهم؟ وإذا أُتّفق أن نظام بن علي قد اعتاد على منع الباحثين من القيام بأيّ دراسة وبائية وأجبر الأطبّاء على التكتم فهل حرية التعبير المُكتسبة منذ 2011 سمحت بإيصال صوت المتضرّرين؟

تقطن عائلة "عاجي" بحي ببلدة بوشمّة على بعد 3كم من قابس خلف المجمع الكيميائي. وقد تُوفّي ابنها نزار السنة الماضية عن عمر يناهز 47 سنة. ويذكر والداه من خلال دموعهما كيف قضّى السنة الأخيرة من حياته في ألم ووجع دائمين خاصّة بعد أن تعكرت حالة رئتيه وكبده بشكل مفاجئ. «أخبره الأطباء أن السبب هو التلوث، الاّ أنهم لم يمدونا بشهادة طبيّة لإثبات ذلك. « حسب رواية والدته. ومازالت العائلة تذكر أولى الأعراض التي انتابت نزار سنة 1994 حين كان يعمل بوحدة إنتاج الحامض الفسفوري بالمجمع الكيميائي التونسي.

«إنصاف» أخت «نزار» مستلقية على السرير تتكلّم بالكاد ولا تكف عن السّعال وتتنفس بصعوبة من خلال جهاز موصول بالكهرباء وهو ما يجعل والديها في حالة توتر دائم خوفا من عطب أو انقطاع للتيار الكهربائي. «بدأت مشاكل صعوبة التنفس مع إنصاف سنة 2015 حين اختنقت وأُغمي عليها.» تقول والدتها."... اليوم

وقد جفت رئتاها تماما نصحنا الأطبّاء بإبعادها عن مدينة قابس إلا أن وضعنا المادّي لا يسمح لنا بالتنقل للعيش في مكان آخر.» كما زار مُعتمد بوشّمة إنصاف ووعد بإيجاد حل لمشكلتها. إثر ذلك، «جاءت بعض وسائل الإعلام إلا أنهم لم ينشروا أيّ تقرير عن حالتها (...) وزارها أيضا مُمثل عن وزارة الصحة ولم تتبع زيارته أيّ إجراءات.

«حالة إنصاف تسوء يوما بعد يوم وتستوجب إجراء عملية طارئة لزرع الرئة» تؤكّد عائلتها التي تعيش في حيرة وتشعر بأن السلطات قد خذلتها مرّة أخرى.

«لم يثبت العلم العلاقة المباشرة بين التلوّث والأمراض غير أن ذلك لا ينفي وجودها»

«يذهب المتساكنون إلى أنّ جميع آلامهم ومشاكلهم الصحيّة سببها التلوث وخاصة بالنّظر إلى كثرة عدد المرضى بقابس» حسب منصف ومروان ممثلان عن «جمعية الأطباء التونسيين الإنسانيين»، وهي جمعية تضم طلبة بكلية الطب يقومون بحملات تحسيسية بقابس منذ سنة 2012. رغم أنهم «لم يتخرجوا بعد». ويهتم هؤلاء الطلبة بالظروف الصحية لسكان مدينة قابس وبالعلاقة بين التلوّث والأمراض المتفشية بالجهة على وجه الخصوص.

في هذا الصدد يتأسف أعضاء الجمعية لعدم توفر الوسائل والحجج العلمية (من مخابر ودراسات...) التي قد تساعدهم على تأكيد تلك العلاقة أو دحضها. فمروان الذي يشغله انتشار الإصابة بهشاشة العظام الذي يؤثر على صحة العظام بشكل كبير والذي يعزوه الجميع في مدينة قابس إلى التلوث قد قام بأبحاث حول هذا المرض بالتعاون مع معهد سويسري. ولا ينسى ردّة فعل المشاركين في اللقاء المفتوح الذي نظّمه لتقديم هذه "الحقيقة العلمية"، والتي مفادها "عدم وجود دراسات في العالم تثبت أيّ علاقة بين التلوث ومرض هشاشة العظام" إذ يقول بنبرة لا تخلو من التأثّر: «انتابني شعور كبير أنّ ما كنت أشرحه لم يوافق ما كانوا يودّون سماعه.»

أما منصف فيعتبر من الضروري الانطلاق في تعداد حالات الإصابة بهشاشة العظام بقابس ولو أن ذلك «أمر في غاية التعقيد، حيث يجب إجراء فحوصات دقيقة على عيّنة كبيرة من الأشخاص إلّا أن كلفة مثل هذه العملية عالية جدّا ولا توجد المُعدّات الضرورية للقيام بها في المستشفى العمومي بقابس».

المعركة من أجل مستشفى جامعي في قابس...

تتواصل المعركة من أجل إحداث كلية للطب بقابس وتحويل المستشفى الجهوي إلى مستشفى جامعي خاصة مع ارتفاع عدد الحالات الحرجة خلال السنوات الماضية. ورغم الصعوبات والعراقيل مازال عبد الله يناضل في سبيل تحقيق هذا الهدف منذ عشرين سنة. ومن أهمّ هذه العراقيل برأي عبد الله «سعي عديد الأطراف، وخاصة من الأطباء، إلى عرقلة مشروع ينهض بقيمة المستشفى العمومي على حساب المصحات الخاصة».

لم يستطع عبد الله الحصول على تصريح لإنشاء جمعية تدعم هذا المشروع حتى بعد ثورة 2011. هذا الرفض لبعث الجمعية التي يأمل في تكوينها للوجود «لا يهدف إلاّ إلى إحباط عزيمتهم» رغم أن المشروع يحظى بمساندة واسعة من طرف سكان المنطقة حيث تظاهر ألاف الأشخاص سنة 2013، يروي عبد الله الذي يضيف « مع أنّ مجلس وزاري قد أقرّ في نفس السنة -2013-أحقيّة مدينة قابس في إحداث كلية للطب.» ومازال منصف الذي يمارس فترة تدريبه حاليا بقسم الاستعجالي بقابس يتطلّع لهذا «التغيير» ، إذ يضطرّ الوضع الحالي للمستشفى بقابس الكثير من متساكني المنطقة للتنقل إلى صفاقس (140كم) وإلى تونس العاصمة (400كم) لمراجعة أساتذة وأطباء الاختصاص أو لإجراء التحاليل والفحوصات الضرورية غير المتوفرة بمقرّ سكناهم. وإضافة إلى عدم حصول المرضى على العلاج المناسب وعدم المساواة في الخدمات الصحية تتسبّب هذه الوضعيّة في تشتّت المعطيات الخاصة بهم وهو ما يقوّض إمكانية القيام بدراسة وبائية على المستوى الجهوي فمكان الإقامة لا يُسجل بشكل منهجي في ملفات المرضى بالمستشفيات الجهوية في نفس الوقت الذي يشكو فيه السّجل الوطني قصورا ونقائص عديدة. من ناحية أخرى، يرى منصف ومروان أن السبب في عدم الوصول إلى بعض المعطيات هو «الإطار القانوني شديد التضييق للسرّ الطبي».

... ماذا عن شفافية المعطيات حول التلوث

يعتقد منصف أنّه يجب «أوّلا إثبات نسبة تركيز المُلوّثات بالهواء، -وهو ما يتطلب إنشاء وحدات بحث-قبل المرور إلى إثبات العلاقة بين الأمراض المتفشية بالمنطقة والتلوّث «. وكان الرئيس السابق بن علي قد أعطى أوامر لتركيز لوحة قياس "آنيّة"

للانبعاثات "بشارع البيئة" في قلب مدينة قابس، إلاّ أن الغريب في الأمر أن معدلات ثاني أوكسيد الكبريت، وأوكسيد الآزوت والأمونياك لم تتجاوز أبدا سقف النسب المرخص لها[11]. وفي سنة 2017، ما تزال "شكوك قوية" تحوم حول عمليات قيس التلوث التي ينجزها المجمع الكيميائي التونسي بنفسه قبل أن يرفع نتائجها إلى الوكالة الوطنية لحماية المحيط. هذه الوكالة تمّ مؤخرا لفت نظرها من طرف المنظمة العالمية للصحة -التي تستقي معلوماتها من الدول-إثر نشر قائمة أكثر المدن تلوّثا في العالم لسنة 2016 إذ لم تُدرج قابس ضمن الأربعة ولايات المقترحة عن الجمهورية التونسية! تقوم الوكالة الوطنية لحماية المحيط بتعديل البيانات بعد الكشف عن عدم مصداقيتها ونأمل أن تجد ولايتا قابس وقفصة مكانهما الحقيقي بقائمة المنظمة العالمية للصحة قبل المراكز الصناعية بتونس، وبنزرت وصفاقس[12]

في هذا الصدد، ستضطر الوكالة الوطنية لحماية المحيط قريبا بتطبيق مشروع «حوكمة الهواء في الفضاء الأورومتوسطي» الذي «يهدف إلى إنشاء نظام مراقبة دائم لجودة الهواء "بولاية قابس. وستتكفل جمعية Air PACA[13] (فرنسا) بالخصوص «بمساعدة الوكالة الوطنية لحماية المحيط في إعداد تشخيص يتكون من ثلاث محاور: الأوّل باتّجاه الفاعلين في قابس مع تحديث عملية الجرد للملوّثات بالمنطقة، وحملتان لقيس التلوّث الهوائي وإحداث آليات ومعدات لنَمذجة الهواء»... الأمر اذن يستحق المتابعة...

في انتظار مبادرات شعبية حول الدراسات الوبائية

في غياب حملات التوعوية والمعطيات والتحقيقات العامة، تبذل مكونات المجتمع المدني بالجهة قصارى جهدها لملئ الفراغ... وهو ما تحاول إنجازه «جمعية حماية واحة شط سيدي عبد السلام»[14] (APOCSG) التي يترأسها نادر. وقد أعدّت الجمعية في تقريرها "قابس: قصة إبادة جماعية " قائمة مختلف الملوّثات والمواد الإشعاعية الموجودة بقابس كما عدّدت آثارها ومخلفاتها المحتملة على المحيط وعلى صحة السكان.

قائمة الأضرار على صحّة المتساكنين بقابس طويلة وآثارها واضحة للعيان في منطقة شط السلام حسب هذه الجمعية المحليّة التي تقوم بالإشعار مستندة على ملاحظاتها وخاصة على دراسة إحصائية (استجواب مباشر-وجه لوجه) شمل مائة

عائلة قاطنة بالجهة: «هناك عدد مهول من الأمراض المزمنة والقاتلة المرتبطة مباشرة بالتلوث، ونذكر منها بالخصوص مرض السرطان، العقم، الإجهاض الفجائي، أمراض الجهاز التنفسي والأمراض الجلدية والإعاقة العضوية والعقلية عند الولادة وغيرها الكثير....»

ونتساءل في هذا الصدد هل أنّ هذه الإحصائيات كانت ستفوق المعدلات الوطنية لو أننا قمنا بتحقيق على مستوى أشمل ؟ إذ حتى الآن لا يتعدى الأمر قناعات مبنية على ما يُقال ويُتبادل الحديث بشأنه بين المتساكنين. ولا توجد سوى دراسة واحدة حول الموضوع قامت بها جمعية "خبرات فرنسا" سنة 2016 في إطار برنامج الحوكمة البيئية[15] PEG على أنّ منهجية المشروع-من حيث الشكل ومدى مشاركة متساكني الجهة وعمالها-ونتائجه تبقى غير معلومة إلى حد الآن.

من يملك المعلومة يربح المعركة : كيف يمكن فعليا وواقعيّا الوعي بمدى خطورة هذه المعاناة البطيئة والصامتة لمواصلة ودعم النضال؟ كيف يمكن دفع الأطراف المسؤولة للاعتراف بحجم الظلم البيئي المتسبّبين فيه وتغيير سلوكهم؟ كيف السبيل لإثبات مسؤولية هذا الطرف أو ذاك والمطالبة «بالحق في بيئة سليمة» دون وجود أدلة قاطعة للجرائم المرتكبة ؟ إذ لا يمكن أن نلقي اللّوم على الأشخاص الذين يدلون بشهاداتهم حول الأضرار التي لحقتهم لأنّهم لا يملكون الأدلّة على أحداث مرّ عليها زمن طويل.

«الناس يرغبون في التخلص من المجمع الكيميائي... بقدر ما يتوقون للعمل فيه»

معضلة بحجم الكارثة

يعبّر عبد الجبار، وهو مسؤول نقابيّ في الاتحاد الجهوي للشغل بقابس، عن هذه المعادلة شبه المستحيلة بالقول: "الوضع مأساوي حقّا، نحن (النقابيون) مُجبرين على التضحية بقضية عادلة... « في إشارة إلى وضع الحق في الصحة وفي بيئة سليمة في مواجهة مع حقّ آخر: الحصول على عمل. مثلما يشعر فلاحو الجهة باليأس وهم يرقبون أبناءهم يخوضون سباق الحصول على عمل عند المشغل الأول بالجهة. فالمجمع الكيميائي التونسي بقابس يوفر 4000 موطن شغل مباشر ومئات فرص الشغل في مجال خدمات المناولة، إضافة إلى تشغيل عدد من الأعوان في "الشركات البيئية" التي يمولّها المجمع والتي من المفترض أن "تعوّض" عن

الأضرار والخسائر البيئية وتخفف من وطأة البطالة بالمنطقة.

"يمثّل قطاع الصناعات الكيميائية أهمّ نسبة من الأعوان والعمال المنخرطين بفرع الاتحاد العام التونسي للشغل بقابس "، يواصل عبد الجبار، "أمّا الفلاحون والصيادون فينخرطون في الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري". تعتبر الأجور محترمة بالنسبة لقطاعات أخرى كما يمنح المجمع الكيميائي امتيازات عديدة لأعوانه (خروف لكل الأعوان في عيد الأضحى، اللوازم الدراسية لأطفالهم في فترة العودة المدرسية، منحة في الإجازات الصيفية...)

وفي الحقيقة، لم نخض -في الفرع المحلي للاتحاد بقابس-نضالات لتحسين ظروف العمل على معنى السلامة والصحة المهنية "فهذه إشكاليات حديثة العهد"، دائما وفق شهادة عبد الجبار، رغم أن المنطقة تقع في مواجهة مباشرة للتلوث الناجم عن المنطقة الصناعية التي تواصل تعداد مرضاها وموتاها.

في أواخر أكتوبر 2016 توفي "عبد القادر الزيدي" موظف بالشركة التونسية للكهرباء والغاز، إثر تسرب غاز قاتل من معمل الأمونيتر. وقد أبّن فرع الاتحاد الجهوي للشغل بقابس الفقيد بمقره بحضور عائلته التي حمّلت الدولة مسؤولية وفاته وذهبت إلى القول بأنّ هذه الأخيرة «لا تعتبرهم بشرا».

صورة للقاء الذي انتظم لتأبين عبد القادر الزيدي بمقر الاتحاد وعلى اليمين صورة لعبد القادر انتشرت على صفحات التواصل الاجتماعي لمواقع «أوديسي ابن بطوطة للبدائل» و»أوقفوا التلوث بقابس» والتي وقع عرضها خلال أشغال مؤتمر الأمم المتحدة 22 للتغير المناخي(COP 22)

حُول ملف عبد القادر الزيدي الى القضاء مؤخّرا إثر الحصول على تقرير الطبّ الشرعي الذي احتوى على الخلاصات التالية "انسداد القصبات الهوائية بكمية كبيرة من المخاط وهي علامة على الاختناق"، يروي عبد الجبار الذي يتابع مجريات القضية مع عائلة الزيدي. كما أن الشركة التونسية للكهرباء والغاز من جهتها، قد عيّنت محامين لمقاضاة الشركة المسؤولة عن تسرب الغاز وهي خطوة مشجعة على الاستمرار في مكافحة إفلات المصانع الكيميائية بقابس من العقاب.

ويدعم الاتحاد الجهوي للشغل بقابس مؤقّتا الأنشطة التي يبادر بها الحراك المحلي "أوقفوا التلوث" ويفسّر عبد الجبار ذلك بالثقة المتبادلة بين النقابة والحراك، وخاصة أيضا بالمسؤولية التاريخية والاجتماعية للاتحاد العام التونسي للشغل في تونس منذ سنة 1946: "يدافع الاتحاد في المقام الأول على حاجة العمال للاستقرار في مواطن شغلهم وبالتالي استقرار المؤسسة وديمومتها. ويرغب النقابيون في نفس الوقت في مساعدة الفئات الاجتماعية الأخرى من خلال السعي للتوفيق بين المصالح المتضاربة. فنحن نباشر الوضعية بنظرة شاملة وبما تحمله داخلها من تناقضات وصراعات ويسعى الاتحاد باستمرار للدفاع عن مختلف القضايا باعتماد مقاربة متعدّدة الزوايا ويحدث في بعض الأحيان ألاّ نساند حراكا ما لعدم يقيننا بتوافق غاياته مع مبادئ الاتحاد.»

«يجب التخلّي عن خيار الانتاجية المفرطة"

يرى عبد الجبار أنّ ايقاف المجمع الكيميائي عن العمل غير معقول ولا جدوى تُرجى منه ولكن يجب في المقابل التفكير في نمط إنتاج جديد يشكّل جزءا من نظرة استراتيجية بعيدة المدى. إذ «علينا استخلاص الدرس من تجربة المجمع الكيميائي والتفكير الجدي في تغيير معادلة الانتاج لتأخذ بعين الاعتبار كلفة المصاريف المتعلقة بالصحة ومخزون المياه، وأيضا الخسائر المتكبدة في القطاع الفلاحي والسياحي وقطاع الصيد البحري." والعمليةٌ بسيطة إذا أردنا كشف الحساب بسرعة: فاتباع منوال الانتاجية المفرطة أدى بنا جميعا الى خسائر فادحة. يجب إذن التخلي على منوال التنمية الحالي شيئا فشيئا استنادا إلى رؤية جديدة وشاملة ومشتركة من أجل بناء منوال تنموي مستدام وعادل». ولا يخفي عبد الجبار" أسفه لغياب هذه الرؤية حاليا في قابس" ... وإن كانت بعض الحركات والخطابات تفتح لها أفقا. ومن

بين الخطابات التي تتحذ هذا المنحى حسب رأي عبد الجبّار تخصيص إحياء ذكرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان -يوم 11 ديسمبر 2016- للحديث عن الحق في العيش في بيئة سليمة كحق أساسي من حقوق الإنسان، وكانت هذه المبادرة مشتركة بين فرع الاتحاد العام التونسي للشغل وفرع الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان. وخلال هذا اللقاء أكد عبد الجبار أن حقوق الانسان الأساسية (الحق في الحياة، الحريات الفردية والسياسية، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية...) لا يمكن أن تضمن كرامة الناس في غياب محيط سليم ويختم حديثه بالقول: «من وجهة نظري جميع أجيال حقوق الانسان ما هي إلا تفرعات أساسية عن الحق في الحياة»:

تحرك «أوقفوا التلوث» : «التلوث ليس قدرنا»

"نحب نعيش" تكسر جدار الصمت

في أول موعد ضبطته مع مناضلي حراك «أوقفوا التلوث» التقيت منهم أربعة: جودة وخير الدين ومحمد وأحمد.

ثم تعرفت على هيفاء ومريم وخولة ونادر ورؤوف وحمزة وزياد وخالد وغيرهم من الناشطين في الحراك، لاحقا في غضون نفس السنة. وقد اجتمعوا كلهم «للنّضال ضد الجرائم البيئية التي تتسبّب فيها المنطقة الصناعية بقابس ودفاعهم عن الحق في بيئة سليمة».

تمّ هذا اللقاء في مقهى بقلب مدينة قابس. وإن كان من المتعارف عليه عدم حضور عدد كبير من المناضلين المنتمين لنفس الحراك -وهم في الغالب شباب- فمناضلو «أوقفوا التلوّث-نحب نعيش» قد كسروا القاعدة: لم يكن بينهم قائد ولا منسق رئيسي، كل يعبّر عن رأيه بحرّية وبتلقائية يكمّل أحدهم حديث من سبقه دون التقيّد بالشكل في نوع من التماهي مع حراك مثالي. تحدّثوا عن بداية تأسيس الحراك في ماي 2012، أي بعد مضي أكثر من سنة عن ثورة 14 جانفي 2014 «التي مثلت بالنسبة لعديد متساكني قابس القطع مع التلوث نهائيّا»

يوم 5 جوان 2012 وبمناسبة اليوم العالمي للبيئة، جاب عدد كبير من سكان قابس شوارع المدينة هاتفين بصوت واحد: "نحب نعيش" وانتهت المسيرة بتجمّع على

الشاطئ في شكل منتدى مواطني للتبادل والحوار بين الحاضرين. كان هذا أول تحرك ضد التلوث بقابس، صار بعدها تقليدا سنويا حيث تنتظم المسيرة يوم 5 جوان من كل سنة.

تمسّك أعضاء "أوقفوا التلوث" بتكوين " ائتلاف للمناضلين عوض تحالف للجمعيات للحفاظ على الطابع المواطني للتحرك وعلى انفتاحه وأفقيته " أمّا وسائل وأشكال الحراك فتتمثّل في تنظيم المنتديات المواطنية وحملات التوعية والمظاهرات في شوارع المدينة، للضغط على أصحاب القرار من أجل احداث تغيير جذري.»

اعتصام 18 ماي 2013 أمام المسرح البلدي كان من أول تحركات "أوقفوا التلوث" للتعريف بالقضية بالعاصمة أمّا المظاهرة السنوية في قابس فقد جاوز عدد المشاركين 4000.

على اليسار، صورة الاعتصام بالعاصمة في ماي 2013 وعلى اليمين صورة لمسيرة 5 جوان من نفس السنة.

شارك حراك «أوقفوا التلوث» في فعاليات المنتدى الاجتماعي العالمي في سنة 2015 وأعاد تنظيم المسيرة والمنتدى يوم 5جوان أمام المنطقة الصناعية كما شرع في إدماج التظاهرات الثقافية في مختلف أنشطته لتنويع الوسائل التحسيسية وسبل التعبئة والحشد.

2016 : البحث عن الدعم على المستوى الوطني والدولي

في أوت 2016، تجاوز حراك "أوقفوا التلوث» عامه الرابع وفي رصيده حملات زاخرة من التحسيس والتعبئة والحشد حول الحقوق البيئية. وقد حظيت تحرّكاته بدعم

شعبي واسع في قابس وربح كذلك عددا إضافيا من المنخرطين النشطين ممّا شجعه على تخصيص يومي 5 و6 جوان من سنة 2016 لتنظيم منتدى مصغّر لتكوين النشطاء وإعادة التفكير في استراتيجيات عمله.

أعضاء تحرك "أوقفوا التلوث" خلال منتدى 5 و 6 جوان 2016 المنظم بدعم من المنظمة الألمانية «هنريش بول-Heinrich Böll»

وفي لقاء مع أربعة من أعضاء «أوقفوا التلوث» نقلوا لي إجابة محامية قامت بتنشيط احدى ورشات المنتدى حول إمكانية اللّجوء الى القضاء من أجل الدفع بالحق في بيئة سليمة حيث كانت إجابتها قاطعة: «لا يمكن اللجوء الى القضاء الدولي لأنه يجب المرور أولا بالمحاكم التونسية. إلا أن القضاة التونسيين ليسوا مختصين في القانون البيئي ويفرضون توفر أرقام واضحة مُعتمدة من طرف المنظمات "القانونية" وهو ما يصعب بلوغه.» رغم ذلك، وعلى سبيل الذكر لا الحصر، اعتبر تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة سنة 2012 "بأن نفايات الفوسفوجيبس الملقاة حاليا بخليج قابس تتعارض مع التزامات معاهدة برشلونة وخاصة مع البروتوكول الذي «يمنع التلوث البحري من مصادر برية». وبناء على العديد من الاستنتاجات الأخرى التي تخلّلت ورشات المنتدى، ضمّنوا البيان الختامي للقاء «تصميمهم على كسب حلفاء على الصعيدين الوطني والدولي بغية الدفاع عن البيئة بقابس.»

بعد مرور سنة شارك خلالها في العديد من أنشطة "أوقفوا التلوث" يستخلص خير

الدّين «أنّ الحراك قد نجح في اتباع الاستراتيجية».

وفي أواخر شهر أكتوبر من سنة 2016 نظم الحراك منتدى بيئيا بقابس لاستقبال العديد من النشطاء التونسيين والأجانب بمناسبة «أوديسي ابن بطوطة للبدائل» حيث رست عديد البواخر القادمة من الضفة الشمالية للمتوسط بتونس قبل مرورها بالجزائر وصولا إلى المملكة المغربيّة أين تُقام أشغال القمة العالمية للمناخ في دورتها الثانية والعشرين (COP22). وقد التحق عدد من مناضلي حراك «أوقفوا التلوث» بالرحلة للمشاركة في الأنشطة المفتوحة بمدينة مراكش والتعرف على مختلف الحركات والجمعيات القادمة من مختلف أنحاء العالم والتبادل معها في الشأن البيئي.

ثمّن خير الدين، أحد ممثلي حراك «أوقفوا التلوث» في لقاء مراكش هذه التجربة قائلا: "تمكّنا خلال هذا اللقاء من الحديث مطولا عن قابس وتفسير أضرار التلوث على السكان وعلى البيئة والمحيط. وقد تأثر الحاضرون بما سمعوه وتعاطفوا معنا ممّا جعل اسم مدينة قابس يرد في البيان الختامي للحركات الاجتماعية: «... من يقفون اليوم في الصف الأول لمقاومة استغلال الثروات الاستخراجية في إيميدير، قابس وعين صالح وستاندينغ روك ونوتر دام دي لاند (– Standing rock – Notre Dame – des – Landes) ... « ثم، مرّة أخرى في هذا السياق: «يجب الشروع في التحرك فعليا لتجسيد دعمنا وتنظيم التعبئة الدولية لقضية قابس.»

أما على المستوى الوطني، فقد شارك الحراك في تأسيس التحالف التونسي من أجل العدالة البيئية في شهر أفريل بقابس الذي جسّد التقاء بين عدد من الجمعيات. وتحدّث خير الدين عن مبادرة أخرى وهي «المؤتمر الوطني للحركات الاجتماعية» الذي انتظم في شهر مارس، وكان فرصة «للتعرّف على حركات تناضل من أجل نفس المطالب في جهات أخرى من البلاد وفرصة أيضا للتفكير الجماعي في كيفية التنسيق والتضامن بيننا» وأثمر هذا المؤتمر تشكيل التنسيقية بين مختلف الحركات الاجتماعية البيئية التي يجب عليها حسب خير الدين، «مساعدة المناضلين الميدانيين في نضالاتهم اليومية، ومزيد التعريف بقضاياهم المشتركة ومزيد التقدم نحو ايجاد الحلول.» كما ساعد التقاء هذه الحركات على «تأسيس علاقات وروابط مع حركات نضالية أخرى في تونس» إذ «لا يمكن أن ينجح أيّ حراك مُنفرد في تغيير

نظام لا يحترم لا الحق في الحياة ولا الحق في الكرامة.» ولعل هذه الخلاصة تبيّن ما يحصل من مستجدات في الساحة النضالية في قابس، حيث تشكلت مجموعة من الجمعيات الجديدة سنة 2017 وحظيت بدعم حراك «أوقفوا التلوث».

2017، سنة المقاومة المتنوعة بقابس...

التأمل في ثلاث حركات رأت النور خلال السنة في ولاية قابس، يخول لنا تناول مختلف للتعايش مع التلوث وللتعبئة من أجل تغيير الوضع البيئي ويجرّنا أيضا إلى التساؤل على الحلول المقترحة من طرف السّلط وانعكاساتها على المجتمع المدني في قابس.

وذرف : المقاومة ضد "الجريمة الآتية»

تظاهر أهالي "وذرف" أمام المسرح البلدي بتونس العاصمة يوم 11 فيفري 2017 ورفعوا عديد الشعارات على لافتات صيغت بلغات ثلاث هي العربية والفرنسية والأنقليزية، إلا أنّه يمكن اختزالها في هذا الشعار الوحيد "لا لمشروع مصب الفوسفجيبس في وذرف". وفي اليوم الموالي، خرج سكان "وذرف" للتظاهر في مدينتهم، التي تبعد نحو 20 كم عن قابس ليهتفوا نفس الشعارات من أجل حماية بلدتهم المُعرضة للخطر. ويبدوا أن التاريخ يعيد نفسه في هذه البلدة ففي 16

أكتوبر 2012، قام المتساكنون بتنفيذ إضراب عام احتجاجا على مشروع نقل وتخزين الفوسفجيبس الذي أعلنت عنه الحكومة، مُعربين عن خشيتهم من أن يتسبب تركيز مصب الفوسفجيبس في منطقة محاذية لمساكنهم في تلوث الهواء والمياه والتربة كما هو الحال في مدينة صفاقس والصخيرة والمظيلة. وفي سنة 2013، أعلنت الحكومة تخلّيها عن قرار نقل المصبّ إلى هذه المنطقة التي تعدّ نحو 10000 ساكن.

وفي سنة 2014، لجأت الدولة إلى إعادة التفاوض حول جزء من الميزانية المخصّصة مبدئيا لمشروع المصب المُمول من الاتحاد الأوروبي، واتجهت نحو تعويضه «مشروع حوكمة» قدّرت أنّه يتلاءم أكثر مع المناخ العام في ذلك الوقت. وهكذا انطلق «مشروع دعم الحوكمة البيئية المحلية والأنشطة الصناعية بقابس» (PGE Gabes) سنة 2015 وتشرف عليه حاليا جمعية"خبرات فرنسا" – Expertises France بتمويل يبلغ 5ملايين أورو من الاتحاد الأوروبي.

ومازالت المدينة مُستهدفة بنفس المشروع في سنة 2017 وتحرّك سكانها من جديد إثر صدور رأي عن هيئة علمية بولاية قابس في شهر فيفري تتبنّى نفس مشروع 2013 المتعلق بمصب الفوفسفجيبس. ومازال المواطنون يأملون في إيقاف عملية نقل نشاط ملوّث ناهضه قبلهم بنفس الحدّة سكّان الجهة التي يقع فيها وعانت هي أيضا من أضراره.

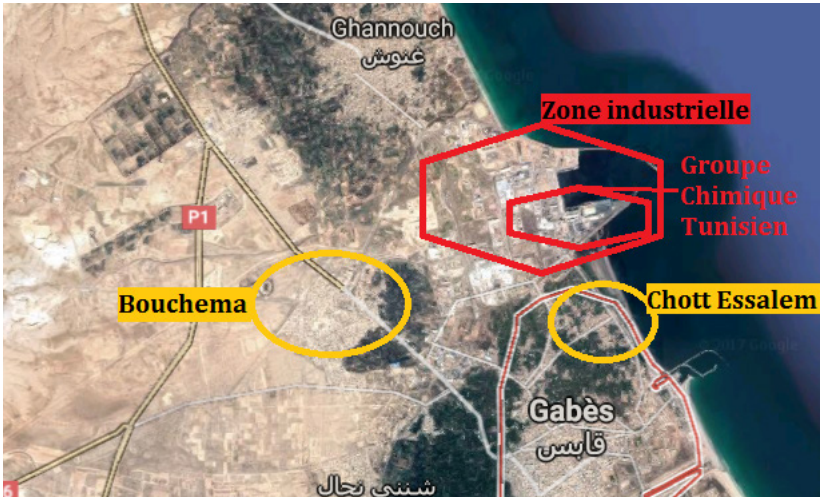

شط السلام : الضحية الأولى لهذا "العبئ التاريخي"

20 مارس 2017 هو تاريخ ذكرى الاستقلال، وهو أيضا اليوم الذي انطلقت فيه حملة" سكّر المصب" بتنظيم مظاهرة جمعت تحت الأمطار أكثر من مائة شخص غير بعيد عن مركز المدينة بقابس لتتّجه نحو دار الشباب بشطّ السلام، الحيّ الذي يبعد عن المجمع الكيمياوي التونسي مسافة 500 متر. هناك، رُفع العلم التونسي وهُتف النشيد الوطني، قبل البدء في تناول الكلمة من طرف الحاضرين وانطلاق العروض المسرحية للأطفال التي نادت إلى الكف عن تلويث الشاطئ والبحر.

عندما التقيت بنادر أحد المناضلين في حيّ شطّ السلام منذ سنة، أعرب عن أسفه من «سلبية مواطني الجهة»، مُضيفا أنه يتفهمهم "لأنهم يعتبرون أنفسهم مواطنين من درجة ثانية إذ لم تقم السلطات بأي مجهود جدّي لحل المشكل رغم تهاطل الوعود بإيقاف إلقاء فضلات الفوسفجيبس في البحر وعلى الشواطئ... ووقع إرجاء كلّ الخطط المتتالية الواعدة بمعالجة تلوّث مياه البحر والشاطئ. « أما عن دور المجتمع المدني بشط السلام فقد "خصّص وقتا هاما للبحث والتحليل، الا أنه اقتنع منذ 2015

بأنه لا جدوى من ذلك... ويبدو أنّ سقف المطالب يزداد ارتفاعا وتجذّرا بعد 45 سنة من التلوث المتواصل».

تندرج حملة "سكّر المصب" إذن في سياق اعادة توجيه التحركات أساسا عبر الحشد والتعبئة والضغط خاصّة بالتظاهر في الشوارع. نادر وصديقاه يُسري وصفوان هم من بادروا بحملة «سكّر المصبّ. إذ « قرّرنا خلال السداسي الأول من سنة 2017 الترفيع في نسق تواتر الأنشطة للدفع نحو إيجاد حلول جذرية بعد تنظيم مظاهرتين يومي 20 فيفري و20 مارس.» يوم 3 ماي قام مناضلو حراك "سكر المصب" بغلق السكك الحديدية في وجه القطارات التي تنقل الفسفاط من الحوض المنجمي إلى المجمع الكيميائي بقابس " ... وطالبنا إثر هذا التحرك بقرار حول الملف (القاء الفوسفجيبس مباشرة في مياه البحر) في أجل لا يتعدى 15 يوما وقد أعلنت الحكومة بعد انعقاد مجلس وزاري يوم 15 ماي «بأن الندوة التي ينظمها المجمع الكيميائي التونسي يومي 24 و25 ماي ستكون "موعدا للتحاور والتبادل بين الوزراء والجمعيات لحل الملف"، يقول يُسري. «... لكن لم يتم اتخاذ أي اجراءات منذ انتهاء الندوة... ومازلنا ننتظر موعدا هامّا...».

في أكتوبر 2016 خلال اجتماع بين الوالي وممثلين عن المُعتمديات السبعة لقابس وجمعيات المجتمع المدني، حُدّد يوم 30 جوان 2017 كموعد نهائي للإيقاف الكلي لإلقاء الفوسفجيبس في البحر. بعد أسبوعين سوف يعلمنا الوزير الأول بقراره النهائي ونحن نأمل بأن يحدّد خطة عمل واضحة"[29] لنا عودة إذن للحديث عن "الخيارات" التي ستقدمها الحكومة والمجمع الكيميائي التونسي بخصوص هذا الملف، خاصة وأن الأمر مرتبط بقضية أخرى حاسمة: التلوث الهوائي.

في بوشمّة "أصبحت وجوه أطفالنا زرقاء اللّون...."

6 ماي 2017 : هذا اليوم قطع الأولياء والأطفال الطريق أمام مدرسة بوشمّة التي تقع على نفس الطريق الرئيسية المؤدية إلى قابس المدينة، على بعد 3كم جنوبا إثر نقل عدد من الأطفال إلى المستشفيات بسبب اختناقهم بغاز ثاني أكسيد الكبريت المنبعث من المجمع الكيميائي التونسي والذي انتشر بمنطقة بوشمّة صباحا. وبعد خمسة أيّام من هذا التجمع، نفّذ المتساكنون إضرابا عاما واعتصاما دام طيلة أسبوعين للتنديد بآثار التلوث.

وصلت الى بوشمّة مباشرة بعد انتهاء الاضراب وفضّ الاعتصام وقد حدّثني المواطنون الذين التقيتهم عند وصولي إلى بوشمّة كثيرا عن سعيدة، امرأة من متساكني المنطقة. بحثنا عنها في أزقة الحي المُواجه للمدرسة حتى وجدناها أخيرا مع مجموعة من صديقاتها من نفس الحيّ، أمّهات هن أيضا لتلاميذ بنفس المدرسة. أخبرتني سعيدة عما حدث صبيحة يوم السبت 6 ماي، حين أخبرها طفل يقطن بنفس الحي بتجمهر عدد كبير من المواطنين أمام مدرسة "عبد المجيد بوشّمة": "ركضت للالتحاق بهم دون تفكير، فقد كانت ابنتي شذى ذات التسعة أعوام بالقسم في ذلك الوقت"[30] التقت سعيدة بمدير المدرسة وبإحدى المدرّسات الذين أخبراها بأن رائحة غازات قويّة اجتاحت أقسام المدرسة فجأة.

في البداية لم تبد سعيدة أيّ ردّ فعل "والتزمت الصّمت... «فقد أصبح التلوّث شيئا اعتياديّا في حياتنا ولم أدرك حينها خطورة الأمر» إلا أنها عندما دخلت إلى القسم لاحظت أنّ وجه ابنتها يميل إلى اللّون الأزرق. «عندما خرجت من المدرسة واعترضني الأولياء الذين جاؤوا هم أيضا للاطمئنان على أبنائهم قرّرت قطع الطريق، ودعوت الجميع للالتحاق بي فاستجابت الأمهات لطلبي.»

"لا زلت أشعر بتقصيري في الدفاع عن حقوق زوجي الذي تُوفي منذ سبع سنوات إثر حادث شغل بالمجمع الكيميائي التونسي ولا أقدر أن أعيش نفس التجربة وأفقد ابنتي مثلما فقدته».

بادرت سعيدة بمرافقة ابنتها الى المستشفى الجهوي بقابس «إذ يفتقر مستوصف بوشّمة لأبسط وسائل العلاج» ووُضعت شذى تحت جهاز التنفس الاصطناعي لمدة ساعة ونصف لتتلقّى الأوكسيجين، «... وعند المغادرة رفض الأطباء مدّنا بشهادة طبية ولم نستطع الحصول إلا على شهادة حضور.»

التقيت أيضا برتاج وهي ابنة إحدى صديقات سعيدة وتلميذة بنفس المدرسة، وقد أخبرتني بأن الأطفال شاركوا أيضا في قطع الطريق في ذلك اليوم «تضامنا مع رفاقنا المتضررين، كما قمنا يوم الاثنين الموالي إثر زيارة الوالي لمدرستنا بمسيرة جابت كل أرجاء المدينة.» أمّا أحمد صديق رتاج فأخبرني بأنهم لم يلتحقوا بأقسامهم يومي الاثنين والثلاثاء ولم تُستأنف الدروس إلّا يوم الاربعاء قبل أن ينطلق الاضراب العام يوم الخميس. وتؤكّد سعيدة بأن «النساء هن من صمّمن على مواصلة الاضراب لمدة 18ساعة... هنّ من قاومن بشراسة مدفوعات بخوفهن على صحة أبنائهن.»

وتمثلت مطالب الاضراب الرئيسية في إيقاف التلوث وتحسين جودة الخدمات الصحية والمدرسية. وبعد مرور أسبوعين على نهاية الإضراب ما تزال اللافتات أمام المدرسة بنفس الأسئلة المُعلّقة: «أين الفصل 45 من الدستور؟ (الحق في بيئة سليمة)" "أين المستشفى الجامعي؟ (وعد من حكومات ما بعد الثورة)" "أين حقوق المواطنين؟»

وتضيف سارّة، وهي شابة التقيتها بصحبة سعيدة وتعاني من عديد المشاكل الصحية: "يجب أن لا تقتصر مطالبنا على التنديد بهذا الحادث – تسرّب الغازات إلى المدرسة وتضرّر التلاميذ_ بل علينا المطالبة بحلّ جميع المشاكل من منبتها: الهواء الملوّث الذي نتنفّسه وإلقاء الحوامض في مياه البحر هو ما يعرّضنا للإصابة بمرض السرطان... نحن لا نطالب بتعويضات لأن التلوّث سيصيب عددا آخر من الضحايا بل نطالب بحل جذري للمشكل".

«يجب علينا الاتحاد وضم الصفوف الآن كما لم يحدث من قبل"

مشكل مُسطّح وحلول جزئية...

يعتقد **خير الدين** الذي تابع وساند هذه الحركات الاحتجاجية «أنّه على الدّيناميكيات المتفرّقة أن تتّحد وتُحكم التّنسيق فيما بينها» كما يحمّل الحكومات المتواترة مسؤولية استمرار الوضع وتفاقم أضراره، إذ «نجحت هذه الحكومات في المماطلة

من خلال تنظيم الاجتماعات والمؤتمرات وعمدت إلى تجزئة مشكل التلوّث بجلب الأنظار حاليّا نحو معضلة الفوسفجيبس التي قدّمت خيار التخزين كالسّبيل الوحيد لتلافي آثارها. بعض الأشخاص سيقبلون بهذا الحل لإصابتهم باليأس ولأن الحكومة تقدّمه على أنه الأسرع والأوحد لإيقاف تصريفه في البحر، الا أنه ليس إلا مجرد فخ خطير لن يؤديَ فقط الى الاحباط والخلافات الثانويّة بين الجهات بل أيضا إلى قبر الخوض في مسألة تلوّث الهواء الذي يمسّ السكّان بشكل واسع ويخلّف العدد الأكبر من الضحايا في قابس.»

وذكّر خير الدين بمختلف الأنشطة التي تبعت استشارة المجتمع المدني وإعادة إرساء الحوار والتفاوض مع السلطات والمؤسسات الصناعية. «وتشهد ندوتان انتظمتا خلال هذه السنة بوجه خاص على النيّة في الحدّ من أفق الممكنات ووضع العراقيل والحدود أمام البحث عن الحلول الجذرية» والندوتان هما «الإعلام حول تثمين الفوسفجيبس» التي انتظمت يوم 9مارس 2017 (في إطار برنامج حوكمة البيئة في قابس الذي أشرنا له في فقرة سابقة) واللقاء الدولي الذي نظمه المجمع الكيميائي التونسي والمنعقد يومي 24 و25 ماي من نفس السنة.

تثمين الفوسفجيبس... لتغطية الأدخنة والانبعاثات الاشعاعية؟

كان اللقاء مفتوحا للجميع، من رجال أعمال ومواطنين وخبراء وفاعلين سياسيين (نواب، ولاة...) وخُصّصت حصّته الصباحية لعرضين من تقديم "خبير أجنبي" وآخر تونسي (وهو ليس إلّا الرئيس المدير العام السابق للمجمع الكيميائي التونسي حتى سنة 2013) الذي أشار بأن «الحكومات المتعاقبة ما انفكت تناقش وجهي المشكل (تلوث الهواء والفوسفجيبس) دون أن تركز أبدا على واحد منها» .بينما الهدف هو «رسم مسودّة لمسار مستقبلي عن طريق إشراك وجهة نظرة خارجية» حسب رأي الخبير البلجيكي الذي قدّم عرضه حول شروط تثمين الفوسفجيبس في تونس انطلاقا من الأبحاث والتجارب العالمية.

كما أشار أن «نسبة معالجة-تثمين الفوسفجيبس في العالم لا تتجاوز 5% ... وهو ما يُعطي فكرة عن حجم المشكل وتعقيده»، قبل أن يُردف: «... لكنّ هذا المشكل لا يخصّ البلاد التونسية بشكل حصري، ولا وجود لحل سحري له» وأضاف أن «نسبة الفوسفجيبس التونسي لا تتجاوز النسب العالمية المُرخّصة للمعادن الثقيلة -الراديوم

تحديدا-بالشكل المفزع الذي نتصوره» وأن «... 4.6 طن من الفوسفجيبس التي تصدرها تونس سنويّا هي «إمكانية « متاحة لها. ثمّ مرّ بعد ذلك إلى الحديث عن إمكانيات ومخاطر استغلال الفوسفجيبس حسب القطاعات. وأعطى مثال القطاع الفلاحي أين يمكن استخدام الفوسفجيبس لتهيئة التربة إلا أنّ هذا الخيار لا يخلو من مخاطر التسمم عن طريق امتصاص المحاصيل الفلاحية للمادة أو عبر استنشاقها خلال عملية التطبيق أو من تسمم المياه الجوفية. أما في مجال مواء البناء، فيمكن استخدام الفوسفجيبس لإنتاج الجبس أو مادّة مضافة للإسمنت وحتى الأجر، لكن هذه الطريقة تُعرض بدورها المواطنين لمخاطر الإشعاعات المنبعثة من هذه المواد.

وعرض هذا الخبير أيضا لاستعمالات الفوسفجيبس في عديد القطاعات الأخرى اذ يمكن استخدامه للحفاظ على تثبيت الضفاف البحرية، كما يُستعمل لتعبئة المناجم (مثلما حصل في بلجيكا) وكذلك في عملية الاصطناع أو «التخليق الكيميائي». على أنّ ما ينبغي استخلاصه للتعاطي مع الفوسفجيبس «كمَكمن قوّة» هو ربطه بالشروط الضّرورية لإنتاجه خاصّة في البلاد التونسية، حيث لا توجد دراسات حول تأثيراته أو قل هي منقوصة وحيث يتطلّب تثمينه استثمارات ضخمة، في حين لا توجد بعد قوانين للتصرّف فيه، دون الحديث عن المخاطر التي يمكن أن تنجرّ عنه، الخ. رغم ذلك ينتهي الخبير إلى استنتاج أنّ «إلقاء فضلات الفوسفجيبس لم يعد مقبولا وأنّ اللّجوء إلى تخزينه لا مفرّ منه»

ومن جهته، بيّن الخبير التونسي منافع استغلال الفوسفجيبس كاستعماله لمنع تكلس التربة أو قدرته على منافسة المغرب في هذا المجال مُنتهيا إلى هذه الخلاصة : «الفوسفجيبس ... هو منجم ذهب!»

وبعد الاستماع إلى عروض الخبراء خصّصت هذه الحصة الصباحية حيّزا صغيرا للتفاعل والنقاش الحر مع الحضور، ورغم الحلول المقترحة للقضاء على التلوّث أبدى بعض المناضلين عدم ثقتهم في هذه الحلول بسبب ضيق زاوية النظر إلى المشكل وغياب نظرة شاملة إلى المسألة الأساسيّة وهي تحويل الفسفاط في مدينة قابس والتي يمكن أن يلخّصها تدخّل أحد متساكني شط السلام الذي قال: "أخشى أن تقوّض هذه الندوة كل أهدافنا ونضالاتنا من أجل الصحة والبيئة السليمة فقد

صوّروا لنا النفايات الكيميائية على شكل ثروات!".

أمّا في الحصة المسائية فقد تم تنظيم ورشة خُصّصت «لإقناع الجميع بالإقلاع في نفس المركب»: «التّثمين-التخزين» والتفكير في وسائل ومجالات استخدام الفوسفجيبس والعوائق والأهداف الخاصّة بكل مرحلة من الطرق المذكورة. ومن بين الخطوات اثنتان منها خاصّة وَجّهتا بوصلة النقاش باتجاه إلغاء تصنيف الفوسفجيبس ضمن الفضلات الخطيرة (بل اعتباره عنصر مشارك للإنتاج) والمرور مباشرة للحديث عن فرص تخزينه.

وأخيرا، لئن كان الخوض -في الفضاء العام-في آفاق تثمين الفوسفجيبس عوض إلقائه عرض البحر مكسب بذاته فإنه يبقى مكسبا سطحيا ولا يمكن أن يفضّ النزاع إذا كان هدفه الوحيد حَمل المُتضرّرين على تقبّل تخزينه. فحسب رأي خير الدين، مسألة تخزين الفوسفجيبس ما هي إلا جزء من الحل لأنّه «طوال هذه اللقاءات والنقاشات لم يطرح أيّ طرف (الخبراء وممثّلي السلط) خيار تفكيك ونقل المجمع الكيميائي التونسي بعيدا عن قابس رغم وجود أماكن بعيدة عن التجمعات السكنيّة تحدّ من ضرر الإشعاعات والانبعاثات الغازيّة على صحّة السكان وجودة عيشهم. لذلك علينا اليوم أن نجد حلاّ لمسألة الفوسفجيبس يؤسّس لإيجاد حلول شاملة.»

تفكيك المجمع الكيميائي التونسي: أفق مشترك مأمول وممكن

يتقاسم علي، مهندس مختص في الكيمياء البترولية وهو اليوم متقاعد، هذا الرأي مع خير الدّين. وقد حضر هو أيضا أشغال الندوة التي نظمها المجمع الكيميائي التونسي يومي 24 و25 ماي الفارط حول «معالجة ملف الفوسفوجيبس» كما حضرها عديد المناضلين من حيّ شط السلام.

ويلاحظ علي أنّ ما يجب الأخذ به من كلّ ما جاء في الندوة هي الحلول الثلاثة المقترحة ألا وهي:»التخزين والتّثمين وتفكيك وحدات إنتاج حامض الكبريت وحامض الفوسفور المكوّنان الأساسيان لفضلات الفوسفوجيبس. « فحسب رأيه مداخلات الخبراء وإطارات المجمع الكيميائي التونسي تصبّ كلها في نفس الإطار: التخزين ضرورة لا مناص منها لاستحالة الاستغلال بدونه. ويضيف أن التخزين قُدّم على أنه الحل الأنسب والأسرع رغم أنّه «لن يكون فعليّا إلا بعد مرور 5سنوات» (مع الاشارة بأنه إذا نجحت عمليّة نقله إلى جهة وذرف-وهي مسافة هامة-سيحطم المشروع أرقاما

قياسية) ... « وأن الخمس سنوات كافية لتطبيق الحلول الثلاثة". ويعترف علي أنّ مشروعا وقع تقديمه خلال الندوة شجّعه على المضيّ في التفكير في هذا الاحتمال وهو مشروع استثمار مشترك بين تونس والصين بقيمة 400 مليون أورو يمكّن من استغلال 20000 متر مكعب من الفوسفجيبس يوميّا لصناعة الاسمنت، أي بنسبة 50% من الانتاج اليومي في قابس. وقد استكمل المشروع مرحلته التقنية (دراسة الجدوى وما الى ذلك...) وتمّ اقتراحه على الوزارة بغية تركيزه في منطقة الصّخيرة على الأرجح -أين توجد وحدات تصنيع الحامض الفوسفوري للمجمع الكيميائي التونسي- في أجل 3سنوات ... «إضافة إلى أنّ ذلك المشروع سيوفّر حوالي 2000 موطن شغل». «أمّا المبلغ المالي المخصص من طرف الاتحاد الأوروبي (عن طريق البنك الأوروبي للتنمية) لوقف التلوث البحري في خليج قابس فيكفي لتفكيك وتحويل وحدات الإنتاج إلى الصخيرة ممّا يمكن لا من إيقاف تلوث الفوسفوجيبس فحسب وإنّما أيضا من وقف انبعاثات حامض الكبريت والفسفور في قابس»، حسب تقدير علي.

جوان 2017 : قابس، ان شاء الله لاباس

هل سيُنهي تفكيك المجمع الكيميائي التونسي ونقله بحلول أجل 30 جوان 2017 مأساة قابس؟ «ننتظر كلّنا وبفارغ الصّبر قرار الوزيرة الموعود وخارطة الطريق المُقرّر صدورهما في شهر جوان» يقول خير الدين، مضيفا في نفس الوقت: «علينا أن نواصل الضغط ونرفع من نسقه لإجبار السلط على إصدار هذا القرار في الأسابيع المقبلة. وقد أطلق حراك" أوقفوا التلوث" منذ أيام عريضة لجمع توقيع المواطنين في قابس تدعو إلى" تفكيك الوحدات الملوثة» كما وجّه نداء «للناشطين في مجال البيئة في المستوى الدولي» لطلب الدعم والمساندة وشرع في التحضير للخروج في «مظاهرة» في أواخر شهر جوان بالاشتراك مع صيّادي المنطقة.

ومن جهتنا، نحبّذ أن نواصل الاعتقاد بأنّ خلاص مدينة قابس من براثن التلوّث وشيك رغم أنّنا تعوّدنا على الوعود التي تقف على «إعلان النّوايا» وأن يُطبّق ما جاء في الدستور التونسي والقانون الدولي للبيئة من إقرار لحقّ العيش في بيئة سليمة، وأن لا يتواصل تجاهل السلطات والصناعيين لطلبات الاستغاثة التي يطلقها السكان في قابس بطريقة دوريّة ومستمرّة... أفلم يحن الوقت للتعبير على التضامن الداخلي والدولي ودعم النضال ضد واحدة من أكبر وأقدم الجرائم البيئية المُقترفة في تونس باسم التنمية والنهوض بالصادرات؟

هوامش

1 أنظر صفحة

https://www.facebook.com/AssociationDeSauvegardeDeLOasisDeCheniniGabesasoc/

2 أنظر صفحة

http://whc.unesco.org/fr/listesindicatives/5386/

3 حوار 26 أوت 2016

4 حوار 25 أوت 2016

5 أنظر موقع

https://habibayeb.wordpress.com/2015/11/22/gabes-labess-online-en-ligne/

6 أنظر صفحة

https://www.facebook.com/sos.environnement.gabes/

7 مثل مرسوم 2519-2010

8 أنظر

« Réforme politique concernant la gestion du phosphogypse en Tunisie, Phase 1 : Evaluation de la situation actuelle », 2012, Plan d'Action pour la Méditerranéen, PAM/PNUE

9 مرسوم 2339-2000

10 أنظر

Plan d'Action pour la Méditerranéen, PAM/PNUE

11 أنظر

Eric Goldstein, « Tunisia's legacy of pollution confronts democratic politics », 2014: https://www.opendemocracy.net/north-africa-west-asia/ eric-goldstein/tunisia's-legacy-of-pollution-confronts-democratic-politics

12 أنظر موقع

S. Ilse et F. Houissa, « Gabes – Une oasis tunisienne toujours polluée », : https://tn.boell.org/fr/2016/07/04/gabes-une-oasis-tunisienne-toujours-polluee

13 أنظر موقع

http://www.airpaca.org/article/lassociation-air-paca

14 أنظر صفحة

https://www.facebook.com/APOCSG/

15 أنظر موقع http://pge-gabes.org/

16 أنظر

D. Robert, « Reportage : Mobilisation internationale contre la pollution de Gabès », octobre 2016, Nawaat.

ماجل بلعبّاس :

هل يحصّن التّلقيح من غياب الماء الصالح للشرب؟

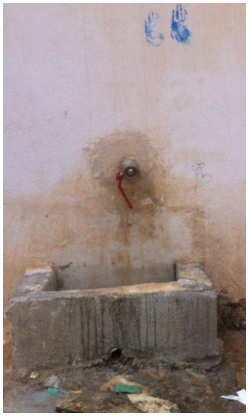

7 سبتمبر 2017

مدينة ماجل بلعباس التي اتخذت اسمها من عيونها وآبارها التي اشتهرت بها مريضة اليوم بسبب نقص مواردها المائية أو عدم صلاحيتها للشرب. ففي شهر أفريل الماضي تُوفّي الطفل مُنتصر ذي الستّ سنوات إثر إصابته بالفيروس الكبدي(أ) عن طرق العدوى من المدرسة التي يزاول فيها تعليمه. وأدلت السلطات بعد الحادثة بتصريحات محتشمة تفيد بوجود هذا الوباء في جهة تنظّم المظاهرات المتتالية منذ أمد بعيد للمطالبة بالتنمية.

ماجل بلعباس هي إحدى المناطق الدّاخلية للمثلّث الذي تتشكّل منه كل من القصرين وسيدي بوزيد وقفصة. وهي إحدى المعتمديّات 13 لولاية القصرين، وتحتلّ المرتبة 261 من مجموع 264 معتمديّة في كامل البلاد، حسب المؤشر الجهوي للتنمية. فهل يكون انتشار التهاب الكبد الفيروسي(أ) أحد مظاهر التهميش لبعض الجهات. إذ من بين أسباب ظهور وانتشار هذا المرض كيفية التصرّف في الموارد المائية والبنية التحتية والمنشآت الأولية. وعلى العموم، هي من الأسباب الموجعة والحارقة التي يكشفها الوضع الصحي في ماجل بلعباس.

اغربوا عن نظرنا أيها الوحوش

قطعنا مسافة 60 كلم تحت سحاب أبيض منخفض يغطّي المرتفعات شبه القاحلة وشبه الخالية، قبل أن نتفاجأ بانبلاج ماجل بلعباس في الأفق من خلال السهول. كانت السّاعة تشير إلى العاشرة صباحا من يوم 11 ماي 2017. ولم تفلح الشمس ولا السحاب في رفع الحجاب السميك الذي يغطّي الشوارع الرئيسية للمدينة التي امتلأت مقاهيها بالحرفاء. كنّا على موعد مع ياسين وعبد الله وهما شابان من سكان المدينة وعنصران نشيطان في اتحاد المعطّلين عن العمل. وتبلغ نسبة المعطّلين في هذه المعتمدية أعلى نسبة في ولاية القصرين (45.35 بالمائة) ويضم الاتحاد المحلّي 200 منخرط. وتلعب هذه المنظمة دورا رئيسيا إذ يتظاهر منخرطيها بمعدّل كلّ شهرين للمطالبة بالتنمية والوصول إلى المرافق الحيوية الدنيا. فماجل بلعباس «الموصومة مُهمّشة» تقع في ولاية القصرين المُعتبرة «ضحيّة لإقصاء اجتماعي واقتصادي مُمنهج»[1]

ويؤكّد كلّ من ياسين وعبد الله أن التحرّكات التي شاركا في تنظيمها في شهر أفريل قد اصطبغت بتفاقم الشعور بالقهر والظلم المتواصل من حيث تدهور الوضع الصحّي الذي كشفه انتشار الوباء الفيروسي. وهو ما أفضى إلى حشد وتعبئة الاحتجاجات

باتجاه المطالبة بالتنمية لكلّ الجهة من طرف الجميع. «فمنذ ظهور بوادر الإصابة بهذا المرض، حاول المدرّسون إشعار السلط لكن دون جدوى... وبقيت المسألة طيّ الكتمان» إلى غاية شهر أفريل حيث تمّ تنظيم يوم احتجاجي وذلك قبل وفاة الطّفل «منتصر». فكغيره من أطفال ماجل بلعبّاس، التقط منتصر ذو الستّ سنوات الفيروس الكبدي خلال ارتياده للمدرسة. وتُوفّي بعيدا عن العائلة (في المستشفى الجامعي بولاية سوسة) نظرا لنقص التجهيزات والإمكانيّات في مستوصف ماجل بلعبّاس كما في المستشفى الجهوي بالقصرين. ممّا حدا بمتساكني المعتمديّة، مدعومين بالاتحاد المحلّي للشغل والاتّحاد المحلّي للمعطّلين عن العمل وبعض المنظمات الأخرى إلى إعلان الإضراب العام والتظاهر في الشوارع وغلق كل المؤسّسات التعليمية والإدارات العمومية وحتى المؤسّسات التجارية يوم 24 أفريل 2017.

تتوسّط اللاّفتات «كلّنا منتصر». وعلى اليسار مجموعة من المطالب: أين المنطقة الصناعية؟ ما مآل المشاريع المُعطّلة؟ أين المرافق الحيوية (الأولية)؟ متى يطالنا التمييز الإيجابي؟ وأيضا : «معا من أجل الكرامة... نكالب ب 10 بالمائة من مرابيح شركة «سرغاز» (شركة الخدمات لأنبوب الغاز العابر للبلاد التونسية باتجاه إيطاليا) ... سنواصل الحشد والتعبئة حتّى تتحقّق مطالبنا.

وتلخّص الشعارات المرفوعة ومحتوى اللاّفتات حصيلة المشاكل التي تعاني منها ماجل بلعباس، إذ يعتبر ياسين «كلّ المطالب مترابطة بعضها بالبعض الآخر بدءا بإشعار السّلط بالطابع المستعجل (والطارئ) الذي يميّز الوضع الصحّي وخاصّة استفحال ظاهرة سرطان الثدي في صفوف النساء والآن وباء الفيروس الكبدي الذي ينمّ عن قصور وإخلال مصالح توزيع الماء الصالح للشرب وغياب البنى التحتية الأساسية في مجال النظافة والتظهير... ومن جهة أخرى، ينبغي على السلط العمومية أن تقوم بدورها في إنجاز المشارع المُعطّلة في مجال النّقل وفي إنشاء المنطقة الصناعية العمومية (الموعودة) وتوفير المضخّات الكهربائية للآبار والخزّانات المائية المتواجدة بالجهة. كما نطالب بحقّنا في المعلومة والوصول إلى البيانات والمعطيات الحقيقية. إذ لم تعترف السلط العمومية بعد بانتشار المرض (الفيروس الكبدي أ) بل وتحاول التقليل من خطورته بإيراد أرقام لا علاقة لها بالأرقام الحقيقية للإصابات». ويبدو أن النقص في نشر المعلومة وعدم دقّتها قد أخّر التفاعل الجدّي مع استفحال المرض ولم يسمح باحتوائه ووقف انتشاره ومعالجة آثاره. إذ يغلب على عديد الشهادات الاستياء واستنكار تملّص السلط ومصالحها المختصّة من القيام بدورها في الإعلام والوقاية والعلاج.

ديقاج، ديقاج يا وحوش... البوصفّير قتلنا وأنتم ما فهمتوش

يروي بعض متساكني ماجل بلعباس من الذين تحاورنا معهم أنّ «ضغوطا قد مورست»، إثر وفاة الطفل «منتصر» باتجاه وحيد: استهداف المدارس وتحميلها المسؤولية عن عدم القيام بدورها في مجال الصحّة والنظافة. بل بلغت الدّناءة حدّ رمي المسؤولية على والدي «منتصر» باستعمال نتائج تقارير لوزارة الصحة فيها تحاليل مخبرية ووثائق طبية ل»التهاب كبدي جرّاء تسمّم» وهو «التهاب ليس مصدره الفيروس بل التطبّب عن طريق استعمال الأعشاب على وجه الخصوص». ويبدو ان ممارسة الضغط قد امتدّت إلى طبيب الأطفال الذي باشر حالة «منتصر» لمجرّد أنه استنكر التشخيص الذي تداولته مصالح الصحة وأكّد على إصابة منتصر بالفيروس الكبدي من صنف أ. وقد التقينا خلال زيارتنا لمدينة القصرين بالسيدة ليلى الحاجي وهي اختصاصية في أمراض المعدة والجهاز الهضمي فكانت حازمة في القطع مع الغموض الذي أحاط بوفاة الطفل «منتصر»: «لا يمكن الإصابة بالتهاب سامّ دون المرور بعدوى الالتهاب الكبدي». فإذا سلّمنا بأن السبب المباشر للوفاة هو الالتهاب الكبدي عن طريق التسمّم وأن الفيروس الكبدي أ لا تنجرّ عنه الوفاة إلاّ بنسبة ضئيلة، فإن السؤال الذي وجب طرحه هو التالي: لماذا لجأت العائلة إلى تجريع ابنها مخلوط الأعشاب الطبية؟ على الأرجح رغبة في مداواته والتخفيف من آلامه في غياب إمكانيات أخرى... لأنّ من أعراض التهاب الكبد العديدة الإسهال والصداع الحادّ. لذا يبدو أن تبرير الوفاة «بالالتهاب السّام» ينخرط في استراتيجيا المغالطة والتشويه والتضليل الإعلامي كآخر وسيلة لتحويل الاهتمام عن الأزمة الصحّية التي أماط عنها اللّثام وباء التهاب الكبد الفيروسي أ.

«وباء مستمرّ في تونس»

في حوار أجرته معها صحيفة «لابراس» (ناطقة باللغة فرنسية)، اعتبرت أحلام كزران مديرة الطبّ المدرسي والجامعي أن «التهاب الكبد الفيروسي أ» وباء مستمرّ في تونس إذ سُجّلت 1467 حالة سنة 2016 و515 حالة في الشهرين الأولين من 2017، وتؤكد اعتمادا على الإحصائيّات أن الجهات المعنية أكثر من غيرها بانتشار هذا المرض هي القصرين، سيدي بوزيد، قابس والقيروان والمهدية وسوسة وأنّ وزارة الصحة قرّرت «تكوين لجنة من الأخصّائيّين وبعث برنامج تلقيح من الفيروس الكبدي أ منذ سنة 2015 بهدف القضاء عليه نهائيّا.

لكن ما جدوى هذه الحلول في وضع يتطلّب تدخلا عاجلا؟

«من بين أسباب الإصابة بالفيروس الكبدي (أ) و(أي) النقص في الإمداد بالماء الصالح للشرب وتدنّي خدمات التّطهير والتصريف الصحّي وشروط النظافة عموما.» فقد اعتبرت المنظمة العالمية للصحة أن الفيروس الكبدي أ «مرتبط بالتزوّد بالماء وخصوصا بجودته». وتحصل العدوى عن طريق الفم والفضلات البشرية ومن الماء والأطعمة الملوّثة. لذا يبدو اللّجوء إلى حلّ التطعيم-التلقيح وهميّا في حالة العديد من المصابين «المحتملين» بسبب غياب الماء الصالح للشرب كما يشكّل مبلغ 40 دينار الذي يتحمّله المواطن للقيام بعمليّة التلقيح عائقا إضافيّا أمام الوقاية.

نقص الماء الصالح للشرب في مدارس ماجل بلعباس يجعل منها بؤرة للوباء

ظهر الفيروس الكبدي أ وانتشرت عدواه خاصة في المدارس الابتدائية. ممّا حدا بنا إلى زيارة ثلاث مدارس اين عاينّا ارتباط هذا المرض بمشكل المياه في هذه المدينة.

ففي مدرسة العباسية، وسط مدينة ماجل بلعباس «وقع شطب عبارة «غياب

الكلور من الماء» التي كان يحويها التقرير، بالقلم الحبري. كان منتصر تلميذا في هذه المدرسة التي استقبلنا مديرها، السيد عمر قائلا:» بادرت بتوثيق كلّ حالات الإصابة لدى التلاميذ وأعلمت إدارة الصحة... لكنها لم تعطي الأرقام الصحيحة». وبينما كان يطلعنا على 52 شهادة طبّية سلّمتها له عائلات التلاميذ، دخل مدرّس إلى القاعة ليسلّم الشهادة رقم 53... «يمثّل هذا العدد ربع تلاميذ المدرسة» ويواصل عمر بكلّ حسرة «عند ظهور أول إصابة في ديسمبر 2016، قمت بإشعار السلط المختصّة ولم أتلقّ أي ردّ... وفي شهر جانفي عاودت الإلحاح على مصالح الولاية للقيام بمراقبة صحّية إلا أنها لم تتدخّل إلا خلال شهر فيفري» ويصرّ السيد المدير على أنّ عدد الحالات التي صرّحت بها الجهات المسؤولة تقلّل من العدد الحقيقي للتلاميذ المصابين. إذ أن سجلّ الحالات المصرّح بها لسنة 2017 في ولاية القصرين لا يتوفر إلا على 11 حالة بالنسبة لمدرسة العباسيّة للفترة مرجع النظر.

كما يؤكّد عمر أن التقرير الذي تلا زيارة التفّقد التي قامت بها مصالح الولاية في المرّة الأولى والتي «وثّقت غياب مادة الكلور من الماء» قد وقع لاحقا فسخ هذه الملاحظة منها بواسطة القلم وهو ما يدخل في باب السلوك الإجرامي». بعد ذلك تحوّلنا إلى نقطة الوحيدة بالمدرسة، يعني نحو دورة المياه المرتبطة مباشرة بمصالح الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه وكما هي الحال غالبا «كان الماء مقطوعا» ودورة المياه نظيفة وفي حالة جيّدة إلاّ أنّه ليس من الهيّن «الحفاظ على الحدّ الأدنى من نظافة المكان واحترامه لشروط الوقاية والصحة دون الحصول على الماء وبموازنة سنويّة لا تتعدّى 150 دينارا يُحمل عليها أن توفّر أدوات ومواد التنظيف والوقاية إلى جانب الكراريس والأقلام»... يُضيف المدير بنبرة شديدة التشاؤم. ويلاحظ علاء من المرصد التونسي للماء، في نفس السياق أنّ «المسافة بين دورات المياه وخزانات الصرف الصحي لا تحترم الضوابط القانونية» وهو سبب إضافي يساهم، على ما يبدو، في ظهور الفيروس الكبدي أ وانتشاره.

في المدرسة الابتدائية سيدي رابح يأتي كلّ طفل بقنّينته من الماء

ابتعدنا عن المدينة سالكين الطريق التي تطلّ عليها المرتفعات الجافة والمساكن المتفرّقة وتوقّفنا في قرية لا يوجد بها أكثر من عشر منازل ومدرسة صغيرة يرتادها 42 طفل.

هنا أيضا توجد دورة مياه نظيفة وفي حالة جيدة... وهنا أيضا لا يوجد ماء في الحنفيات. فالمدرسة غير مربوطة بشبكة الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه وإنما بمجمع تنمية فلاحية وهو منظومة غير قادرة على توفير حاجيات المدرسة من الماء. لذلك تلجأ المدرسة بمعدل كل أسبوعين إلى التزوّد بالمياه عن طريق خزّان محمول لملئ الخزّان الموجود في المدرسة (30 متر مُكعب) ممّا يكلّفها مبلغ 300 دينار سنويّا. وبما أنّ هذه الكمية لا تغطّي احتياجات التلاميذ والعاملين في المدرسة يضطرّ التلاميذ للمجيء بقواريرهم من منازلهم... وهنا أيضا لا تغطّي الموازنة الصغيرة المخصّصة للمدرسة المصاريف إذ لا تتعدّى 100 دينار في السنة. ويقول حارس المدرسة في هذا الصدد: «نضطرّ لشراء مواد التنظيف والتطهير من مالنا الخاص كلّما احتجنا إلى ملئ الخزّان مُجدّدا». في هذه المدرسة أيضا ظهرت إصابات بالفيروس الكبدي في الفترة الأخيرة إلا أنّ الفحص لم يشمل كلّ التلاميذ خلال زيارة التفقّد التي قامت به مصالح الصحة. بالإضافة إلى أن «أعوان الصحة وإن استهدفوا المدرسة بزيارات متواترة فإنهم لم يطلعونا على نتائج الفحوصات التي قاموا بها». وأعرب هذا العامل في المدرسة عن رغبته في معرفة نوعيّة وجودة المياه التي تأخذ منها مصالح الصحّة عيّنات في كلّ زيارة.

مدرسة السماعيلية: العائلات تقرّر عدم اصطحاب أبنائها إلى المدرسة؟

على بعد كيلومترات من مدرسة سيدي رابح توجد مدرسة السماعيلية «خارج النطاق البلدي هي أيضا في قرية مشابهة للقرية التي غادرناها غير أنّها تستقبل ضعف العدد من التلاميذ (110). ويقول أحد المدرسين «هي الأولى في مدينة ماجل بلعباس التي بادر السكان بغلقها عندما اكتشفوا استشراء الفيروس الكبدي أ بين الأطفال».

ويواصل المدرس «بما أن مصالح الصحّة لم تتّخذ قرارا بغلق المدرسة رغم التصريح بإصابة 11 تلميذا بادرنا بالاتصال بالأولياء لإقناعهم بعدم إرسال الأبناء إلى المدرسة، وقد نجحنا في إقناعهم بذلك لمدة قصيرة». هذه المدرسة تُزوّد هي أيضا بالماء من مجمع فلاحي للتنمية «لكنّها غير موصولة بالبئر مباشرة» وهو ما ينجرّ عنه تكرار انقطاع المياه وشحّ الكميات الآسنة في قاع الخزان. فتلجأ مدرسة السماعيلية هي أيضا إلى جلب المياه عن طريق الخزانات المنقولة كلّ أسبوع (5 متر مكعّب مقابل 25 دينار وهو مبلغ يجمعه المدرّسون فيما بينهم... وبلهجة تتراوح بين اليأس والغضب يواصل مخاطبنا حديثه بمثال إضافي عن تخلّي الدولة عن هذه الجهات قائلا: «طالبنا

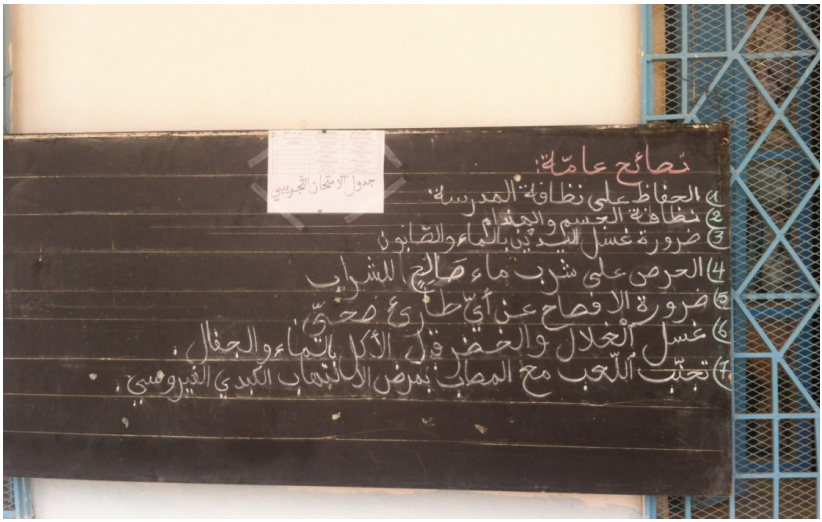

على السبورة التي تتوسّط ساحة المدرسة، نقرأ هذه التوصيات: الحفاظ على نظافة المدرسة، نظافة الجسم والهندام، ضرورة غسل اليدين بالماء والصابون، الحرص على شرب ماء صالح للشرب، ضرورة الإشعار بأيّ طارئ صحّي، غسل الخضر والغلال بماء الجفال قبل أكلها، تجنّب اللعب مع الطفل المُصاب بالالتهاب الكبدي الفيروسي

الإدارة بمدّنا بعلم تونس لنرفعه في مدخل المدرسة إلاّ أن السلط المعنيّة رفضت صرف المبلغ... حتّى علم البلاد علينا نحن المدرسين تحمّل أعباء شرائه!»

المدارس في مدينة ماجل بلعباس في قلب القضايا الجهوية المتعلقة بالماء الصالح للشرب ووباء الفيروس الكبدي (أ). فهل هي صدفة أن تتضرّر ولاية القصرين من الإصابات بالالتهاب الكبدي الفيروسي ومدارسها تحتلّ النسبة الأضعف (27.2 بالمائة) في الربط بشبكة الماء الصالح للشرب بينما النسبة الوطنية تصل إلى (66.71 بالمائة) ؟[2]. إذ على مجموع 25 مدرسة في هذه المدينة اثنتان فقط ترتبطان بشبكة الماء الصالح للشرب للشركة التونسية لتوزيع واستغلال المياه[3] ففي الجهات الفلاحية وخاصّة الواقعة خارج النطاق البلدي، مجمّعات التنمية الفلاحية هي المزوّد الرئيسي للمياه كما هي الحال في ماجل بلعباس حيث تصل التغطية إلى 75.42 بالمائة من الموارد المائية[4]. وحسب التقييم[5] « 16 مدرسة موصولة بالماء بهذه التجمعات مثلما هو الحال لمدرسة سيدي رابح والسماعيلية اللّتان تتزوّدان في الحقيقة عن طريق

خزانات منقولة». أمّا بالنسبة للسبع مدارس الأخرى فقد أثبت التقرير أنها تتزوّد بالماء إمّا عن طريق خزانات ثابتة (2) أو خزّانات منقولة (1) أو من «آبار خاصّة» (2 وتعتبر غير مهيأة) وتصرّح المدرستان المتبقيتان أنّ الماء غير مُتاح.

وتجدر الإشارة في هذا الصّدد أنّ هذه «المنظومات البديلة» تطرح مسألة ثمن الحصول على الماء. ففي مدرسة السماعيلية التي تلجأ إلى شراء المتر المكعّب الواحد من الماء مقابل 5 دنانير، نلاحظ أنّ هذا الثمن يفوق التسعيرة التي تتوخاها مجمعات التنمية ب5 إلى 16 مرّة حيث يتراوح سعر الماء بين ثلاثة مائة مليم ودينار واحد للمتر المكعب حسب شهادة علاء من المرصد التونسي للمياه.

لذلك تحيلنا ظروف التزوّد بالماء الصالح للشرب إلى النّظر في مسألة جودته. فحسب نفس التقييم لم تنتفع إلاّ مدرستان من مجموع 15 مدرسة خضعت للرقابة بإضافة مادة الكلور إلى الماء وهما المدرستين الموصولتين بشبكة الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع الماء وإحداهما هي مدرسة العباسية التي يصرّ مديرها على حصول تدليس في شأنها. ويرى علاء أن نتيجة التقرير لا تخلو من الأهمية في سياق انتشار التهاب الكبد الفيروسي ذلك أنّ «إضافة مادة الكلور إلى الماء هي الإجراء الأساسي لتطهيره والذي يحدّ من تكاثر الجراثيم والبكتيريات والفيروسات». كما يجدر إعادة النظر في هذه النتائج المفزعة في ظلّ غياب الدّيوان الوطني للتطهير في ماجل بلعباس وحيث المصالح البلدية للتطهير مُعطّلة تماما.

التهاب الكبد الفيروسي(أ) أو القطرة التي أفاضت الكأس: المصالح المختصة لا تؤمّن جودة المياه

ففي حالة تنذر بانتشار الالتهاب الكبدي، وخارج التشخيص الطبي والرّعاية الصحيّة، ماهي الإجراءات أو التدابير التي أطلقتها السلطات المختلفة لاحتواء الوباء؟ وبعبارة أخرى، هل تدخلت «بشكل عاجل» في أسباب الأزمة الصحية، أي ظروف التزوّد بالماء وصلاحيته للاستعمال وجودته؟

على من تقع المسؤوليّة؟ من المسؤول (أو المسؤولين عن توفير الماء (أو غيابه)؟ هل هي الهياكل المسؤولة عن توزيع الماء الصالح للشرب؟

تحوّلنا في البداية إلى «المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية الخاضعة لوزارة الفلاحة

للتحاور مع أعوان «خليّة مُجمّعات التنمية الفلاحية» المنوط بهم المساعدة الماديّة والتقنية على المستوى المحلّي إذ تعود لهم واقعيّا مسؤولية إدارة وتسيير 75.4 بالمائة من الموارد المائيّة لمدينة ماجل بلعباس (29 نقطة للماء الصالح للشرب و7 مخصّصة لمياه السقي و6 ذات اختصاص مشترك).

وتتكوّن مجامع التنمية من «المالكين والمستغلّين من الفلاحين والصيّادين ... وتختصّ بالحفاظ على الموارد الطبيعية بمنطقة التدخل وترشيد استعمالها»... «وإنجاز الأشغال الفلاحية وتولّي خدمات الصيد البحري (...) وتجهيز مناطق التدخل بما تحتاجه من تجهيزات ريفية» (الفصل 5 من الأمر عدد 1819 لسنة 1999.) وغالبا ما يقوم المتطوّعون بالتصرّف في عمليات الضخ وتخزين وتوزيع المياه. وقد وقع تقديم هذه المجامع من طرف نظام بن علي «كنظام تصرّف تشاركي»[6] وتعرّضت لنقد شديد وصل حدّ اتهامها بالتسبّب في «عطش سكّان المناطق الريفية»[7].

أمّا السيد فتحي التريكي، المسؤول على خليّة المجمع بماجل بلعباس فلا يقاسم هذا الرّأي الذي يقيم علاقة سببية بين انتشار فيروس الالتهاب الكبدي ومسألة المياه غير الصالحة للشرب. إذ أفادنا مُحدّثنا أن مسؤولية مراقبة جودة الماء تقع على عاتق المصالح الجهوية...

وقد باءت كلّ محاولاتنا لمعرفة الكيفية التي اعتمدتها المندوبية الجهوية ومجامع التنمية الفلاحية في التعاطي مع ظهور الوباء في الأشهر الأخيرة بالفشل. ويتمسّك بأنّ «المشكل الرئيسي هو نقص الثقافة الصحية لدى التلاميذ» (...) والأنانية التي تطغى على سلوك بعض السكّان للاستحواذ على المياه». ويواصل في الامتناع عن الخوض في الصعوبات التي تعترض مجامع التنمية الفلاحية ليردّ أسباب الإخلالات المتعدّدة «إلى الربط العشوائي لشبكات التزوّد بالماء... وسرقة المعدّات والتجهيزات».

أمّا ختام بن رحمة الذي يشتغل بالشركة التونسية لاستغلال وتوزيع الماء (ثاني مُزوّد للماء بولاية القصرين) فقد اكتفى بالقول أن أعمال الرقابة التي قامت بها الشركة للتأكد من جودة الماء من خلال ثلاث عيّنات (شملت مقهى ومنزلين) انتهت إلى نتيجة مطابقتها للمواصفات وأن أشغال الصيانة لخزّانات المياه في القصرين جيّدة.

إثر ذلك، قمنا بزيارة الخزّان الوحيد الذي تشرف عليه الشركة الوطنية لاستغلال

وتوزيع المياه في مدينة ماجل بلعباس والذي تقدّر طاقته ب 300 متر مكعّب ويزوّد 3000 مشترك.

هذه الصور نشرها المرصد التونسي للماء على صفحته فايس بوك ووقع تداولها بكثرة في مواقع التواصل الاجتماعي. وكان من نتائجها حسب ياسين وعبد الله أنّ عددا هاما من السكّان توقفوا عن شرب ماء الحنفيات. أمّا الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه فقد أنكرت نسبة هذه الصور لمدينة ماجل بلعباس... إلاّ أنها قامت بأشغال الصيانة مباشرة بعد نشر الصور أعلاه.

هل هي مسؤوليّة القائمين على أشغال التطهير؟

يرى كلّ من حبيب العلوي وأحمد المنصوري ويعملان كلاهما في بلديّة ماجل بلعبّاس «ان مشاكل المياه تتأتى أساسا من انسداد قنوات ومجاري الصرف الصحي في المدينة» والبلديّة هي المسؤولة مبدئيا في مجال الصرف الصحّي. ويعرب أحدهما (وهو م مسؤول بلدي عن أسفه لعدم القدرة على وجود حلّ لهذا المشكل الذي يعزوه إلى غياب محطّة تطهير بسبب المشاكل العقارية التي يثيرها المتساكنون والتعطيل أو الجمود من ناحية مصالح الولاية». كما يتأسف المسؤولان للنقص في موارد موازنة الولاية التي لا تتيح لمصلحتهم غير تنظيف محيط بعض المدارس وبعض الآبار والخزانات والقيام بحملات تحسيسية... للإجابة على الأزمة الصحّية»

أمّا في الدّيوان الوطني للتطهير فإن السيّد ناجي بدري أكّد لنا النقص الكبير في الأعوان وفي البني التحتية والمعدّات ففي ماجل بلعباس هناك: «شبكة بلدية بدون أعوان تنفيذ». وفي سياق ظهور الفيروس الكبدي (أ) «جاء مسؤولون من ديوان

التطهير في أوائل شهر ماي وأشاروا على السكّان بإلغاء اشتراكهم في شبكة الخدمات البلديّة وإنشاء بالوعات في ظرف وجيز (15 يوما).

هل تتحمّل المصالح الجهوية للصحّة المسؤولية؟

كانت هذه المصالح محلّ نقد شديد سواء من طرف السكان أو من طرف القائمين على إدارة المدارس في ماجل بلعباس فارتأينا أن نتحاور مع شوقي الهرماسي من مصلحة الطبّ المدرسي بالإدارة الجهويّة للصحة بولاية القصرين. وقد أقرّ هذا الأخير بأن الحالات المُسجّلة بالمصلحة التي يعمل بها لا تشمل كل الأشخاص المُصابين الذين لجأوا للمعاينة والعلاج في مدينة قفصة لقرب المسافة بينها وبين معتمديّة ماجل بلعباس ولأنّ الأطبّاء المباشرين لهذه الحالات والمحمولين على إشعار المرافق الصحية بها لم يقوموا بالإشعار بعدد الإصابات بصفة مُمنهجة.

كما أفادنا بأن التشخيص الوبائي الذي أنجزه أعوان المصلحة الجهوية للصحة بولاية القصرين يشمل ثلاثة محاور: تحقيق في المجال المدرسي وتحقيق في الفضاء العائلي وآخر في مُحيط عيش التلميذ المُصاب. وقد بادروا بإبعاد «الحالات الثابتة» من الفضاء المدرسي. إذ جاء في «دليل»[8] رصد الأوبئة السارية –الأمراض المعدية والوقاية منها (وهو دليل أنجزته وزارة الصحة) أن من أهداف الرقابة التي يجريها الأعوان «تقييم التدابير المتخذة في مجال الوقاية ومقاومة الوباء» على أن الإدارة الجهوية للصحة لا تملك أن تنفّذ ما جاء في الدّليل. كما شرح أن قرار غلق المدارس من مهام وزارة التربية كما من مهامها أيضا اتخاذ كلّ الإجراءات الضرورية بناء على التقييم السنوي (شروط الصحة والنظافة والسلامة والوصول إلى الماء، الخ) الذي تمدّها به الإدارة الجهوية للصحة.

... وفي الأثناء تبدو نتائج تحليل جودة الماء مُفزعة

تحصّلنا على نتائج تحليل العينات الذي قامت به مصالح الصحة في مختلف المعتمديّات سنة 2016. وفي ا يخصّ ماجل بلعباس «أثبتت نتائج الاختبار غياب كلّي لمادة الكلور من جميع خزانات الماء التي تشرف على تسييرها المجامع الفلاحية للتنمية وحضور هذه المادة بنسب ضئيلة في المياه التي يقع توزيعها. ويقول علاء من المرصد التونسي للمياه في هذا الخصوص «في ولاية القصرين وفي ماجل بلعباس

بالتحديد أن غياب الكلور من الماء له علاقة مباشرة بنتائج الرقابة الجرثومية المفزعة وغير المطابقة للمواصفات المعمول بها في تونس ن.ت 09.14». إذ كشفت 15.5 بالمائة من العيّنات المأخوذة من خزانات مجامع التنمية و28.3 بالمائة من باقي الشبكات علامات عدوى بالبكتيريا عن طريق الفضلات البشرية.

أمّا النتائج التي توصلت لها الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه فهي أحسن بكثير: يحتوي الخزان على مادة الكلور ولا يؤشّر على حضور البكتيريا الناقلة للعدوى. وإن ظهر في الشبكة التي تشرف عليها الشركة غياب مادة الكلور في 20 بالمائة من العيّنة فلا وجود رغم لذلك للبكتيريا.

ويوصي الدليل الذي أعدّته وزارة الصحة حال ظهور الفيروس الكبدي (أ) بتوخّي الإجراءات الوقائية التالية» حماية وتنقية الماء وإضافة مادة الكلور للماء الذي يستعمله عموم المواطنين (...) وتحسين إيصال المواطنين بالماء واحترام الشروط الأساسية لنقاوته وجودته». إلا أنه في صورة الحال (وضعية ماجل بلعباس) وحسب شهادة الأعوان الذين التقيناهم، لم يقع على ما يبدو العمل بهذه الإجراءات (...) بسبب نقص الإمكانيات والبنى الأساسية (...) وخاصة بسبب نقص التنسيق».

ساعدنا الحديث مع مراد زوقار على مزيد فهم أسباب غياب التعاون بخصوص جودة المياه على مستوى ولاية القصرين. ويعمل مراد ضمن مشروع «ماء القصرين» (باك) وهو مشروع تموّله (في شكل منحة) وتشرف عليه مصالح التعاون السويسري ويهدف إلى تحسين جودة المياه وإعادة تأهيل البنى التحتية الأساسية وإشراك المجتمع المدني وإرساء التحاور والتشاور مع مؤسّسات الدولة. إذ يعتبر مراد أن توزيع المسؤوليات بين مختلف المتداخلين غير واضحة بالخصوص بين المُستغلّين والمُوزّعين للماء الصالح للشرب وبين الأجهزة المحمول عليها القيام بمراقبة جودته «ممّا حدا بنا إلى إرساء استراتيجيا جهوية للسهر على تأمين نوعية جيّدة من الماء المخصّص للاستهلاك البشري في المناطق الريفية». في خصوص الانشطة الاستراتيجية التي تم الاتفاق بشأنها لتوزيع المسؤولية بين المندوبية الجهوية للفلاحة ومجامع التنمية الفلاحية والإدارة الجهوية للصحة، يتعلّق الاتفاق «بشروط وآليات الدعم والتنسيق على وجه الخصوص في حالة حدوث أزمة»، فمجامع التنمية الفلاحية هي المسؤولة على جودة المياه في المستوى المحلي وعليها أن تجد المساعدة من طرف

السلط المحلية المعنية (المندوبية الجهوية للفلاحة وإدارة الصحة الجهوية ما يخص التكوين والتأطير والمساعدة اللوجستية الضرورية على وجه التحديد).

وقد وردت المعلومات حول نقص المياه وجودتها وغياب الامكانيات والمعدات وحدود تدخل المجامع الفلاحية للتنمية في تقرير روضة قفراج لأنترناسيونال آلرت تحت عنوان «حوكمة الماء في القصرين»[9]، حيث يمكن أن نقرأ : « إن غياب معالجة الماء ناتج عن الحالة المزرية للمعدّات إذ يؤدّي ذلك إلى ركود الماء في الشبكات»... « وهذا الحالة دورية وهيكلية وهي نتيجة لغياب تحمل المسؤولية ولعمل تطوعي محدود الفاعلية والجدوى». لذلك، فإنّ إنشاء لجان جهوية خاصّة بتسيير الماء يبدو ضروريا حسب التقرير الذي تقترح صاحبته «إيجاد فريق عمل مختلط يجتمع مرّة في الشهر كما جاء في توصيات الاستراتيجيا الوطنية».

على أنّ مراد يؤكّد أنّ «الفريق الذي حصل على تكوين في هذا المجال مازال غير وظيفي ومازال تدخّله غير فاعل» ويعتقد أنّ المجتمع المدني يمكن أن يلعب دورا هامّا في هذا الشأن.

خلال زيارتنا للقصرين التقينا أيضا سفيان، وهو رئيس الجمعية الجهوية للحفاظ على البيئة التي يموّل التعاون السويسري أحد مشاريعها في الوقت الحالي.

ويشرح لنا سفيان المشروع قائلا : « يهتمّ المشروع الذي تشرف عليه الجمعية بالبعد المجتمعي لتحسين جودة الماء من خلال تنشيط حملات تحسيسية وتوافقية بين مجامع التنمية الفلاحية والمدارس وعموم السكان، بما أنّ الخلاف موجود أساسا بين هذه المجامع من جهة والسكان من جهة أخرى. ويرنو المشروع بهذا المعنى إلى خلق نوع من المصالحة ومن الحلول التوافقية في المستوى المحلي الضيق في انتظار أن تتحمّل السلط العمومية مسؤوليتها في توفير الماء الصالح للشرب لجميع االمتساكنين.

هل يكفل الدستور التونسي معالجة الماء قبل الحصول عليه ؟

فبين تهميش الجهة من حيث البنى التحية والموارد والمنشآت العمومية و»الأزمة المائية» في تونس، يضع التقرير الإصبع على تقاعس السلط المحلية في القضاءعلى الفيروس الكبدي (أ) في ماجل بلعباس وفي القصرين.

ماجل بلعباس على هامش الهامش ؟

من خلال شهادة عديد الأعوان العموميّين، تتراكم أوجه القصور والإخلالات في الخدمات المُسداة في ولاية القصرين عموما وفي ماجل بلعباس بالتحديد مثلما يتّضح ذلك من حالة المدارس.

إذ يروي علي الرابحي وهو نقابيّ من قطاع الصحة في الاتحاد المحلي بماجل بلعباس أنّ «إمكانيات المستوصف منقوصة وأنّ مراقبة جودة المياه يجب أن تتمّ بشكل يومي من طرف الوحدة العمومية التقنية المكلفة بالتطهير». «وفي الواقع لا تحصل هذه العملية إطلاقا نظرا لغياب الموارد البشرية والتقنية». أمّا المندوبية الجهوية للتنمية فلم تقم بأيّ تدخل لتحسين جودة الماء عن طريق المجامع طوال هذه السنة ولم تجهّز إلاّ مدرستين بالربط الصحي من ضمنها مدرسة سيدي رابح التي توجد بها دورة صرف صحّي منذ البداية.

أمّا في مصالح الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، فيستنكر الموظف الذي التقيناه «غياب مخابر لمراقبة نوعية المياه بكامل ولاية القصرين، مضيفا أن أقرب مخبر للتؤكد من جودة المياه يوجد بالولاية المجاورة-سوسة»... وأن خزّان الماء بالجهة لا يغطّي احتياجات المنخرطين ولا استمرارية تزويدهم بالماء الصالح للشرب»

وفي الدّيوان الوطني للتطهير، يعتبر **ن. بدري** أنّ «عملية التطهير هي أيضا مؤشّر على تهميش الجهة... إذ لا يوجد في القصرين إلاّ محطّة تطهير وحيدة إلى حدزد سنة 2004، بينما توجد في ولاية المنستير ستّ محطّات».

واليوم، توجد محطّتان للتطهير والصّرف الصحي واحدة في القصرين والأخرى في مدينة سبيطلة إلى جانب أربع محطّات ضخّ في كامل الولاية سمحت بربط ربع السكان بشبكة التطهير»... وفي المعتمديات الأخرى لولاية القصرين، يُقذف بالفضلات مباشرة في الأودية الأكثر قربا دون أيّ عملية معالجة». وقد وُصفت الأضرار الخطيرة الناجمة عن هذه الإخلالات في تقرير ر. قفراج أين نقرأ «تُستخدم مياه الصّرف الصحّي غير المُعالجة بشكل متصاعد لريّ الأراضي الفلاحية عندما لا تواصل طريقها للإستقرار في الأودية وفي مجاري المياه، نحو سيدي بوزيد والقيروان«

وحسب نفس العون-بدري، «نلاحظ وجود بقايا المعادن الثقيلة التي يعود جزء منها إلى فضلات مصنع الحلفاء والجزء الآخر إلى فضلات المتساكنين... وتسلّل هذه المعادن إلى باطن الأرض فتلوّثها كما تتسبّب في نفس الوقت في تلويث المياه الجوفية«

ومع ذلك، من المقرر حاليا إنشاء 5 محطات لمعالجة مياه الصرف الصحي (بتمويل جزئي من جهات مانحة مثل الوكالة الفرنسية للتنمية، الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، الخ) تشمل معتمديات تالة وفريانة - تالبيت وسبيبة وجديليان وحاسي الفريد وفوسانة. أما بالنسبة لماجل بلعباس (حيدرا ولعيون) «فلا شيءمؤكّد. لكن بنك التنمية الأفريقي كان قد وافق من حيث المبدأ على تمويل محطة تنقية مثلما هو الحال ل 80 بلدية منتقاة في تونس». وفي هذا السياق، يقول العاملون ببلدية ماجل بلعباس، «لقد حان الوقت لإنجاز محطة صرف صحي بجهتنا... نحن بانتظار هذا الوعد منذ سنة 1990»

مسألة المياه في تونس في عين الحدث

وتعكس هذه القضايا مشكلة أكثر شمولا من معضلة وجود المياه من عدمه في تونس. وتقدر منظمة الصحة العالمية في إذ تقارب حصّة مياه الشرب ب 470 م 3 / ساكن في السنة. ممّا جعل المنظمة العالمية للصحّة تصنّف تونس في خانة البلدان التي تشكو من ندرة المياه»[10]

لكن هل المشكل هو ندرة الموارد المائية أم هو عدم توفر المياه الصالحة للشرب؟

8.64 ٪ من العائلات في ماجل بلعباس، تبعد أكثر من كيلومتر عن مصدر مياه الشرب (387 أسرة). أمّا العائلات الأخرى فهي أكثر قربا من موارد الماء الصالح للشرب أو هي مربوطة مباشرة بشبكة لتوزيع المياه إلاّ أنّها ليست في مأمن من انقطاعه المتواتر رغم الموارد المائية[11] والبنى الهيدرولية الهامة لولاية القصرين[12] .وحسب تقرير ر. قفراج، يوجد استغلال مفرط للمياه الجوفية يتجاوز الموارد المتجدّدة بشكل مرتفع. كما يلاحظ نفس التقرير أن استخدام المياه يتّجه في الغالب إلى النشاط الفلاحي على حساب الماء الصالح للشرب[13]، وهو ما يثير مسؤولية مجامع التنمية سواء كان بسبب التسرّبات وإهدار المياه أو الفساد في توزيعها والتحوّز بها لريّ الأراضي الفلاحية.

على أنه ينبغي النظر إلى كلّ هذا في ظلّ نموّ القطاع الذي تحوّل بسرعة إلى فريسة لنموذج الزراعة المكثّفة التي تستنزف المزيد من المياه في نفس الوقت الذي ترزح فيه تونس تحت وقع التغيرات المناخية. ممّا يجعل من مدينة ماجل بلعباس ذات المناخ الجاف ومعدّل أمطار لا يتجاوز 190 مم في السنة واحدة من أكثر الجهات عرضة لتأثير تغيّر المناخ في بلد يتوقّع انخفاضا عاما لموارده المائية (28٪) بحلول سنة 2030.

تونس تشكو من العطش

ذلك ما توصّل له المرصد التونسي للماء في الندوة الصحفية التي نظمها يوم 22 مارس 2017 بمناسبة اليوم العالمي للماء, إذ بفضل نظام الإشعار على الأنترنت[14]، تلقّى المرصد أكثر من 900 بلاغ عن انقطاع الماء وسجّل أكثر من 110 حركة احتجاجية من أجل الحصول على الماء سنة 2016 : أصبح النقص في المياه إذن واقعا معيشا. وفي إطار متابعته الميدانية لتقدّم أشغال «الكتاب الأزرق» للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه (وهو مشروع مُبرمج لسنة 2016) لفت نظر هذه الأخيرة إلى «تحمّل مسؤوليتها الكاملة لكونها لم تحترم التزاماتها تجاه المنخرطين في شبكتها».

أمّا المسؤول المحلّي للشركة فيؤكّد أن «تمضية الصائفة بمنآى عن العطش خلال هذه الصائفة كان وعدا خاطئا من وزارة الفلاحة التي تُشرف على الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه التي لا تلتزم بواجباتها». ويضيف : « المسؤولون في العاصمة يطلبون أمرا مستحيلا... هم يطلقون وعودا مستحيلة التحقيق في مستوى الجهات»... في إشارة واضحة إلى المركزية المُشطّة في تسيير وإدارة قطاع المياه.

تعرّف مجلّة المياه التي يجري تحويرها حاليّا الماء «**كمنفعة عامّة**» والحصول على الماء الصالح للشرب «**كحقّ إنساني أساسي**» لذا ينبغي الحدّ من الإفراط في استغلاله كما يجب حماية الموارد المائية من التلوث وإعمال مبدأ اللاّمركزية في إدارة المياه والتصرف فيها[15].

غير أنّ الأمل في المصادقة على المجلّة قبل انعقاد الانتخابات البلديّة ضعيف (كان من المفروض أن تتمّ هذه الانتخابات في شهر 2017 ووقع تأجيلها). كما يُخشى أن يحمل منطوق المجلّة خصخصة لقطاع المياه والعمل بنموذج «الشراكة بين القطاعين العام

والخاص»[16]. وهو النموذج الذي أدّى تطبيقه في بلد كالمغرب إلى ارتفاع في التكلفة وبالنتيجة إلى ظهور حركات احتجاجية تطالب بالحق في الحصول على الماء[17].

في نهاية هذا التحقيق، يبدو أنّ هذه المرافق الأساسية تساهم اليوم في إنتاج عدم المساواة وتشكّل عوامل خطر على صحّة المواطنين خاصّة في الجهات المُهمشة. وتبقى مسألتان محلّ تساؤل : ما هي الخيارات السياسية أو نموذج التنمية الذي يمكن أن يكفل للجميع «الحق في الماء»الذي أقرّه دستور 2014، حاضرا ومستقبلا ؟ كيف يمكن الدّفاع عن هذا الحقّ والحال أنّ الخطاب المهيمن للسياسيّين وبعض مكوّنات المجتمع المدني يجنح إلى إلقاء المسؤولية على كاهل المواطن دون غيره ؟

هوامش

1. س. سبوعي «القصرين تتقدّم للقضاء بملف «الجهة الضحية». جويلية 2015

S. Sbouai, « Kasserine se constitue région victime », Juillet 2015, Inkyfada : https://inkyfada.com/2015/07/kasserine-region-victime-justice-transitionnelle-tunisie/

2. مؤشرات آداء النظام التربوي. مارس 2015

« Indicateurs de performance du système éducatif », Ministère de l'éducation, mars 2014 : http://www.education.gov.tn/article_education/planification/indic_performance_sys_educatif.pdf

3. «تقييم شروط حصول المدارس على الماء الصالح للشرب». تقرير قامت به مصالح الصحة بولاية القصرين سنة2016.

Evaluations des conditions d'approvisionnement des écoles en eau de boisson », réalisé par le service de santé du gouvernorat de Kasserine en 2016.

4. ولاية القصرين بالأرقام، 2014، ديوان تنمية الوسط الغربي.

« Le gouvernorat de Kasserine en chiffre », 2014, Office du développement du centre -Ouest : http://www.odco.nat.tn/upload/pdf/2016/odco-brochure-kasserine-2014.pdf

5. «تقييم شروط حصول المدارس على الماء الصالح للشرب». تقرير قامت به مصالح الصحة بولاية القصرين سنة 2016.

« Evaluations des conditions d'approvisionnement des écoles en eau de boisson », réalisé par le service de santé du gouvernorat de Kasserine en 2016.

6. أ.أ. كاناس «التصرف في الموارد الطبيعية والنظام المؤسساتي للحوكمة في تونس»، مغرب-مشرق عدد 202. 2010.

A-A Canesse « Gestion des ressources naturelles et système institutionnel de gouvernance en Tunisie », Maghreb-Machrek, n°202, 2010.

7. م. كلبوسي»مجامع التنمية الفلاحية التي تتسبب في عطش القرويين»، أفريل 2015.

M. Kalboussi, « Ces GDA qui assoiffent les ruraux », avril 2015, Nawaat : https://nawaat.org/portail/2015/04/13/ces-gdaqui-assoiffent-les-ruraux/

8. دليل الوقاية من الأمراض الوبائية»، 2015، وزارة الصحة

Guide d'épidémiologie d'intervention, 2015, Ministère de la Santé http://www.santetunisie.rns.tn/images/docs/Guideepidemiof.pdf

9. ر. قفراش، «حوكمة الماء في تونس: دراسة حول ولايى القصرين»، جوان 2017. انترناسيونال آلرت

R. Gafrej, « Gouvernance de l'eau en Tunisie : Etude de cas du gouvernorat de Kasserine », Juin 2017, International alert : http://www.international-alert.org/sites/default/files/Tunisia_WaterGovernanceKasserine_FR_2017.pdf

10. يُعتبر بلد ما في وضعية نقص الماء إذا كانت مقدراته تحت سقف 0071 متر مكعب لكل ساكن في السنة, ويُعدّ في أزمة مائية إذا كانت موارده تقل عن 0001 متر مُكعب لكل ساكن في السنة.

11. وفق تقرير حديث للمندوبية الفلاحية الجهوية بالقصرين «تشتمل الجهة على موارد مائية هامة تُقدّر ب 172 مليون متر مكعب في السنة فضلا على وجود 92 مائدة مائية سطحية منها 2 مع ولايتي الكاف وسيدي بوزيد و 92 مائدة جوفية».

12. جاء في تقرير ر. قفراش «يوجد سدّان كبيران و91 سدّ و77 نقطة تخزين مياه و515 أشغال صيانة للماء والتربة.

13. وحسب نفس التقرير 76 بالمائة من الموارد المائية بالقصرين مُخصصة للأنشطة الفلاحية و21 بالمائة للأنشطة الصناعية و 3 بالمائة للماء الصالح للشرب.

14. قائمة بالأشعار حول مشاكل المياه

Liste des alertes de l'Observatoire : http://watchwater.tn/fr/alerteslistuser

15. المجلة الجديدة للمياه تتصدّر اهتمام مجلس وزاري

« Tunisie : Le nouveau code des eaux au centre d'un conseil

16. ط. بن ناصر، «نحو خوصصة التصرف في الماء في تونس؟»، جانفي 2017.

T. Ben Naser, « Vers une privatisation de la gestion de l'eau en Tunisie ? », janvier 2017, Nawaat https://nawaat.org/portail/2017/01/31/vers-une-privatisation-de-la-gestion-de-leau-en-tunisie/

17. أ. بيتيجان «مظاهرات عارمة ضدّ شركة فيوليا في طنجة وفي شمال المغرب، نوفمبر 2015.

الحوض المنجمي :
"أعلموهم بما فعل بنا استغلال الفسفاط !"

على اليسار، تونس اليوم، على اليمين، تونس قبل 63 مليون سنة

27 أكتوبر 2017

قادتني زياراتي العديدة إلى تونس إلى العودة إلى تاريخ قطاع الفسفاط منذ بداية ظهوره في البلاد. فبعد مدينة صفاقس، استوقفتني جبال الفوسفوجيبس في الصخيرة و مررت إلى مدينة قابس، وتوقفت أخيرا في جهة قفصة حيث يُستخرج ويُغسل الفسفاط قبل أن يتمّ تحويله. وبلا أدنى شكّ خطّ تاريخ استخراج الفسفاط قصّة متداخلة من الاستعباد ومن النضالات. فقد خاضت مدن الحوض المنجمي وسط الآلام والأحزان «انتفاضات الحوض المنجمي» تحت حكم بن علي واعتبرت هذه الانتفاضات الشرارة الثورية لما حصل سنة 2011.

غير أنه بعد مرور ستّ سنوات، يبدو أنّ الثورة لم تستطع أن تمحو آثار ما فعله الفسفاط بهذه الجهة التي أصبحت عُنوانا لنشاط استخراجي يسجن الجهة بين مخالب التبعية الاقتصادية والبؤس الاجتماعي للمتساكنين.

صورة المياه (أسفله) تشبه إلى حد كبير بحيرة أو خزان اصطناعي من مياه الشرب. إلاّ أنها لا هذا ولا ذاك. بل هي عبارة عن حوض لتخزين وحل الفسفاط، في قلب مدينة المتلوي حيث يتم قطع مياه بشكل منتظم في المنازل.

مدينة المتلوي، مارس 2017

وبينما تتّخذ أنشطة شركة الفسفاط في قفصة شكل «نشاط مُدمّر للفضاء و البيئة»[1]، لم تظهر حتى الآن حركات جماعية ضد آثارها الصحية والبيئية. ومع ذلك، تستمر الحركات في المطالبة بالكرامة التي حرّمها نموذج نسق «غير» التنموي المرتبط بإنتاج الفسفاط إلى اليوم. وفي الآونة الأخيرة، استنكر سكان الحوض المنجمي خلال احتجاجاتهم أن يقع سجنهم –ضمنيّا- في الاختيار بين الحق في العمل والحق الأساسي في المياه.

اكتشاف الثروة الطبيعية وما صاحبه من استغلال وقهر

هل هي لعنة من التاريخ أن يرتبط إلى هذا الحدّ مصير الفسفاط بالماء ؟

ترافق اكتشاف هذه الثروة الطبيعية منذ البداية بكثير من المظالم. فقد اتسعت الفجوة باطّراد بين وجوب الحفاظ على الموارد المائية وإنتاج الفسفاط لتشكّل معضلة تاريخية استعصى حلّها.

ويبدو أن الفضل في وجود الفسفاط بجهة قفصة يعود إلى اندثار مياه البحار قبل ملايين السّنين. وقد وقع اكتشاف هذه الثروة من طرف عالم الجيولوجيا فيليب توماس سنة 1885خلال فترة الاحتلال الفرنسي للبلاد التونسية.

وفي رواية مضحكة، يُحكى أنّ حشرة أخرجت حبّة سوداء من الأرض هي من ألهمت الباحث[2]. ففي هذه المنطقة الجبلية القاحلة، أكّدت أعمال المسح والتنقيب وجود مناجم هامة : ثروات غير مُستغلّة من طرف سكان قفصة الذين كانوا يعيشون من الفلاحة والرعي.

سنة 1896 وُلدت «شركة الفسفاط والسكة الحديدية بقفصة» كمشروع للاستغلال الاستعماري لمناجم الفسفاط. وساهمت نشأتها في ظهور مدن الحوض المنجمي شيئا فشيئا. واليوم تعدّ مدينة المتلوّي 37000 ساكن والرديف 27713 وأم العرايس 31000 والمظيلة 13656.

وعلى امتداد القرن العشرين ارتبطت ظروف السكان لهذه المناطق بشكل تراجيدي بطرق استخراج وإنتاج الفسفاط إن كان ذلك زمن الاستعمار أو بعد الاستقلال في إطار سياسة «التحديث» التي انتهجتها الدولة. ففي الحالتين، اتسم تسيير الشركة («الكبانية») بنهب هذه الثروة المحلية دون أن تعود بالفائدة على الجهة التي لم تخرج أبدا من مربع الفقر.

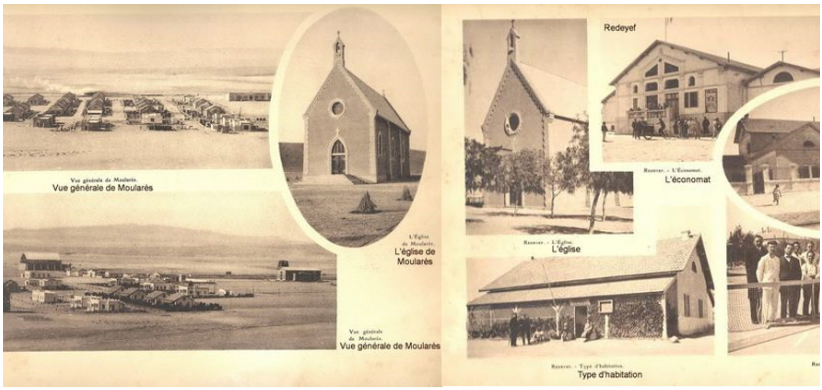

أم العرايس على يسار الصورة والرديف على اليمين

فخلال الحقبة الاستعمارية، اعتمد استغلال الفسفاط على سياسة الفصل بين السكان والعبودية إذ أطلت من السهول الصحراوية منازل وكنائس ومراكز تجارية ذات تصاميم معمارية لا تمتّ بصلة لأمثلة المعمار المحلّي مثلما تبيّنه البطاقات البريدية لتلك الفترة (1881-1956).

وقد تواصل توافد العمال من الجهات والبلدان المجاورة للعمل في شركة الفسفاط كلّما ازدادت عمليات استخراجه من باطن الأرض. وتُسمّي الشركة هؤلاء العمال «كتلة مختلطة» للحديث عن تعايش التونسيين والجزائريين والمغربيين والليبيين الموزّعين على «الأحياء الخصوصية» في مدينة الرديف[3].

ولا تميّز البطاقات البريدية بعضهم عن الآخر فهم كلّهم «أصليون-محليون» على خلاف «الأوروبيين» الذين يقطنون كلهم في «القرية الأوروبية». والفصل العرقي بين السكان معمول به في كل أوجه الحياة وخاصّة في مجال العمل إذ كتب عالم الجغرافيا بريناي روجاي[4] «يشكّل السكان المحليون تقريبا مجموع 2500 عاملا بالرديف بينما يحتل الأوروبيون مهام التسيير والتأطير بالشركة».

واتسمت ظروف العمال بالقسوة والخطر إذ كانت عمليات الحفر تتم بالطرق التقليدية و»تقوم أساسا على الجهد البدني للإنسان والحيوان (...) وتُستخدم فيها المعدّات البسيطة من معاول ومطارق ومثقاب يدوي للحفر ولكسر الحجر»[5].

ويروي عبد السلام الزعايبي وهو مدرّس بمدينة المتلوي أنه وجد بالمدرسة التي يشتغل فيها الدفاتر التي كان يستعملها المدرّسون الفرنسيون زمن الاستعمار وفي بعضها شهادات على مظاهر الفصل بين السكان التي طالت مجال التعليم. ومثال ذلك ما دوّنه مدير المدرسة سنة 1930 «لا يمكن تسجيل التلاميذ الأوروبيين الذين يرغبون في الالتحاق بهذه المدرسة لأن الإدارة العامة تعترض على ذلك». كما تروي هذه الدفاتر خصوصا قصص انقطاع التلاميذ المبكّر عن الدراسة «للالتحاق بالعمل لدى العائلات الأوروبية» وأيضا للعمل بالمنجم حالما يصبح باستطاعتهم استعمال المعول وقنديل الإضاءة» (1926).

وفي سنة 1927 كتب نفس المدير: «يغادر التلاميذ المدرسة في ساعة مبكرة للالتحاق

صورة (1908) على واجه بناية وحدة غسل الفسفاط في المتلوي سنة 2017، مازالت بقايا معماريّة من الحقبة الاستعمارية ظاهرة للعيان في مدن الحوض المنجمي

بالمنجم حيث لا يهمّ حصول هؤلاء الأطفال على العلم(...) وبعد أن تدخلت عديد المرات لكي لا يقع تشغيل التلاميذ صغار السنّ في المنجم، أجابني المهندس أنه يفضل عمّالا لا يملكون قدرا وافرا من التعلم».

كما أن كلّ أوجه حياة المتساكنين ترتبط بشكل تام بحاجيات وتقلبات الاستغلال الاستعماري لمناجم الفسفاط. فعلى سبيل المثال، «... تبعا لتفاقم الأزمة الاقتصادية والبطالة في المنجم» في بداية سنة 1930، غادرت عائلات كثيرة مدن الحوض المنجمي لتعود إلى العمل الفلاحي ورعي الأغنام. لكن مع اكتشاف حقول غنيّة بالفسفاط في كل من الرديف وأم العرايس سنة 1939 شهدت مدينة المتلوي تنقل أعداد غفيرة نحو المناجم الجديدة التي تمّ اكتشافها.»

وانطلقت النضالات في مدن الحوض المنجمي منذ بداية القرن إذ نفّذ العمال عشرين إضرابا قبل سنة 1914، و18 إضرابا بين 1917و1931 وكان معظمها يتعلق بمطالب شغليّة وبعضها الآخر بالنظام التأديبي[6] ومن بين هذه الإضرابات إضراب سنة 1920 الذي شارك فيه 6000 عامل وامتدّ على شهر ونصف احتجاجا على قمع العمل النقابي تحديدا.

كما عرف الإضراب العام ليوم 2 مارس 1937 منعرجا خطيرا حيث جُرح 36 عاملا وقُتل 17 آخرين من طرف السلط الاستعمارية.

وقد أثارت هذه الأحداث حفيظة سيمون فايل التي ختمت مقالها «الدم يسيل في تونس»، في نفس هذه السنة، بهذه العبارات «عندما أفكّر في احتمال حدوث الحرب، يختلط لديّ شعور الرّعب والخوف بشيئ من الارتياح من هكذا أفق... ذلك أن حربا أوروبية يمكن أن تشكّل انطلاقة لتأثر الشعوب المستعمرة وتنتقم من استهتارنا ولامبالاتنا ووحشيّتنا».

وحلّت هذه «الحرب الأوروبية» بعد سنتين وتسبّب القصف الجوي في تونس في سقوط ضحايا في مدن الحوض المنجمي... وتواصل الإعداد للثأر الكبير :»فقد لعب عمال المناجم دورا محوريّا في النضال المطلبي حسب تعبير بول روبار باديول.

وساهمت مدن الحوض المنجمي بصفة فعالة في معركة التحرير الوطني التي انتهت بالاستقلال سنة 1965.

على واجه بناية وحدة غسل الفسفاط في المتلوي سنة 2017، مازالت بقايا معماريّة من الحقبة الاستعمارية ظاهرة للعيان في مدن الحوض المنجمي

المخلفات المأساوية لإنتاج الفسفاط ولسياسة «التحديث» بعد الاستفلال

أصبحت شركة فسفاط قفصة شركة عمومية تونسية مباشرة بعد الاستقلال. وانطلاقا من سنة 1960، شرعت الشركة في استخدام طرق عمل شبه أوتوماتيكية وصارت الآلات الكهربائية تُستعمل في عمليات الحفر كما بدأ استعمال المتفجرات «الديناميت» لاستخراج الفسفاط. ولم يقع المرور إلى الطريقة الأوتوماتيكية إلاّ بعد عشر سنوات. ويعتبر مسؤولو الشركة المرور نحو طريقة الانتاج الأوتوماتيكي منعرجا هاما في تاريخ إنتاج واستغلال الفسفاط وفي تاريخ الشركة خاصّة وأنها خولت التوجّه نحو الانتاج في الفضاء المفتوح انطلاقا من سنة 1978 ووقع غلق المناجم تحت الأرض تدريجيا حتى آخر منجم سنة 2006 [7].

إلاّ أن خيار الإنتاج في فضاء مفتوح كانت له نتائج كارثية على الجهة حسب رأي عبد السلام وهو مدرّس ورئيس جمعية «أمل للمحيط» بمدينة المتلوي «حيث بدأت

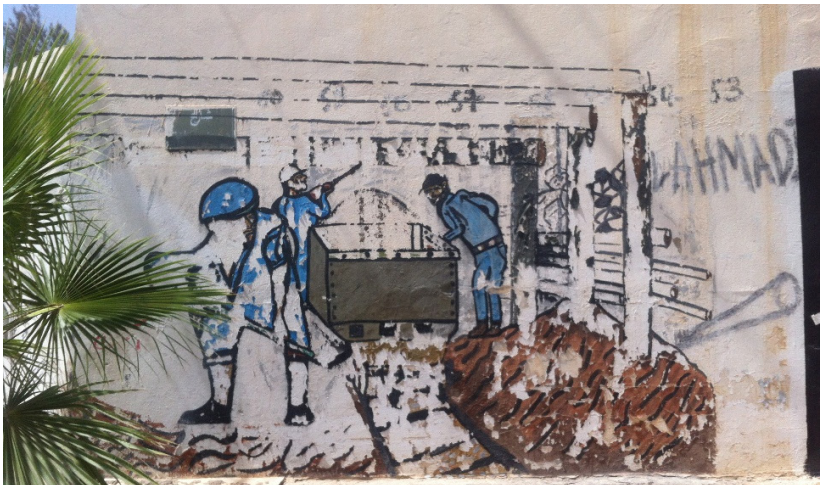

هذا الحائط شاهد على المناجم تحت الأرض التي لم تعد موجودة اليوم

جدران المنازل تتشقق على وقع التفجيرات... وهناك منازل هُدمت تماما». وكانت آثار تلك التشوّهات بادية في الطريق التي سلكناها بين أم العرايس والمتلوي حيث عوّضت أكداس الغبار الرمادية اللون السهول الصخرية المائلة إلى اللون الأصفر والتي كانت تميّز الجهة.

ويعتقد عبد السلام أنّ هذه الطريقة لاستخراج الفسفاط لا تحترم المعايير التقنية المتعارف عليها دوليا والتي تحدّد بشكل دقيق مساحة وعمق التفجيرات ويصف ما تقوم به الشركة «باغتصاب للأرض وليس استخراج ثروة من جوفها... فبسبب هذا الاستغلال المفرط تتطاير ذرات الأتربة والغبار وبقايا الفسفاط الناجمة عن الانفجارات نحو السماء وتنتشر أكثر فأكثر نحو المدن.»

وبعد استخراج الفسفاط يقع نقله «وتنقيته الأولية» بفصله عن الصخور والأحجار وكلّ الزوائد قبل المرور إلى عمليّة إغنائه. ووقع العمل بهذه الطريقة طويلا عن «طريق التهوئة» حسب أحد مسؤولي الشركة الذي فضّل عدم ذكر هويته. وبالعودة إلى الموقع الرسمي لشركة فسفاط قفصة على الأنترنيت، برّرت الشركة التخلي عن التقنية التقليدية والمرور إلى الفضاء المفتوح وتعميم غسل الفسفاط سنة 1985 «كإجراء لحماية البيئة والمحيط»[8].

وقد زرت وحدة غسل الفسفاط المحاذية لمنزل مرافقي عبد السلام وسط مدينة المتلوي. وخلافا لما يتهيّأ للناظر إلى الصور، فإن هذه الوحدة تواصل العمل بشكل متواصل حتّى أن الهواء صار من العسير تنفسه خارجها، أمّا داخلها فكلّ شيء يتداعى مُهدّدا بالانهيار .

إن الاستغلال المفرط للمياه وتلويثها الذي نلاحظه في مختلف مراحل غسل الفسفاط مفزع في مدينة تعيش على وقع انقطاع الماء من الحنفية يوميا كما يمكن ملاحظة ذلك على بعد كيلومترات من وحدات الغسل حيث تصبّ مياه الغسل مباشرة في الأودية المحيطة بالمدينة.

تضم جمعية «أمل للبيئة» التي يرأسها عبد السلام أكثر من مائة عضو منهم تفاهم وريم وقد تأسست سنة 2012 «للمطالبة ببيئة سليمة... ومساعدة الأشخاص المتضرّرين من شركة الفسفاط للحصول على حقوقهم». وقامت الجمعية منذ نشأتها بالعديد من الأنشطة التحسيسيّة في المدارس وشاركت في عديد اللقاءات والمناسبات للإشعار والإعلام بنتائج البحوث التي تقوم بها في مجال البيئة والمحيط. ويمكن أن نقرأ في تقريرها لسنة 2015 بعنوان «حماية البيئة في المتلوي وآفاق التنمية المستدامة» «...تضرّر النبات والحيوان وتدمير البيئة والمناخ والمياه (...) والاستغلال المفرط للموارد

في وحدة الغسل بالمتلوي تتدفق المياه رمادية اللون على الأرض (يسار الصورة) لتنتهي في مسار الواد... على بعد 40 كيلومتر من المدينة. وقد شحت مياه الوادي من أثار الجفاف والتلوث.

المائية وتلويثها وتلويث الهواء (...) وآثار استغلال الفسفاط على الانسان».

ويلاحظ التقرير على وجه الخصوص «انتشار عديد الأمراض مثل التسمّم بالفلور وأمراض الرئتين والتهابات الجهاز التنفسي الحادة وأمراض العيون والإسهال» بسبب «الهجوم المكثف للغبار والأتربة والمعادن الثقيلة التي يحتوي عليها الفسفاط».

على أن آثار إنتاج الفسفاط لا يحسّ بها سكان المتلوي فحسب بل تتعدّاهم إلى كلّ متساكني مدن الحوض المنجمي. ففي نفس السياق وعلاوة على أنشطة استخراج وغسل الفسفاط، يتمّ تحويله إلى حوامض في مدينة المظيلة من طرف المجمع الكيميائي التونسي (أنشئ سنة 1985) الذي انصهر في شركة فسفاط قفصة سنة 1996 . ورغم صعوبة ظروف العيش[9] في هذه المدينة فقد تقرّر فتح معمل جديد (المظيلة 2) وشروعه في الانتاج قريبا ممّا سيضاعف في استهلاك المياه وفي تلويث الماء والهواء وتكديس مادة الفوسفوجيبس (بقايا الفسفاط) التي تشكّل بعدُ أكواما من الردم والوحل يصل ارتفاعها إلى 50 مترا.

لقد احتلّ النشاط الاستخراجي «التقدمي» مكان النشاط الاستخراجي الذي كان يقوم به المستعمر الفرنسي. فمن ناحية، تعتبر شركة فسفاط قفصة أن تغيير طرق استغلال الفسفاط قد سمح «بقفزة نوعية لأنشطتها» من خلال استخدام معدّات وآليّات «متطورة تقنيّا». وفي نفس الوقت تعتبر مجلّة «بدائل» «أن استغلال العمال

المظيلة وأكوام مادة الفوسفوجيبس

في المنجم حتّى الموت في جهة قفصة (...) هو استغلال مُثير للحنق خاصّة عندما نعلم أنه أصبح ممكنا بفضل إيديولوجية حزب الدستور -تحت مسمّى الوحدة الوطنية- ... إذ على صعيد صحة السكان كما في مجال البيئة والمحيط، يستعدّ الحوض المنجمي لتحوّلات هامّة[10] واضطرابات كبرى بنسق إنتاج تضاعف أربع مرات بين 1960سنتي و2000[11]».

غير أن عدد من يستنكرون الآثار المدمرة لإنتاج الفسفاط على صحة سكان الجهة وعلى بيئتهم قليل حسب رابح بن رمضان (من الفرع المحلّي لمنتدى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.) وهذا الرأي يتقاسمه العديد من الأشخاص الذين التقيتهم. إذ هناك شيء من التسليم بقدر محتوم يشبه إحساسا بإدانة المطالبة بهذه الحقوق بشكل خاص. «... أنا سألقى حتفي بسبب الفسفاط حتّى وإن لم أكن عاملا بالشركة.. فلتشغّلني هذه الشركة إذن كي أموت وأنا أعمل[12]»...

هذه الشهادة تلقاها الباحث مطاع أمين الواعر من أحد المحتجّين خلال اعتصام للمطالبة بالحق في الشغل في مدينة الرديف سنة 2015. وقد انصبّ تساؤل الباحث على الأسباب التي منعت من ظهور حركات جماعية للتنديد بالحالة الصحية والبيئية في جهة تُعدّ من أكثر الجهات مساهمة في التعبئة والنضالات على امتداد التاريخ الحديث للبلاد.

ويؤكّد الواعر أن كل التحركات المحلية للسنوات الأخيرة «تعلّقت بمطالب ذات صبغة اقتصادية واجتماعية تتمركز على الحق في الحصول على شغل»... حقّ في الشغل يبدو أنه «موثوق» نهائيّا ودون رجعة بالفسفاط..

«الموارد البشرية» والفسفاط: الكلّ، هنا، يريد الالتحاق بالعمل في الشركة

الحق في العمل مطلب رئيسي في أغلب الحركات الاجتماعية في مدن الحوض المنجمي على امتداد السنوات الأخيرة. ويبدو هذا الحق في وضعية خلافية مع مسألة الحق في الصحة وفي بيئة سليمة إذ أن تصنيع الفسفاط مسؤول على نحو ما عن أزمة التشغيل التي انتفض ضدّها المحتجون في الحوض المنجمي سنة 2008.

كما أنّ الحلول التي انتهجتها شركة فسفاط قفصة بعد 2011 والتي كا يجب عليها دمج متطلبّات التشغيل وتوفير بيئة سليمة لم تكن مرضية. وتستمرّ الآمال المُعلقة على الانتداب في الشركة كبيرة سنة 2017 بينما شروط الصحة والسلامة المهنية مازالت غير متوفرة.

فبعد مرور اكثر من قرن تتواصل الانتفاضات في الحوض المنجمي ضد البطالة الفساد و غياب التنمية .

اندلعت انتفاضة الحوض المنجمي سنة 2008 رفضا لسياسات التشغيل الممارسة من طرف شركة فسفاط قفصة يوم 5 جانفي الموافق لنشر نتائج مناظرة الانتداب بالشركة التي وُصمت باستعمال الغش والمحاباة وكذلك لاعتبار ان الشركة هي المحرك الاقتصادي الوحيد في الجهة[13]. وقد عرفت تونس من خلال تواصل الانتفاضة على مدى شهور في كامل مدن الحوض المنجمي أهمّ وأطول الحركات الاحتجاجية منذ عشرات السنين[14].

انطلقت الاحتجاجات السلمية بإضرابات و احتلال المصانع و مظاهرات شوارع لم تخرج عن السيطرة في مدينة الرديف و أم العرايس و المظيلة و المتلوي شارك فيها الاف المحتجين من نقابيين و فاقدي شغل و النساء ارامل العمال الذين فقدوا حياتهم في حوادث شغل كما جاء في بيان اللجنة الوطنية لمساندة سكان الحوض المنجمي.

وقد استمرت انتفاضة سكان الحوض المنجمي طيلة 10 شهور وسُلّط عليهم قمع شديد أدى لسجن المئات وإلى جرح العشرات وقتلى ثلاثة شبان[15].

صور شهداء انتفاضة 2008 في الساحة الرئيسة في الرديف

ويعتبر أمين علا ل ان هذه الاحتجاجات تترجم سلسلة من المشاكل الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية الكامنة منذ سنوات 1980. وبالفعل، كان قد بدأ استخدام الآلات والاتجاه نحو «المكننة» منذ السبعينات. وتواصل تغيير نمط الانتاج بشكل متزايد تحت الضغط وإعادة الهيكلة التي فرضها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي في إطار برنامج الاصلاح الهيكلي[16] خلال الثمانينات من القرن العشرين.

ومن ثمّة، «اعتمد إصلاح الشركة المعايير النيولبرالية التي أدّت إلى تدهور أنشطتها في الجهة» حسب امين علال، وتمّ الاستغناء على 10000 موطن شغل بين سنة 1980 وسنة 2000[717] في الحوض المنجمي بينما توفير مواطن الشغل هو ما أتت به الصناعة المنجمية للجهة ولو أنه أبعد ما يكون عن تحقيق التنمية حسب ما كتبه البعض منذ سنة 1980[18]. وهكذا كانت أرباح الشركة التي وصلت في بعض الأحيان إلى مليار من الدنانير في السنة [19] تغادر الحوض المنجمي في نفس الوقت مع الفسفاط.

وتواصلت ظروف العيش عسيرة في ظلّ غياب بدائل اقتصادية وأُتهمت المناجم منذ الثمانينات بالخصوص بمنع و سدّ الطريق أمام تنمية القطاع الفلاحي الذي يشكو من ندرة المياه[20] التي تمّ تحويل الجزء الرئيسي منها للنشاط المنجمي.

فبلغت نسب البطالة سنة 2004 على سبيل المثال ضعف المعدّل الوطني (14.1) وارتفعت إلى 38.5 بأم العرايس و 26.6 في الرديف .لذلك استهدفت احتجاجات 2008

شركة فسفاط قفصة مباشرة وكان من نتائجها تجميد الأنشطة المرتبطة بالفسفاط[21].

ولاحق نظام بن علي المناضلين أمام القضاء بتهم «الانتماء الي عصابة مفسدين و المشاركة في وفاق بهدف التحضير أو القيام بهجوم ضد الأشخاص أو الاملاك [22] وقامت السلطة بكل ما في وسعها لتقبر -سياسيا وإعلاميا- انتفاضة عبّرت عن حالة اختناق عام بسبب البطالة والفساد وغياب التنمية المحلية والجهوية. و لم تتحسن حالة الجهة في السنوات اللاحقة ولا حتى بعد ثورة 2011 التي تحيل ذكرياتها على الإحباط وخيبة الامل الحالية.

وهكذا تتواصل الاعتصامات من أجل المطالبة بالحق في الشغل أمام مقرات الشركة و امام مقر الولاية بقفصة أو أمام الوزارات بتونس العاصمة. وفي هذا الصدد أطلعني عبد السلام على صُور لتجمع ضخم انتظم بمدينة المتلوي يوم 20 ماي 2015 ويرمز الى عدم الارتياح والضيق الذي مازال يخيم على الجهة. وقد خُطّت على اللافتات هذه المطالب: « الحق في مغادرة ولاية قفصة وتكوين ولاية منجمية»... وأيضا «المدينة التي تمنح الملايين فقيرة»...الحق في الحصول على نسبة من مرابيح الفسفاط»

ويواصل الفساد و وغياب إعادة توزيع الثروة على الصعيدين الاقتصادي الاجتماعي في زرع الياس في نفوس سكان الحوض المنجمي. ومثلما يؤكّد رابح (من الفرع المحلي لمنتدي الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية): «مازال الفساد ينخر كل الإدارات»، تلك هي النتيجة التي انتهت إليها عملية المراجعة و التدقيق المواطنية حول برنامج تهيئة المنازل التي هدمتها الفيضانات في الرديف سنة 2009[23]. فقد لاحظنا أن الصندوق المُموّل من الشركة بهدف إنجاز مشاريع تنموية جهوية مختلفة لم تنتفع منه المدن المنجمية مثل الرديف إلّا بنسبة ضعيفة ومبلغ 20 مليون دينار لسنتي 2015/2017 الذي دُفع لولاية قفصة لم يقع صرفه في المدن الأكثر احتياجا.»

أمّا المطالب المتعلقة بالحق في الشغل فتشكل فهي أيضا ملفا مهمّا من ملفات الفساد. وحسب رابح «الشركات التي بعثتها شركة فسفاط قفصة سنة2008 والتي لجأت إلى الانتداب بشكل مكثف بعد2011(4700 موطن شغل حسب تقرير IACE) بدعوى حلّ مشاكل البطالة والمسائل البيئية فهي شركات شبه وهميّة. وهذا الرأي يتقاسمه أيضا العديدون ممّن أدلوا بشهاداتهم.

مواطن شغل «خضراء» في الحوض المنجمي بعد 2011

حين أنشئت شركات البيئة والغراسة والبستنة التشجير سنة 2008 كان الهدف إعادة تشجير المدن ورسكلة النفايات الناجمة عن نشاط شركة الفسفاط من خردة المعادن و الاطارات للعجلات المستعملة وفق ما روى أحد مسؤولي الشركة متمسكا بعدم الافصاح عن هويته.

«الستار الاخضر بمدينة المتلوي» مشروع تشجير يُفترض أن يقاوم التلوث الذي تسببه مخلفات الفسفاط التي تخترق بعض أجزاء من المدينة.

وحسب أحد العاملين بالشركة مرّ عدد العاملين بالشركة من 164 سنة 2011 إلى 4500 سنة 2015. «فالهدف كان أيضا توفير العمل للعاطلين عن العمل»... وبعد سنة 2011، كان مدير الشركة يواجه بمفرده تنظيم و تخطيط الأنشطة لتسيير عددا ضخما من العمال و دون أيّ إمكانيات ماديّة وهو بكلّ بساطة أمر مستحيل التطبيق»

يعتقد عبد السلام أن ما يهمّ الحكومة هو فقط أن يعمّ الهدوء في الحوض المنجمي دون الالتفات إلى ما يجري داخل هذه الشركة أو ما إذا كان المنتدبون يشتغلون فعلا أو لا .ففي أحسن الأحوال يتعلّق الأمر بمنحة بطالة و في أسوئها هو شكل جديد للزبونية والمحسوبية الهدف منه إخماد أصوات المحتجين. أما المسؤول في شركة الفسفاط بقفصة فيقول «من جهة لا تتطابق الأعمال في شركات البيئة مع مؤهلات و اختصاصات المُنتدبين، ومن جهة أخرى، فإنّ المهام التي تتمثّل أساسا في الاستجابة لحاجيات شركة فسفاط قفصة تدفع المنتدبين الجدد إلى المطالبة بإقحامهم المباشر

في هذه الشركة ليتمتّعوا بنفس الأجور والامتيازات والاستقرار التي توفرها. وبمرور الوقت، لم يقوموا بأي ضغط للحصول على بعض الحقوق المضمونة لبقية العاملين بالشركة مثل منحة الإنتاج الشهرية و خروف العيد الخ.

وفي نفس هذه الفترة أرادت الحكومة أن تضع عدّادا يسجّل حضور العامل في مقر عمله كل صباح. لكن لماذا هذا الاجراء بينما لم تبذل الحكومة أيّ جهد لتوفر لهم عملا حقيقيا .. فكيف يمكن تثبيتهم في العمل دون وجود عمل؟ لذا ينبغي أن لا نستغرب إذا قضى أحدهم يومه في المقهى أو في القيام بعمل مأجور آخر. و على أيّ حال، فقد انتهى الأمر بالمدير إلى الاستقالة سنة 2015، لأنه قدّر بعدم وجود إرادة حقيقية لتتمكّن شركات البيئة والتشجير والبستنة من العمل.

... في انتظار مخاطر العمل «الرمادي»

«الجميع يريد العمل في شركة فسفاط قفصة « هي العبارة التي تتردد اليوم بكثرة في الحوض المنجمي رغم المخاطر التي يمثلها العمل بهذه الطريقة. إذ يعتبر الباحث مطاع أمين الواعر أن هذه الوضعية تجعل من المنتدبين في شركة الغراسات و البيئة محظوظين و يحتلون مراكز يحسدون عليها ممّا يجعل التساؤل عن ظروف عملهم تساؤلا متناقضا و من قبيل التضارب مع الواقع.

Les accidents de travail

Centre	Année 1964					Année 1965				Observations
	Nombre ouvriers	Nombre acc. tr.	Mortels	Total	%	Nombre acc. tr.	Mortels	Total	%	
Métlaoui	2045	697	2	699	34	1122	—	1122	54	+ 423
Moulares	2145	1533	5	1538	71	1305	11	1316	61	— 22
Redeyef	2005	1719	5	1724	85	2054	6	2060	102	+ 336
M'dilla	2827	2083	3	2086	73	3015	11	3026	107	+ 940
	9022	6032	15	6047	67	7496	28	7524	83	

نُشرت بمجلة «بدائل « سنة 1970 و تبين أن عدد حوادث الشغل بين سنتي1965-1964 أكبر من عدد العمال في بعض المدن.

لأنه اذا كانت الشركة تتمسك بان المكننة ساهمت بالخصوص من الحدّ من عدد المصابين في حوادث الشغل[24] فإنها لم تنجح في وضع حد نهائي للمخاطر على صحة و سلامة العمال .إذ اعطت الاولوية في الانتداب سنة 2012[25] لأبناء ضحايا حوادث

الشغل (المتوفين أو المصابين بإعاقة دائمة جرّاء عملهم في الشركة) لتهتمّ بعد ذلك بالتخفيض في نسبة العجز من 66.66 بالمائة إلى 35 بالمائة[26]

وبالإضافة إلى الحوادث المتسببة في العجز يتعرّض عمال شركة الفسفاط بشكل خاص إلى الاصابة بما تعارف على تسميته «أمراض الحوض المنجمي»

ويقول أحمد وهو ممرّض وابن عامل أمضى 30 سنة في الشركة وحصل على التقاعد سنة 2008 أن العيادات الطبية لعمال شركة الفسفاط لم تأت بإجابة لأوجاع أبيه المزمنة بالبطن. وبعد تقاعده قرّر والده أن يذهب إلى العاصمة للقيام باستشارات طبيّة نظرا لعدم وجود الأخصائيين والمعدّات الضروريّة في مستشفى الرديف. ويضيف أحمد أن الأطباء قد نصحوه بتقديم شكاية ضد شركة فسفاط قفصة إلاّ أنه لم يرفع قضية: «نحن غير معتادين على هذا النوع من القضايا كما أنّ المناخ العام غير ملائم لتحقيق العدالة وشركة فسفاط قفصة لها من المحاميين ما يمكنها من ربح الدّعوى»، يواصل أحمد بكل أسف. وفي هذا السياق يشدّد أمين الواعر على عقبتين اثنتين تحول دون جبر الضرر لعمال الشركة. تتمثل الأولى في غياب المعطيات والبحوث حول تأثير صناعة الفسفاط على الصحة نتيجة سياسة جهل منهجية **فرضتها الشركة**. أما العقبة الثانية فهي عقبة فرضها القانون الذي أعفاها من احترام تطبيق القانون الإطاري المتعلق بالتعويض على الأضرار الشغلية و الأمراض المهنية بالرجوع إلى منشور 4 ماي 1995 الذي استهدف شركات عمومية اخرى.

الفرز الأولي للفسفاط قبل غسله يتم تحت الارض حيث تبدو التجهيزات والمعدات بالية تجاوزها الزمن وحيث يصعب على الانسان التنفس .

وهكذا فإن الاصلاحات النيولبرالية لفترة الثمانينيات لم تشجع الدولة على الانخراط بقوة في هذه الجهة إلاّ من خلال سياسة القمع. وقد وضع المنحى الليبرالي حدّا للتعويضات الصغيرة التي كانت تمنحها شركة الفسفاط للجهة عن طريق انتداب اليد العاملة من مدن الحوض المنجمي وعن طريق توفير بعض الخدمات الأساسية. ممّا جعلها بالنهاية تشبه شركة متعددة الجنسيات لا تهتم إلاّ بالإنتاجية و الربح على الصعيد العالمي مُديرة ظهرها بالكامل لإعادة توزيع الثروة على المستوى المحلي.

و لعلّ انتفاضات 2008 و2011 والتحركات المتواصلة إلى حدّ اليوم تشهد على ما آلت إليه الأنشطة الاستخراجية المشطة - أكانت عمومية أو خاصة - من فقر و بطالة و فساد و صراعات اجتماعية، وأخيرا ازدادت بشكل حادّ أزمة ندرة وشحّ المياه في مدن الحوض المنجمي.

الموارد المائية التي يلتهمها الفسفاط ! هل تكون المحور القادم للصراعات في الحوض المنجمي؟

يقول عبد السلام رئيس جمعية «أمل للبيئة» أن شركة الفسفاط كانت تهب الماء لسكان الحوض المنجمي أمّا خلال هذه الصائفة، فقد كان الماء منقطعا باستمرار في منزله. ويؤكد أمين علال على أن الدور الاجتماعي للشركة قد تهاوى بدءا من السبعينات: «بين 1975 و1985 تمّ تحويل توزيع وبيع الماء الصالح للشرب وقطاع الكهرباء والبنوك إلى عديد المُشغلين الوطنيين في القطاعين العام و الخاص». وفي هذا الساق، اختصت الشركة الوطنية باستغلال وتوزيع المياه وهي اليوم المُستهدفة الرئيسية من «الحركات الاجتماعية المطالبة بالحصول على الماء الصالح للشرب».

ففي سنة 2017 قام سكان الحوض المنجمي بالإشعار عن 114 عملية انقطاع للماء و47 حركة احتجاجية وبالمناسبة فإن علاء و أحمد وزهير مؤسّسو المرصد التونسي للماء، جميعهم من مدينة الرديف التي تحوّلنا إليها خلال هذه الصائفة لنتابع التحركات الاحتجاجية المتعلقة بالحصول على الماء.

وتُعتبر مدينتي الرديف و المظيلة من عدّة نواحي رمزا لموازين القوى بين التوجه الاستخراجي والحقوق الأساسية لسكان الحوض المنجمي. ففي الرديف لا يمكن للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه إيجاد حلول دون تدخل شركة فسفاط قفصة.

يقول علاء بشيء من الاعتزاز: «إنها المرة الأولى التي ينتقل فيها الرئيس المدير العام للشركة الوطنية لاستغلال و توزيع المياه». وهو من نشط كثيرا لإعداد هذا اللقاء بين الإدارة المركزية للشركة والمجتمع المدني المحلي. وفعلا فقد تحول السيد صالح الهلالي للرديف في مناخ اجتماعي شديد التوتر بعد أن دعا الاتحاد المحلي للشغل المتساكنين لعدم خلاص فواتير الشركة وللقيام بإضراب عام.

فيفري 2017، لافتات على واجهة مقر الشركة : «الرديف عطشانة يا حكومة الهانة»، «متخلصش الماء»

وكان يمكن أن يكون الاضراب المقرر ليوم الخميس 16 مارس 2017 «بادرة أولى من نوعها» في تونس لو لم يقع العدول عنه قبل يوم واحد من إنجازه بعد الاتفاق الحاصل بين شركة توزيع واستغلال الماء بقفصة و شركة الفسفاط[27].

ولم يكن السيد الهلالي قد احتل منصب المدير العام في ذلك الوقت (في شهر مارس 2017 إلّا أنه وقف على حقيقة)الوضع بعد أشهر قليلة. إذ لاحظ تواصل انقطاع الماء الصالح للشرب واستمرار سخط المتساكنين الذين اضطروا الى قطع الطريق مرات عديدة أمام الشاحنات المحملة بالفسفاط بهدف الضغط على السلطات.

و قد ألزم الاتفاق المبرم في مارس2017السلطات بالقيام بأعمال حفر ومدّ القنوات

وباستعمال الموارد المائية لشركة الفسفاط بقفصة لمواجهة النقص في الماء[28].

إلاّ أن عمر الحليمي وهو نقابي بالاتحاد المحلي بالرديف وتابع جميع المفاوضات يؤكد أن **الحالة قد ساءت أكثر منذ شهر رمضان**[29]**، حيث لم تحترم شركة فسفاط قفصة ما التزمت به.**» ذلك أن الاتفاق قد حّدد نسبا إضافية في توقيت وتوزيع الماء من طرف شركة فسفاط قفصة» استجابة لحاجيات الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه التي تبلغ 110 لترات في الثانية[30] بينما لا تستطيع الشركة إلاّ توفير 40 لتر في الثانية.

إذ «يجب استعمال 70 لتر في الثانية من موارد شركة الفسفاط ليتمكن كل سكان الرديف من الماء الصالح للشرب». غير أن ذلك يعطل جميع انشطة الشركة. وهكذا تقرر في شهر مارس ان تمنح شركة فسفاط قفصة 50 لتر في الثانية إضافة لكل 15 لتر في الثانية لمدة أربع ساعات وهو ما يؤدي إلى الوقف الوقتي لإحدى وحدات غسل الفسفاط.

ولم يقع العمل بهذا القرار إلاّ خلال بعض اسابيع بهدف تهدئة الاحتجاجات لا غير... ويشرح رابح (الفرع المحلي لمنتدى الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية) هذه المعضلة قائلا «من ناحية يعلن الرئيس المدير العام لشركة فسفاط قفصة أنه من غير الملائم أن تستمر الشركة في العمل بحرمان السكان من الماء الصالح للشرب ويعد باللجوء إلى محطات تحلية المياه عوضا عن استعمال الماء الصالح للشرب في أنشطة الشركة. .ولكن يصرّح في نفس الوقت أنّ هذه العملية ستلحق أضرارا بإنتاجية الشركة وبالنتيجة بتشغيل العمال و خلاص مكافأة انتاجهم حيث ستكون قاعدة أجورهم ضعيفة...

ومثل رابح يعتقد الكثيرون أن الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه لا يمكن ان تجد حلولا آنية لمشكل الماء دون تدخل شركة الفسفاط لأنها تشكو من عديد الاخلالات والنقائص، حيث يتحدث السكان عن تسرب المياه و عن إمدادات عشوائية أو غائبة تماما في بعض المناطق النائية بالمدينة وعن قنوات وأنابيب بالية و عن قوة ضخّ ضعيفة للغاية .

ويوضح **علاء** الذي شارك في زيارة مشاريع الشركة الوطنية لتوزيع واستغلال المياه من طرف الرئيس المدير العام خلال شهر جويلية 2017 بقفصة أن الخمس آبار التي

اوشكت على نهاية الاشغال توجد اثنتان منها فقط في مدينة الرديف وهي في تقديره غير كافية لسد حاجيات السكان من الماء الصالح للشرب.

وقد لاحظ الرئيس المدير العام للشركة أن تقارير وشهادات المكتب المحلي للشركة بقفصة لم تستوف حقيقة وضع الماء و بعيدة كل البعد عن الوضعية الحقيقية لمشكل الماء بالرديف سواء فيما يخص التجهيزات و البنى التحتية او بخصوص معدل نسب الماء المتوفر في الابراج.

في احد الاحياء التي تبعد حوالي10 دقائق عن وسط المدينة يلجأ السكان إلى ملئ أوعية الماء من ناقلات الخزانات المحمولة.

ويحمّل العديد من سكان الرديف مسؤولية مشكل المياه في مدينتهم لكل من شركة الفسفاط وللشركة الوطنية لتوزيع واستغلال المياه كما يعتقدون أن الحسابات الضيقة التي تلجأ لها الشركات لا يمكن تصدر عنها حلول نهائية ولن تكون فعالة او ناجعة .

ويبدو انه لا يمكن مواصلة إنتاج الفسفاط وتوفير الماء للسكان في نفس الوقت. ففي حين يتمّ تعداد الآبار المحفورة من طرف الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه يتواصل التعتيم حول احتمال الاستغلال المفرط للمياه و عواقبه المحتملة على استنفاذ الطبقة الجوفية. كما يلف الصمت مسألة تلوث المياه بمادة الفلور[31] إذا، كل ما وقع الخروج به في إثر زيارة الرئيس المدير العام للشركة الوطنية لتوزيع واستغلال الماء هو هذا الوعد: وضع عدادات ماء في منازل تم اختيارها من طرف المجتمع المدني (كان الاختيار سابقا من مشمولات شركة فسفاط قفصة وحدها) ليتم تشخيص مشاكل منسوب تدفق الماء و انقطاعه المتواصل.

و حسب زهير (المرصد التونسي للماء) «أصبح التزود بالماء أقلّ انتظاما منذ زيارة شهر جويلية... قبل ذلك كنا نعلم أن الماء موجود بين الساعة الثانية والساعة السادسة صباحا، على سبيل المثال، في هذا المنزل أو ذاك الحي... أما اليوم فيعم الاضطراب كل جهات المدينة.»

المظيلة: أوقفنا شركة فسفاط قفصة عن الانتاج لأن نشاطها الصناعي هو المسؤول عن نضب المياه

لقد تعددت الاحتجاجات الاجتماعية في مدينة المظيلة سنة2017 للمطالبة بالماء الصالح للشرب .لكن لم تحاول الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه ولا شركة فسفاط قفصة ولا المجمع الكميائي التونسي ايجاد حلول لهذه المطالب الملحة. وقد اكد لنا المعتمد/رئيس البلدية (المُفوّض منذ اربعة اشهر) أن «عديد المشاكل مرتبطة بالحصول على الماء لدرجة انه صار من الصعب معرفة الاولويات. فبينما تتوفر الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع الماء على طاقة ضخ كافية –نظريا- لسد حاجيات المتساكنين فإن البني والتجهيزات الاساسية تشكو من ثغرات وأوجه قصور عديدة» ممّا نتج عنه قضاء شهر دون ماء في العديد من الأحياء... و لكن هناك ايضا سرقة للماء ينتج عنها عديد الخلافات بين المتساكنين وسخط وغضب الفلاحين على وجه الخصوص.

صورة- خلال زيارتنا في منتصف شهر جويلية كان الماء مقطوعا بالمستشفى أيضا

و في لقاء بعلي العكرمي وهو من سكان المظيلة الذين شاركوا في الاحتجاجات خلال هذه السنة وقام بالإشعار بالمشاكل المرتبطة بالماء بشكل دوري عن طريق القاعدة الالكترونية التي انشأها المرصد التونسي للماء للغرض، أقر هذا الاخير بالمسؤولية الجزئية للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع الماء. حيث تتأخر تدخلات الصيانة و حتى

التدخلات العاجلة بسبب عدم الاهتمام في بعض الاحيان ولكن ايضا بسبب النقص في الموارد البشرية والمادية للشركة. فحين حدث تسرب المياه في البرج مثلا لم يكن من الممكن وقفه دون تدخل البلدية بتجهيزاتها.

أما الاطراف المتداخلة (الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع الماء وشركة فسفاط قفصة والمجمع الكيميائي التونسي)فترد على اتهامات السكان بأن لا علاقة لها بهذه المشاكل و أن سببها الرئيسي هو الجفاف. لكنّ علي يؤكد: « نحن نعتبر ان سبب نقص الماء هو الاستغلال المفرط واستنزاف الموارد المائية في جهة قفصة في مجال إنتاج الفسفاط و لا أدل على ذلك من هذه الحادثة. فقبل سنتين او ثلاث وقع ايقاف نشاط شركة فسفاط قفصة فشهدت مؤسسة جامعية بقفصة تدفّق كمّ هائل من الماء... وفي الماضي كنا نحصل على الماء بعد الحفر في عمق 4 او 5 أمتار أما اليوم فهذا غير ممكن... لقد نضبت المياه من فرط الاستغلال» ويضيف أن «العديد من السكان بشهدون أن بعض الآبار وعيون الماء قد أُغلقت وصادرتها شركة فسفاط قفصة»

وخلال هذه السنة أيضا 2017 لجأ السكان إلى الاعتصام أمام مقرات شركة فسفاط قفصة لوقف نشاطها لأنّه ثبت أنها الطريقة الوحيدة للضغط على السلطات وإسماع صوت هذه الجهة.

ويصرح عبد السلام العكرمي لصحفيّي موقع نواة ، وهو من سكان المظيلة[32] ويعمل بالشركة ويقطن أحد أحياء المدينة التي عانت من انقطاع الماء طيلة شهر و نصف سنة 2017، بانّه «أمام تجاهل السلط ورفض رئيس شركة فسفاط قفصة إعارة السكان شاحنات لنقل الماء في مظاهرة تلاها اعتصام امام مقر الشركة للمطالبة بالحصول على الماء.» إثر ذلك، جاءت الشرطة لإيقافه بمنزله ووقع احتجازه طيلة يومين بتهمة تعطيل سير العمل بالشركة. بعد الإيقاف قيل لي: «يمكن ان تحتج كما تريد طالما لم تكن تعمل في الشركة أما و أنت مُنتدب بها فلا مكان لاحتجاجك»[33]

في انتظار توزر-نفطة والمكناسي والكاف...

أصبحت كل من الرديف والمظيلة مؤخرا رمزان **للمعضلة الجديدة القادمة** وهي معضلة الشغل /الماء وبين الاثنين يجب البقاء على قيد الحياة. إذ تردّ السلطة على

الاحتجاجات بانتهاج سياسة القمع عندما تخرج عن سياسة التجاهل والتقصير في إيجاد الحلول وعندما تفشل سياسة التوظيف واستخدام الانقسامات لإسكات الاحتجاجات الاجتماعية. وقريبا سيؤدي اضفاء الطابع العسكري على مواقع الانتاج الذي قرره المرسوم الرئاسي في جويلية 2017[34] إلى مزيد من الشرعية لقمع المناضلين الذين يُحتمل مثولهم أمام المحاكم العسكرية.

إلاّ أن مشكل الماء هو أيضا مشكل الفسفاط. بمعنى أن هذه الثروة الطبيعية ليست أزلية كما ان توزيع عائداتها تم دوما على حساب نفس المجموعات. إنها مسالة تتعلق بالكرامة و العدالة الاجتماعية التي تنكرها السياسية الاستخراجية التي امتدت جذورها زمن الاستعمار ويستمر انتهاجها تحت مسميات «التحديث» والاصلاحات والانتقال الديمقراطي. كما ان السعي المحموم لتحقيق الارباح يشجع على الجمع بين انتهاك الحقوق والفساد وحتى على التدخل المسلح.

فالشركة تنتج حتى هذا اليوم ملايين الاطنان من الفسفط في السنة[35] و تستهلك 20 مليون م3 من الماء سنويا حسب نفس المسؤول بالشركة. و لكن إلى متى سيتواصل انتاج الشركة على هذه الوتيرة؟ «50 سنة إنتاج مازالت مضمونة في الحوض المنجمي» حسب مهندس بالشركة .

اما بالنسبة للموارد المائية فمن العسير الحصول على معلومات كما ستدفع جهات اخرى ثمن الكارثة بهدف تغذية أنشطة تحويل الفسفاط التي يقوم بها المجمع الكيميائي في كل من صفاقس والصخيرة وقابس والمظيلة.

ويواصل نفس المهندس «في الكاف حيث الفسفاط الذي تم اكتشافه غنيّ بمادة الاورانيوم لن يتمّ استغلاله من طرف شركة فسفاط قفصة. أما حقول الفسفاط في جهة توزر-نفطة فهي حاضرة للاستغلال و لا تنتظر إلاّ قبول السكان المحليين الذين يعيشون هناك من غابات النخيل ومن النشاط السياحي. و ستكون المسالة أكثر تعقيدا مما هي الحال في المكناسي حيث يطالب المحتجون صراحة ببدء استغلال حقول الفسفاط... إلاّ أنه ثبت انّ النشاط الاستخراجي هناك محفوف بالمخاطر على المياه الجوفية ومازالت المسالة محل نظر.

وبالنسبة لحقل سراروتان بالكاف، توجد شكوك حول استغلال الاورانيوم في مشاريع طاقة نوويّة[36] وهو ما يحيل على خطر الاشعاعات الناجمة عن استغلال الفسفاط و مشتقاته.

وبالفعل واذا كانت بعض المخاوف التي تبررها أبحاث منشورة[37] هي الطاغية في جهة توزر-نفطة فعلى العكس من ذلك ينتظر سكان المكناسي فتح ال 400 موطن شغل الموعودين[38] مما حدا بعبد السلام إلى القول «يجب ان يعلموا ماذا فعلت مناجم الفسفاط بمدن الحوض المنجمي»... وكان كلانا يتصور الديناميت ستوضع قريبا في منطقة واحية شبه صحراوية وفي جهة فلاحية أخرى (المكناسي) حيث أضرم البوعزيزي النار في نفسه وأشعل فتيل الثورة التونسية من أجل الكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية.

هوامش

1 وردت العبارة في ملفّ جماعي أشرف عليه الأستاذ محمود بن رمضان سنة ٢٠٠٨ ونشرته صحيفة «الطريق الجديد». واستعاد العبارة السيد مطاع أمين الواعر في مشروع بحثي حول انعدام حركات تعبئة جماعية في الحوض المنجمي بجهة قفصة.

2 D. Robert, « Le gris du phosphate, Bassin minier (1) – A cause d'un insecte ? », novembre 2015, Blog Echanges et partenariats.

3 « La dernière mine souterraine », réalisée par M. Hannachi pour la CPG, en 2006.

4 Brunet Roger. Un centre minier de Tunisie : Redeyef. In: *Annales de Géographie*, t. 67, n°363, 1958. pp. 430-446.

5 م. الحناشي، نفس المرجع

6 أنظر

P-R Baduel, « Gafsa comme enjeu », Annuaire de l'Afrique du Nord , Centre de recherches et d'études sur les sociétés méditerranéennes (CRESM) (éds.), Paris , Editions du CNRS , 1981 , pp. 485-511 : http://aan.mmsh.univ-aix.fr/Pdf/AAN-1980-19_57.pdf

7 م. الحناشي، نفس المرجع

8 http://www.cpg.com.tn/Fr/presentation_11_38.

9 تحقيق مصوّر لمالك الخضراوي في حيّ بمدينة المظيلة في فيفري 2012، « نعيش فوق منجم ذهب فيحي «السارية» ولا نجني منه غير المرض والفقر» موقع نواة.

10 أنظر

Reportage photo de Zied Ben Romdhane, Washington Post «Tragically beautiful images show the effects of phosphate mining in Tunisia », juin 2016.

11 أنظر

« La compagnie de Phosphates de Gafsa : Etats des lieux de la gouvernance et recommandations », rapport de l'IACE (Instauring an Advocacy Champion for Economy) https://resourcegovernance.org/sites/default/files/documents/la-compagnie-des-phosphates-de-gafsa.pdf

12 مطاع أمين الواعر، مرجع سابق.

13 أنظر

K. Gantin & O. Seddik « La révolte du peuple des mines en Tunisie, juillet 2008, Nawaat et Monde diplomatique.

14 أنظر

Amin Allal, « Réformes néolibérales, clientélismes et protestations en situation autoritaire. Les mouvements contestataires dans le bassin minier de Gafsa en Tunisie (2008) », Politique africaine 2010/1 (N° 117), p. 107-125.

15. Ibid.

16 أنظر

« La compagnie de Phosphates de Gafsa : Etats des lieux de la gouvernance et recommandations », rapport de l'IACE (Instauring an Advocacy Champion for Economy)

17 أنظر

Rapport IACE : d'un effectif de 14 000 dans les années 1980 à 5300 en 2007.

18. P-R Baduel, « Gafsa comme enjeu ».

19. Rapport IACE.

20 P-R Baduel, « Gafsa comme enjeu »

21 أنظر

A. Allal, « Réformes néolibérales, clientélismes et protestations en situation autoritaire. Lesmouvements contestataires dans le bassin minier de Gafsa en Tunisie» (2008)

22 من بيان اللجنة الوطنية لمساندة سكان الحوض المنجمي.

23 أنظر

FTDES, janvier 2016 « La participation de la société civile au développement régional : une expérience de formation-action à l'audit citoyen ».

24 سنة 1965 نسبة العمال المتعرضين لحوادث الشغل تتراوح بين 67.5 بالمئة في ام العرايس و 119.7 في الرديف حسب P-R Badul.

25 أنظر

« Tentatives de négociations avec le ministère des affaires sociales, dans le rapport « Un large répertoire d'action pour un seul objectif : améliorer les conditions de vie des populations du Bassin minier », 2012, FTDES

idem 26

27 أنظر

« En présence des sections locale et régionale de l'UGTT, des représentants de l'Union régionale de l'Industrie, de la direction régionale de l'Agriculture » d'après D. Robert dans « Reportage à Redeyef : Derrières les coupures d'eau les horizons bouchés du phosphate », mars 2017, Nawaat.

idem 28

29 في شهر جوان 2017.

30 حسب شهادة أ. الحليمي، في مدينة تعدّ 25000 ساكن من بينهم 10000 مشترك.

31 أنظر

D. Robert, « Reportage à Redeyef : Derrière les coupures d'eau, les horizons bouchés du phosphate », mars 2017, Nawaat

32 أنظر

H. Chennaoui, H. Lassoued, C.F. Callum et M.H. Ben Ammar :« Pénurie d'eau à Mdhila : Le phosphate hydraté, les citoyens assoiffés [Vidéo] », juin 2017, Nawaat.

Idem 33

34 أنظر

Décret Présidentiel n° 2017-90 du 3 juillet 2017, portant proclamation des sites de production et des installations sensibles et vitales des zones militaires interdites.

35 والي 8 ملايين طن بين 1998 و 2010 و 4.100 مليون سنة2014

36 أنظر

M. Dhia Hammami, « L'Uranium de Sra Ouertane : Les dessous des cartes du phosphate convoité ! », mars 2014, Nawaat.

37 أنظر

K. Krimi « Tunisie : Les oasiens contre l'exploitation du phosphate à Tozeur », octobre 2017, Kapitalis.

37 أنظر

H. Rebhi, « Gisement de phosphate Tozeur – Nafta : de la poussière à l'horizon… », mai 2016, Nawaat.

المنستير :
هل هي خاتمة نضال بيئي بتونس ؟

10 نوفمبر 2017

قصيبة المديوني مدينة تقع على بعد عشر كم جنوب مدينة المنستير. عندما حللت بها في مارس 2017 شاهدت آليات تشتغل لحفر قاع البحر. يبدو أن التعبئة الشعبية الشرسة ضد الملوثين قد أتت أكلها. وتنفيذ القرارات التي تم افتكاكها مراقب عن قرب من طرف الحراك الاجتماعي المحلي. كثيرون هم من يقولون ان المعركة لم تكتسب بعد ويترددون في مواصلة الضغط من خلال المظاهرات أو المفاوضات المتجددة.

يشهد تلوث خليج المنستير على مفعول العولمة و التّمدّن المتسارعين خلال التسعينات. هي ظواهر كانت المدن الساحلية بالوسط الشرقي التونسي مسرحا لها. لا شكّ أنّ صناعة النسيج وتطور السياحة خلقا مواطن شغل وساعدا على انتشار البنى التحتية الاساسية. لذلك تصنّف هذه الجهة الى حد اليوم في الاذهان وحتى من خلال الارقام كجهة «محظوظة».[1]

غير أننا نجد تباينات (فوارق) داخل الولاية ذاتها وانعكاسات سلبية جانبية للتنمية والنمو الديمغرافي، نادرا ما تبرزها الاحصائيات. علاوة عن المنستير، المدينة المحبة

لدى الرئيس السابق بورقيبة، توجد مدن صغيرة أخرى كانت في الماضي تعيش من صيد السّمك كخنيس وقصيبة المديوني ولمطة وصيّادة وسوكرين وطبلبة و بقالطة. كلها أسماء كان من الممكن أن تطلق على خليج المنستير تكريما لهذه المدن المدافعة عنه.

النضال بدأ قبل 2011، ويتواصل اليوم بالتصدي لظاهرة التخلص من المياه المستعملة لمحطّات التطهير المشبعة ولمصانع النسيج التي لا تهتم بمعالجتها بل تلفظها في البحر. وإن أعطتنا بعض الانتصارات شيئا من الأمل فإن تجربة حراك خليج المنستير تعلّمنا أن لا شيء يكتسب نهائيا وبدون رجعة، خاصة ان كنا ننوي خوض «صراع ضد منوال تنمية» أيضا.

عشر سنوات من مقاومة التلوّث البحري

الشجاعة، والثبات والقدرة على الابتكار صفاة ميزت حراك المتساكنين. على إثر كارثة بيئية شهدت مدينة قصيبة المديوني سنة 2006 أوّل مظاهرة. عاصفة سامّة خنقت الانهج ومدّ «أحمر في لون الدم»، قاتل بالنسبة للحيوان والنبات، غطىّ سطح البحر.[2] ورغم أنهم كانوا مهددين بالقمع من طرف نظام بن علي خرج المتساكنون الى الشارع للتنديد بهذا التلوّث. بعد ذلك كان يجب انتظار 2011 لكي تصبح المسيرات وقطع الطّريق و الوقفات احتجاجية «تقاليد محلّية»، خاصة أمام محطّة واد السّوق

(بين القصيبة وملطة).

من سنة 2006 الى سنة 2011 مثّلت التحركات التحسيسية جزءا هاما من مجهودات الحراك الاجتماعي. بعد الثورة تواصل التحسيس على المستويات المحلّية والوطنية والدّولية، وذلك عبر كل مراحل المفاوضات.[3]

ولقد انجز فرع المنتدى التونسي من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بقصيبة المديوني سنة 2015، بالتعاون مع الجمعية الكندية «الترناتيف» (بدائل)، للتحذير والتعبئة، شريطا قصيرا «خليج المنستير : بين الآلام والآمال»[4]

كانت السّلط، طوال سنوات، تنفي وجود المشكل، متحجّجة بأنّ ذلك «لا يعدو ان يكون سوى ظاهرة طبيعية وحسب»، مرتبطة بشكل الخليج غير المناسب لحركة التيارات البحرية وتجدّد المياه. وهكذا تكذّب السلط ما تندّد به الحركات الاجتماعية : فيضان وتقادم محطّات التطهير الثلاث التي لم تعد تصلح لمعالجة المياه المنزلية ولا المياه الصناعية والتي تضاف اليها تجاوزات مصانع النسيج التي تتخلّص من مياهها الملوّثة بصباغة الملابس وغسلها.

قرّر الحراك الاجتماعي، بين سنة 2009 وسنة2011 إجراء «**خبرة مواطنية» لتشخيص الوضع ودحض الخطب الرّسمية بتقديم البراهين على الجريمة البيئية وأسبابها.**[5] كانت دراسة الخبرة هذه تهدف الى «تسليح» الحراك «في مجابهة الخبراء الرّسميين

القريبين من السلطة أو من الأسواق، وإبراز حقوق المواطنين[6]. يشهد هذا التقرير على الامراض العديدة التي أصابت السكان و على التهديد الجدّي لصغار الصيّادين الذين انخفض عددهم بقصيبة المديوني ثلاث مرّات ما بين 1990 و 2010.

فتحت المفاوضات مع الحكومة في نهاية الامر في سبتمبر 2011. خلال الاشهر اللاّحقة كثّف الحراك من تحركاته بتنظيم العديد من الوقفات الاحتجاجية و قطع الطرقات والمظاهرات لمواصلة الضغط. «و في جويلية 2012 تمّ اعتراف الحكومة أخيرا بوجود الكارثة و تسمية المسؤولين، وذلك خلال جلسة جمعت وزيرة البيئة بمواطني قصيبة المديوني»، حسب شهادة منير حسين، من سكان المدينة ورئيس الفرع المحلّي للمنتدى التونسي من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

الاّ أنّ الاجراءات المقترحة لإيقاف التلوّث لم تحظ بالإجماع. كان الوضع محتقنا خلال تقديم مشروع استصلاح الخليج من طرف السّلط، بمعاضدة مكتب دراسات و»خبرة» دولي بقصر العلوم بالمنستير، في سبتمبر 2012. «نلاحظ مرّة أخرى أنّ المشروع يعتمد على معطيات خاطئة ويقدّم حلولا مغلوطةً» كما يقول منير. «وتتمثل الحلول المقترحة في تعصير المحطّة المعطوبة، الموجودة بين القصيبة ولمطة دون اعادة النظر في صبّ المياه المستعملة في البحر». ويضيف منير:» جادلتهم بشأن الأرقام المقدّمة باستعراض نتائج تحقيقاتنا. حيث يتضح أن مشروع التعصير لا ينصّ على طاقة تطهير تتناسب مع الاحتياجات الحقيقية وهي تفوق تقديراتهم(4000) ب 4000م3 يوميا على الأقل. كما ذكرتهم أننا نرفض اطلاقا كل سكب للمياه الملوّثة بالبحر وأننا قد فكّرنا في حلّ بديل».

يحمل هذا المشروع البديل اسم «الكاهنة»[7]. وقد تمّت صياغته تحت اشراف المنتدى التونسي من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية قبل عرضه على السّلط المعنية. ومن بين أهداف المشروع : فصل المياه المستعملة المنزلية والصناعية، وتثمينها في استعمالات عدّة (المياه المستعملة المنزلية للرّي، والمياه الصناعية للصّناعة «حسب دورة مغلقة»)، وتبديل وظيفة بعض البنى التحتية (كتحويل محطة التطهير التي بها خلل الى محطّة ضخّ) وتركيز محطّات تطهير جديدة.

تحصّل الحراك في ديسمبر 2012 على موافقة الحكومة لتحويل محطّة واد السوق الى محطّة ضخّ و تركيز محطّة تطهير جديدة بالقطب التكنولوجي. لكن للأسف بعد ما يقارب سنة لم تترجم تلك الوعود الى أيّة اجراءات ملموسة. في سبتمبر 2013 قرّرت مدينة قصيبة المديوني الدخول في اضراب عام وامتدّت المظاهرات الى لمطة وخنيس. ممّا اضطرّ وزارة البيئة الى عقد جلسة فورية وإحالة الملفّ الى رئيس الحكومة. عقد هذا الاخير» جلسة عمل وزارية في 28 اكتوبر 2013، انتهت بتقديم تعهدات لتطهير الخليج وتحويل موقع المحطّة وتخصيص 85 مليون دينار للغرض».

على اثر المجلس الوزاري «قمنا كعادتنا بعقد اجتماع مع المواطنين لإعلامهم بالتطورات الحاصلة في المفاوضات والحلول المقترحة. قرّرنا القيام بحملة توقيع على عريضة لمساندة المشروع المسمى الكاهنة وتكثيف الضغط على الحكومة. أودعت العريضة لدى السّلطة المعنية، و في ديسمبر 2013 قابلنا كاتب الدولة المكلّف بالبيئة لتقديم مشروعنا».

كان يجب بعد ذلك الانتظار الى تاريخ 28 اكتوبر لكي يقبل المشروع بصورة رسميّة من طرف وزير البيئة. وفي هذا التاريخ تكوّنت لجنة لمتابعة اشغال التطهير. هذا الانتصار تبعه نضال ثان متواصل الى حدّ اليوم من أجل تفعيل القرارات.

اليوم، النضال من أجل «كلّ ما يبدو دوما غير مكتسب»

تدقيق مواطني لمشروع التطهير

تمّ إذا الاسراع ببرمجة مشروع التطهير الذي كلّفت بإنجازه وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي.

«التقرير الوزاري يحدّد بوضوح اجراءات التطهير التي يجب اتخاذها. من بينها أوّلا أشغال الجرف المتمثّلة في رفع 1م1-30م50 على مساحة 223 هك بثلاث مناطق وقع اختيارها لتسهيل مرور التيّارات البحريّة : المنطقة «أ» أمام خنيس والمنطقة «ب» بقصيبة المديوني والمنطقة «ج» بعرض بحر القصيبة. المواد المستخرجة تقدّر ب 750000 م3. كانت معدّة للردم المخصّص «لإصلاح» السّاحل. كما كانت السّلط تنوي جلب الرّمل لتهيئة شاطئ لكل قرية.» هذا ما فسّره لي منير.

على اثر طلب العروض الذي فازت به احدى ثلاث شركات تونسية مختصّة، انطلقت اشغال الجرف سنة 2015. لكن بعد وقت قصير فهم المواطنون ان همومهم لم تنته. بخنيس (منطقة «أ») أعلم مهندسو المشروع السكان أن مهمتهم تقتصر على المنطقتين «أ» و «ج» فقط.

«قمنا بتدقيق مواطني في نوفمبر 2015، قال منير، فلاحظنا عمليات ابتزازية مفضوحة». عند إمضاء العقد، بين وكالة حماية وتهيئة الشريط السّاحلي والمؤسسة التي فازت بالصّفقة، وقع حذف المنطقة «ب» وكذلك مشروع الشواطئ الرّملية.

ومن الغريب أنّ حجم المواد المجرفة والثمن، بحساب الم3، لم يتغيّرا. مما جعل المبلغ الاصلي للفاتورة المقدّر ب16 مليون دينار لا ينخفض. « فقرّرنا، باتفاق مع البحّارة، التحوّل لمنع الجرف بالمنطقة «ج» (في عرض البحر) للضّغط والمطالبة بأن تتمّ عملية التطهير كما كان متفقا عليه. ونجحت العملية. انسحبت آليات الجرف وعطّلت الاشغال»، كما يرويه منير.

قدم من تونس مسؤولون عن الوكالة ووزارة البيئة لملاقاة السّلط المحلية بقصيبة المديوني وممثلين عن المجتمع المدني. منير يتذكّر: « لما اقترحوا علينا اتفاقا جديدا، طلبت منهم التفاوض بشأنه مباشرة مع البحّارة. انتقلنا الى الميناء أين تمكّن البحّارة من طرح مطالبهم مباشرة : الجرف بالميناء وقناته، وضع حواجز حماية، جرف المنطقتين «ب» و»ج»، والرّدم التصحيحي للساحل على مساحة 18 هك. فتمّ قبول هذه المطالب وانجزت فيما بعد.»

اليوم، أشغال الجرف قد انتهت بعرض البحر (منطقة «ج») وأمام قصيبة المديوني. ولم يتبقى سوى مواصلة الجرف الى حدود صيّادة. كما يؤكده محمد الناصر عبد الرزّاق، من جمعية ابن رشد بصيّادة، « لا يمكن انتظار مفعول إيجابي شامل بالخليج إذا لم يقع تطهير كل المناطق. ومن مصلحتنا جميعا اذا البقاء متماسكين ومواصلة الضّغط.»

المتظاهرون يواصلون المطالبة بوضع حدّ للتلوّث

يفيدنا محمد، مناضل من صيّادة، أنّ درجة التعبئة لدى المتساكنين لم تنخفض قطّ،

وذلك للدّفع الى إسراع اشغال التطهير وخاصة لأن تضع السلط حدّا لأسباب التلوّث بأقصى سرعة ممكنة، و حتّى لا تكون أشغال الجرف بدون جدوى. يقودنا محمد الى مصبّ قناتين من المفترض انها تنقل مياه الامطار لصبّها في البحر.

«البحر اليوم قليل الاضطراب لكن يمكن مشاهدة الطّحالب الخضراء وتدرّج الالوان في الماء وفي قاع البحر. لكن لون البحر قد يتغيّر فجأة الى ورديّ أو برتقالي أو أصفر» (شهادة محمد). وهو يفسّر هذه الظّاهرة بفعل تصريف المياه المستعملة لمعامل النسيج، بربطها غير القانوني بالقنوات.

يريني منير صورا لقنوات اخرى مجاورة تجري فيها مياه ذات لون أزرق اصطناعي خاص بمياه غسيل «الدجينات». الوضعية ليست بأحسن حال بين القصيبة ولمطة على مستوى محطّة التطهير «واد السوق». التلوّث هناك نتن وقد خرّب قطع الارض الكائنة بين المحطّة والبحر.

تستغرق المشاريع التي يتولّاها الدّيوان الوطني للتطهير، وتبلغ قيمتها 40 مليون دينار، وقتا أكبر. يقوم منير باستمرار بمتابعة طلبات العروض وآجال انجاز البنى التحتية الجديدة للتطهير : « قبل تحويل محطات تصفية المياه (التطهير) الحالية الى

خلف محطّة التطهير، على بعد حوالي خمسون متر من البحر، مارس 2017.

محطّات ضخّ[8]، يجب انجاز قنوات التحويل ومحطّتي التطهير الجديدتين المخصّصتين للمياه المستعملة المنزلية. ننتظر أيضا انتهاء اشغال بناء محطّة تصفية مياه المصانع بالقطب التكنولوجي المترقّب في شهر جويلية 2019، وهو ما سوف يمثّل سبقا في تونس». المياه المنزلية المعالجة سوف تخصّص للرّي، في حين تخصّص مياه المصانع المعالجة للاستعمالات الصّناعية.

كم كان الوقت طويلا. في البداية كانت معارضة أهالي بلدية خنيس لمشروع التحويل لأنهم كانوا يعترضون على مسار القنوات تحت مدينتهم. قال منير بأسف : « في بعض الأحيان كان ذلك يقسّم الحراك». لكن في النهاية تمّ التوصّل الى حلّ وسينشر طلب العروض، المتعلّق بصفقة تحويل محطّة « التطهير-الإشكالية « بواد السوق، مبدئيا خلال شهر اكتوبر 2017.

أوضح لي منير أنّ الاشغال ستستغرق ثمانية عشر شهرا قبل أن تحوّل المياه الى السّاحلين، وذلك في انتظار اشتغال المحطّة الجديدة بصيّادة في بداية 2020. وأخيرا محطّة فرينة التي سيتمّ نقلها في ظرف 5 سنوات الى القطب التكنولوجي.

أصبح التدقيق المواطني خيار يحتفظ به المناضلون للوقت المناسب وتقوم التعبئة في الشارع بتذكير السلط المعنية بانتظام بأنّ مخاوف المواطنين ومطالبهم لا تخفت. في 3 أوت الفارط، خرجت مدينة صيّادة في مظاهرة للتعبير عن «خيبة أملها «لأنها لم تر شيئا ملموسا يتحقق الى حدّ الآن»[9]. قبل ذلك بقليل، في جوان 2017، تحديدا، عبّر بحّارة ومواطنو القصيبة عن غضبهم بعد ان لفظ مدّ جديد أسماكا كثيرة بالخليج. لن تتوقّف المياه القاتلة عن السّيلان ولكن ذلك لا يعدو أن يكون سوى مسألة وقت.

دروس نضال بيئي من أجل «منوال تنمية جديد»

يوم تظاهر بقصيبة المديوني في جوان 2017

عندما حاولنا تقييم حصيلة النضالات، في سبتمبر 2017، قال لنا منيرانّ « تضامن مختلف مدن خليج المنستير والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني المتنوعة يعدّان من أجمل المكتسبات» أما بالنسبة لمحمد، من صيّادة، « اذا كان النضال مدينا لمدينة قصيبة المديوني ذات التقاليد الاحتجاجية المترسّخة، فلا شكّ أنّ التعبئة المشتركة لهذه المدن قد مكّنت من المزيد من الضّغط، وخاصة من تطوير(استنباط) حلول أشمل».

يلاحظ العديد من المناضلين انّ موازين القوى تغيّرت لفائدة الحراك. يوضّح منير انّ «النضال الذي كان يستهدف في البداية الملوّثين، اي الديوان الوطني للتطهير والصّناعيين، انتهى الى كسب ثقة السلط الملتزمة بالقضاء على التلوّث وبتفعيل الحلول. في النهاية يجد الصناعيون انفسهم في عزلة». إنّ محطّة التطهير التي ستخصّص قريبا للصّناعيين تطمئن منير فهي : « سوف تفرض على المصانع العاصية احترام القواعد البيئية». وهو يقترح على هذه المصانع « المساهمة في هذا الحلّ بتمويلها بدل أن تدفع سنويا خطيّة ، بسبب تلويثها للمحيط».

اخيرا اذا كان المستقبل يتباطأ فذلك لأنه تغيير عميق يتجاوز التأثير الآني الذي تبشّر به البنى التحتية الجديدة للتطهير. فبالنسبة لمنير، النضال لا يتعلّق فقط بمقاومة التلوّث «بل بمناهضة منوال تنمية». كجغرافي، خاض منير نضالات مع المتساكنين والفرع المحلّي للمنتدى التونسي من اجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وذلك لمقاومة شتى اشكال الظلم الاجتماعي والاقتصادي والبيئي.

انخرط الفرع في مقاومة التلوّث الصّادر عن صناعة النسيج وفي نفس الوقت مقاومة انتهاك حقوق العاملات بها[10].

«بالنسبة لقطاع النسيج، توجد أصناف عديدة من الضّحايا: السكان والعاملات، ولكن أيضا أرباب العمل (الاعراف) المعرّضين لضغط السوق العالمية، والبلاد التونسية بصورة عامة بوصفها بلد نام.

على الدولة التدخل قبل غيرها لحماية حقوق كل شخص ومنها حقوقنا في الماء. على سبيل المثال انّ 36 مليون دجين تنتج سنويا بتونس، حيث فسخ الالوان زهيد الثمن. لكن ثمن غسيل دجين واحد لا يأخذ بعين الاعتبار تكلفة الماء الذي يستهلك منه السروال الواحد 50 لتر» (منير)

في هذا الصّدد، يهدف النضال ضدّ تلوّث الخليج الى اقتراح حلول تندرج ضمن السياق الوطني. البديل المقدّم قد يكون مشروع-نموذجي لخطّة عمل، تتجاوز أبعاده حدود الجهة. « تونس بأكملها تحتاج الى الماء، ونحن نعلم ان الوضعية ستتفاقم مستقبلا، بسبب التغيرات المناخية. فالأمراذا لا يتعلق بالبنى التحتية

للديوان الوطني للتطهير بولاية المنستير وحسب، بل بتغيير مأمول لسياساته على مستوى وطني وذلك بالنهوض بالمياه واعلاء قيمتها بكيفية ملائمة ونظامية «. وكذلك الامر بالنسبة للتلوّث الصّناعي، إذ يعتبر منير انّ «دورة مقفلة، تيسّر تثمين هذه المياه، سوف تساهم في اعادة النظر في الشعار القائل : «الملوّث يدفع الثّمن»، وبالتوازي الدفع الى اجراء تغيير عميق في تنظيم وتسيير المناطق الصناعية بالبلاد التونسية». واخيرا يمكن القول ان مشروع الكاهنة يبيّن انّ القضاء على التلوّث يمكّن من المحافظة على مواطن العمل و من خلق الكثير منها، وذلك في مجالات «حماية المحيط»، و «الفلاحة»، و»السياحة» مثلا[11].

من موانئ الصّيد الى الاراضي الفلاحية، من المنازل الى معامل النسيج، من خنيس الى طبلبة، من الولاية الى كامل التراب الوطني، مسار نضالي بإمكانه الاعتماد، كما يتبيّن من هذه التجربة الغنية بالدروس، على التحالف بين «البيئة» و «التنمية». فقد كان التلوّث يُقاوم فقط ك « أعراض» لمنوال اقتصادي لا يرحم بالنسبة للمنظومات البيئية والبشرية. ختاما، يمكن القول إنّ الحلول التي سيتمّ تفعيلها مستقبلا لحماية البيئة قد مثّلت فرصا لمقاومة الظّلم الاجتماعي والاقتصادي بجهة المنستير، وهي حلول قادرة على زحزحة خطوط دفاع منوال التنمية التونسي.

هوامش

1 بالنسبة للمعدلات الوطنية, انظر مؤشرات التنمية الجهوية في الوثيقة التي أصدرتها وزارة التنمية الجهوية والتخطيط لولاية المنستير سنة 2012 : http://www.mpci.gov.tn/tn/Gov/indica/monastir.pdf

2 يمكن قراءة بعض الشهادات في مقال ن. عكاري «تلوّث : خليج المنستير- قصيبة المديوني، «مثلّث الموت»، سبتمبر 2013، نواة.

3 بمناسبة المنتديات الاجتماعية العالمية وخلال اجتماعات مكونات الاتفاقية الاطارية للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية ((COP 21 et 22

4 موجود على الرابط التالي: https://www.youtube.com/watch?v=I_HwVJ0oArA

5 «الكارثة البيئية بحليج المنستير» أنجزت من سنة 2009 الى سنة 2011 ونشرت سنة 2013 من طرف المنتدى التونسي من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية :

https://ftdes.net/le-desastre-ecologique-de-la-baie-de-monastir/

6 د. روبار، «تجربة دراسة خبرة مواطنية بتونس- دراسة تلوّث خليج المنستير»2015

AITEC : http://aitec.reseau-ipam.org/IMG/pdf/note_expertise_citoyenne_tunisie_baie_de_monastir.pdf،

7 «الكاهنة من أجل القضاء عللا التلوّث بخليج المنستير وعلى المستوى الوطني» :

https://ftdes.net/projet-alkahina /

8 مثّل وظيفة محطّة الضخّ في تصريف المياه ونقلها نحو محطّات تطهير اخرى فقط.

9 بن نصر «كارثة بيئية بصيّادة : المجتمع المدني يتجنّد»، سبتمبر 2017، نواة.

10 اقرأ «انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للنساء العاملات في قطاع النسيج: دراسة حالة جهة المنستير» لمنير حسين.

11 «الكاهنة من أجل القضاء على التلوّث البحري بخليج المنستير وعلى المستوى الوطني.

خاتمة

تظاهر بالقلعة الصغيرة ضد التلوث المتأتي من معمل الياجور 25 نوفمبر 2017

تتميّز الحركات الاجتماعية من أجل «الحقوق البيئية» بتنوّعها (من حيث أسبابها واستراتيجياتها وطرق عملها). ويمكن تمييزها عن غيرها من الحركات الاجتماعية التي لا ترتبط مطالبتها بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية، بصفة مباشرة على الأقل، بالتصرّف في الموارد الطبيعية لكلّ إقليم. إذ لا تحظى الحركات المناضلة من أجل بيئة سليمة بنفس القوّة ولا بنفس الانتشار الذي تجده المطالبة بالحق في الشغل أو بتحسين ظروفه، أو المطالبة بالحق في الصحة أو في التعليم، الخ. فالكثير من هذه الحركات الموصوفة «بالبيئية» عفويّة أو هي تُصاب بالوهن سريعا وتنقرض في الأخير دون أن تتحقّق مطالبها في إيجاد حلول دائمة.

ويمكن هنا الاستئناس بالنضالات من أجل الحصول على الماء الصالح للشرب لإدراك حجم التحدّيات الاستراتيجية والتنظيمية للحركات من أجل مورد طبيعي أساسي: فرغم تلوّثه وانقطاعه المتواتر والذي يمسّ كلّ أنحاء البلاد، يطغى على الحركات الجماعية المطالبة به الطابع المحليّ وقلّة التنظيم وتقطّعه. فالإضراب المُعلن ليوم 16 مارس 2017 في المدينة المنجمية الرديف[1] للمطالبة بالحصول على الماء الصالح للشرب كان يمكن أن يشكّل سابقة في تونس لو لم يقع التراجع عنه في آخر لحظة

إثر الاتفاق الحاصل (ككل مرّة) بين الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه والمجمع الكيميائي التونسي قبل يوم من تنفيذه.

ولنا أن نطرح السؤال بشكل عام هنا : ما هي العوامل التي تساهم في تحوّل ردة فعل على حدث ما إلى حراك منظّم ومفتوح في الزمن؟ ما الذي يسمح لحراك من التحوّل من مناهضة وضع ما آنيّا إلى الانخراط في النضال السياسي؟

يعزو بعضهم العوامل التي تعرقل مسارات الحركات الاجتماعية المناضلة من أجل البيئة والمحيط إلى نقص المعلومة حول الرّهانات البيئية لدى هذه الحركات أو غيابها تماما، ونقص الخبرة في مجال الاتّصال أو في تنظيم حملات المناصرة أو في الوصول إلى التفاوض مع السلط المعنيّة. كما أنّ الانعزال-الذي يحرمها من الحصول على الدّعم والمساندة لقضاياها العادلة-يمكن أن يكون محبطا خاصة عندما لا يجد الحراك صدى في وسائل الإعلام أو في السّاحة السياسية. والتضامن والتنسيق بين هذه الحركات يمكنهما الإجابة على هذه التحدّيات كما يسمحان أيضا بتجميع وتوسيع قوى الضغط حول قضايا مشتركة على النطاق الوطني.

نظم منتدى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية يوم 12 مارس بمدينة قابس يوم عمل بين الحركات الناشطة في الدفاع عن البيئة تحت شعار «الحركات البيئية وآفاق العمل المشترك»، حضره ممثّلون عن الحركات المحلية بكل من الحوض المنجمي، تطاوين، قابس، صفاقس، القيروان، المنستير، سوسة، تونس وصفاقس. وقد منح الفرصة لظهور أول إطار لتبادل الخبرات حول العمل الجماعي كما كشف عن إمكانات عمل مشترك بين الحركات (في هذا اللقاء حصل الاتفاق على مبدإ «المسؤول عن التلوّث يدفع الثمن»). الصورة لتجمّع يوم 5 جوان. وخلال المؤتمر الوطني للحركات الاجتماعية الذي انعقد أيام 24 و25 و26 مارس خرج المشاركون بقرار تشكيل تنسيقية الحركات الاجتماعية من أجل البيئة وأعلنوا عن ذلك في البيان الختامي لأشغالهم[2].

وتجدر الإشارة في الختام إلى وجود نوع من «التنافس» مع حركات محليّة أخرى حتّى وإن لاحظنا إمكانية الالتقاء بين مختلف هذه الحركات على مسائل مشتركة ترتبط بالشغل والصحة والتنمية بشكل عام لأن ذلك هو في الحقيقة لُبّ الموضوع: منوال التنمية هو المسؤول عن الأزمة المضاعفة الاجتماعية والبيئية.

وما قطاع الفسفاط إلاّ تجسيد لهذا السباق المحموم باسم النموّ والتّصدير على حساب التنمية المحلية والتكامل والاندماج بين جهات الوطن. فبينما تحتل تونس المرتبة الخامسة عالميّا في إنتاج الفسفاط سنة 2010، بقيت المناطق التي تُستخرج منها هذه الثروة من أفقر مدن البلاد، وفي الجهات التي يتمّ فيها تحويلها إلى أسمدة وحامض فسفوري، أعدمت الصناعة الكيميائية خيارات اقتصادية أخرى توفّر أساليب العيش وخاصّة منها الفلاحة والصّيد البحري حيث قضى التلوّث على أنواع من الموارد البحرية والبرية دون الحديث عن آثار الكارثية على صحّة السكّان في كلّ هذه المناطق.

ويتواصل إعطاء أولويّة «الاكراهات الاقتصادية» باستمرار كإجابة لمطالب التشغيل حتّى وإن أدّت إلى نشوء صراعات اجتماعية بين سكّان نفس الجهة (العمال الذين يعملون في المصانع والشركات الملوّثة يريدون الحفاظ على مواطن شغلهم بينما يطالب السّكان المُتضرّرين من التلوث بغلق المصانع، كما هي الحال في صفاقس مثلا) وفي تعارض مع مقتضيات الدّستور (الذي أقرّ في فصله 45 الحق في بيئة سليمة)، وللقوانين وخاصّة للاتفاقات الدولية التي تلزم البلاد التونسية في هذا المجال).

وينبغي أن ننزّل هذه الطريقة لممارسة السّلطة في مناخ ما بعد الثورة التونسية وفي مطالبها الموروثة (عن الشعارات 2010 و2011 وهي اليوم من المسائل المسكوت عنها) مثل تمركز السلطات والفساد وغياب الشفافية وتجريم الحركات الاجتماعية... وكلّ هذه العوامل تعيق الاستجابة للمطالب المتعلّقة بالحق في بيئة سليمة. وفي هذا الصدد، يمكن لتفعيل نظام اللامركزية الذي جاء به دستور 2014 -ومازال يتأجّل تطبيقه في كلّ مرّة- أن يقلب ولو جزئيا موازين القوى. إذ سيمكّن من نقل الاختصاص في المسائل البيئية إلى البلديات (المحليات) في ما يخصّ مشاريع التهيئة العمرانية والمرافق الأساسية كالتصرف في الفضلات والتزويد بالماء على سبيل الذكر. ويمكن بهذا المعنى أن تدفع الانتخابات البلدية الأحزاب السياسية إلى تحديد وإعادة تشكيل موقفها من الحركات ذات المطالب البيئية.

وعلى صعيد آخر، نلاحظ أن الأزمات الايكولوجية والحركات البيئية في تونس تجد صداها على المستوى الافريقي والمغاربي على وجه الخصوص أين تحتدّ أزمة المياه وتثير قلقا متزايدا في القارّة-الضحية الأولى للتحوّلات المناخية ولآثار الصناعات الاستخراجيّة. ولعلّ المعركة التي خاضها سكّان عين صالح ضدّ استخراج الغاز الصّخري في الجزائر تنبئ بمعارك أخرى قادمة لا محالة وخاصّة في تونس أين أبدت السّلطة اهتمامها باستغلاله (وقد تكون أُجريت بالفعل حفريات هيدرولية، أمّا دراسة آثاره فقد انطلقت بعدُ كما تشقّ فكرة مشروع تجريبي طريقها).

وأخيرا، نشهد حاليا في جميع بلدان المغرب حركات وكأنّ الواحدة منها صدى للأخرى. ففي مدينتي قابس (تونس) وآسفي (المغرب) تواصل نفس الحركات من اجل البيئة التعبئة ضد التلوث الذي تسبّبه الصناعات الكيميائية المرتبطة بالفوسفاط. حيث يستمرّ هذه الإنتاج الوطني (الحامض والأسمدة) تحت وطأة المنافسة العالميّة الحادّة -وبالتالي يتواصل الضغط على أسعاره-وهو ما يفسّر العواقب الوخيمة على حقوق العمال وعلى التصرّف في الموارد.

وإضافة إلى الشركات المتعدّدة الجنسيات التي تحتكر وتستغلّ وتستنزف هذه الموارد على عين المكان وتسبّب بذلك في التلوّث (وتفلت في الكثير من الأحيان من العقاب[3]) فإنّ المورّدين الأجانب وخاصّة الأوروبيّين منهم، هم «الغائب الأكبر» في المعادلة البيئية في تونس كما في غيرها من البلدان التي «نُقلت» المخاطر البيئيّة

الإجتماع العام «الأورومتوسطي» في فضاء التسيير الذاتي خلال القمّة العالمية للمناخ 22 المنتظمة في مراكش (المغرب) الذي استهدف عبر تنظيم عديد الورشات طرح الأزمة الايكولوجية من زاوية شاملة عبر تضامن يمتدّ من المحلّي إلى الوطني والإقليمي (حوض البحر الأبيض المتوسّط) وقد ضُمّنت هذه الاستراتيجيات في البيان الختامي الصادر عن اللّقاء[5].

النّاجمة عن هذه الأنشطة الاقتصادية. ففي فرنسا أين يعبّر البعض عن انزعاجه من الأضرار البيئية الناجمة عن الاستعمال المفرط للأسمدة في الفلاحة لا نجد، على سبيل المثال، اهتماما مماثلا بكلّ الرّهانات الايكولوجية لقطاع الفسفاط ليشمل حلّ المعضلة إقحام التفكير في ما يحصل بالبلاد التونسية (بلد الإنتاج[4])

لهذا ينبغي على الحركات الاجتماعية من أجل البيئة أن تعمل أكثر على توطيد التضامن بين السكان الضحايا من مناطق الإنتاج وفي مناطق الاستهلاك من أجل مكافحة أسباب الظلم البيئي بطريقة منهجية وفي البحر الأبيض المتوسط -الفضاء المحوري للعلاقات الاقتصادية بين الشمال ولجنوب - على وجه الخصوص، أصبح النضال البيئي المشترك ضرورة تتجاوز الحفاظ على الظروف البيئية للبحر الذي نتقاسمه.

ولكي نعود إلى مثال قطاع الفسفاط أو للاستغلال المُحتمل لغاز الشيست، من الضروري أن نأخذ في الاعتبار أنساق ومستويات الاستهلاك في البلدان الأوروبية والآثار التي تنجرّ على نظم إنتاجها من حيث الموارد في بلدان المغرب (حيث يشكو مخزون المياه

هشاشة حادّة). وعلى قاعدة الحتمية التاريخية وهذه الأضرار غير المتساوية من حيث التلوّث واستنزاف الموارد الطبيعية، يتسنّى مواصلة الدّفاع عن وجود «دَين ايكولوجي» بما أنها المؤسّسة –المنتجة لعدم المساواة في التمتع ببيئة سليمة كما أنها تحدّ من فرص بدائل أكثر عدلا في دول الجنوب. كما ينبغي استباق بعض التهديدات للحقوق البيئية التي يمكن أن يحفزها مستقبل لعلاقات الأورو-متوسطيّة.

ففي الوقت الذي يتمّ التفاوض حول اتفاقية تبادل حرّ شامل ومعمّق (أليكا) بين الاتحاد الأوروبي وتونس، فإن تحرير الأسواق وخاصّة القطاع العام ودعم الحماية للاستثمارات الأجنبيّة يطرح بشكل مُلحّ مسألة السيادة والتحكم في الموارد الطبيعيّة في تونس. فعلى سبيل المثال، قد يكون إصدار قوانين تخصّ حماية البيئة مُقيّدا بإحكام بمصالح المستثمرين ممّا يجعل الحصول على المرافق الأساسيّة (كتوزيع المياه) أمرا غاية في الصعوبة بسبب إخضاعها لمنطق السوق والمردوديّة المالية[6]. وأخيرا، وفي هذا السياق أيضا، يجري النضال المشترك من أجل العدالة البيئية على نطاق دولي، مع تفاقم أوجه التفاوت الاجتماعي والبيئي في بلدان الجنوب وخضوعها لآثار التغييرات المناخية الناجمة التي تساهم فيها الانبعاثات الغازية لدول شمال المتوسّط. وبناء على هذه الدراسة (غير شاملة) والمسائل التي كشفتها تجربة الحركات من أجل البيئة في تونس، تحضرني جملة لأندريه غورز بإمكانها أن تصبح واحدة من الشعارات أو المثل الممكنة لعدالة بيئية مشتركة ومترابطة من مستوى إلى آخر.

«الشيء الوحيد الذي يستحقّ أن ننتجه هو الشيء الذي لا يظلم ولا يُخضع أيّ إنسان»

هوامش

1 د. روبار، «تقرير في الرديف: الأفق المسدود للفسفاط خلف انقطاع الماء، مارس 2017، موقع نواة

2 انظر بيان الحركات الاجتماعية من أجل عدالة بيئية، مارس 2017

3 انظر

« Les multinationales françaises dans la région du Maghreb-Mashreq : au paradis de la libéralisation du commerce et des investissements », Automne 2014, de l'Association Internationale des techniciens, experts, chercheurs (AITEC) : http://aitec.reseau-ipam.org/IMG/pdf/rapport_aitec_bd.pdf

4 انظر

Lire à ce propos, le reportage « La malédiction des phosphates : les dessous l'agriculture chimique » de Sophie Chapelle, Simoin Guoin et Nathalie Crubézy, Juillet 2015, Bastamag

5 انظر

http://www.coalitionclimat22.org/fr/2017/01/10/declaration-de-lassemblee-mediterraneenne/

6 على إثر خصخصة المرافق الأساسية في المغرب تظاهرت بعض الحركات بضدّ ارتفاع أسعار الماء والكهرباء وخدمات التصريف الصحّي التي فرضتها الشركة متعدّدة الجنسيات فايوليا (فرنسا) والشركة المتفرعة عنها أمنديس.

نسعى في هذا الكتاب أولا إلى وضع حركات مختلفة ومتعدّدة، برزت في تونس خلال سنتي 2016 و 2017، في سياقها المشترك من أجل التعرّف على الرهانات الأساسية والتنظيمية التي تعترضها . ثمّ نستكمل الصورة بسبع مقالات من شأنها أن توثّق بأكثر عمق أشكال الحركات الجماعية حول البيئة وإشكالات العدالة البيئية الراهنة في ولايات القصرين وصفاقس وسوسة وقابس وقفصة والمنستير. ونتساءل في الختام عن أفق وتأثير هذه الحركات على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية إن كان ذلك على مستوى السياسات المُتبعة أو على مستوى التعبئة.